العنوان: العوامل المؤثرة على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية : دراسة مسحية على القائم بالاتصال فى عينة من الصحف الكويتية

المصدر: حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الكويت

المؤلف الرئيسي: الراجحي، مناور بيان

المجلد/العدد: الحولية36, الرسالة433

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2015

الشهر: سبتمبر

الصفحات: 10 - 134

رقم MD: 762329

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: EduSearch, AraBase

مواضيع: الصحافة الكويتية، النقد الصحفى، حرية الصحافة، قوانين وتشريعات، السياسة الصحفية

رابط: http://search.mandumah.com/Record/762329

## الرسالـة ٤٣٣

# العوامل المؤثرة على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية

## دراسة مسحية على القائم بالاتصال في عينة من الصحف الكويتية

د. مناور بيان الراجحي
قسم الإعلام - كلية الآداب
جامعة الكويت

* هذا البحث تم تمويله ودعمه من قبل إدارة الأبحاث بجامعة الكويت تحت رقم (Amo1/12)

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية السادسة والثلاثون - ١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م

## المؤلف:

### د. مناور بيان مناور الراجحي

- دكتوراة في الصحافة عن أطروحتي «من يقرأ؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ ولماذا الصحف الكويتية». جامعة ساوثرن مسيسيبي الحكومية، أمريكا، أغسطس ٢٠٠٣.
- أستاذ الصحافة المساعد في قسم الإعلان، جامعة الكويت.

## الإنتاج العلمي:

- أسس صياغة التحقيقات الصحفية في الصحافة الكويتية «دراسة تطبيقية على صحف (القبس والوطن والراي) في الفترة من ينايى ٢٠٠٦ حتى ديسمبر ٢٠٠٩» (٥٨ صفحة). مجلة بحوث الإعلام، العدد الخامس والثلاثون، سنة النشر يناير - يونيه ٢٠١٠، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية
- تقييم التغطية الإخبارية للاستجوابات البرلمانية في الصحف الكويتية (الراي، السياسة، القبس، الوطن، الأنباء) «دراسة تحليلية مقارنة بين الفترة من يناير ٢٠٠٠ حتى ديسمبر ٢٠٠٩» (٥٣ صفحة). مجلة بحوث الرأي العام، المجلد التاسع، سنة النشر يوليو - ديسمبر ٢٠٠٩، كلية الإعلام، مركز بحوث الرأي العام، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- إشكاليات التأهيل والتدريب في أقسام وكليات الإعلام بالجامعات العربية «دراسة تقييمية» (١٩ صفحة). مجلة الزرقاء للعلوم الإنسانية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، سنة النشر كانون الأو ل ٢٠١١، جامعة الزقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المملكة الأردنية الهاشمية.
- "The Amman Message: Arab Diplomacy in the Dialogue of Civilizations", Jamal Al Shalabi & Menawer Alrajehi, **Journal of US-China Public Administration**. Volume 8, Number 12, December 2011, David Publishing Company.
- المقال في الصحافة الكويتية اليومية - دراسة تحليلية لبعض المقالات الصحفية المنشورة في الصحف اليومية الكويتية (الوطن، السياسة، الراي، القبس، الأنباء) في ع ام ٢٠٠٦ (٦٠صفحة)، المجلة العربية للعلةم الإنسانية، العدد ١١٩ صيف ٢٠١٢، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
- "Job Satisfaction of Employees of Jordan and Television Field Stydy", Muhammad Qudah & Menawer Al - Rajehi & Zuhair Al-Tahat, **International Journal of Humanities and Social Science**s, Volume 3, Number 12, June 2013.
- "Kuwaiti Journalists weeting for Reporting", Menawer Al- Rajehi & Ali Dashti, **Scientific Journal of Media Education** - University of Huelva.

# المحتوى

# مُلَخَّص

هدفت هذه الدراسة إلى توصيف واقع ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية والكشف عن حدود هذه الممارسة، من خلال رصد تصورات القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للوظيفة النقدية للصحافة، ورصد رؤيتهم للعوامل القانونية والسياسية والأخلاقية والاجتماعية والضغوط التنظيمية والإدارية والمهنية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية، واعتمد الباحث على أداة الاستبانة بالتطبيق على عينة عمدية قوامها ٩٦ مفردة من الصحفيين العاملين في مختلف الأقسام التحريرية في الصحف الكويتية، وكشفت نتائجها عن مجموعة من المؤشرات الخاصة ببيئة العمل الصحفي في دولة الكويت، نوضح أبرزها فيما يأتي:

- يرى الصحفيون العاملون في الصحافة الكويتية أن هناك مجموعة من المحددات لفاعلية الوظيفة النقدية في الصحافة الكويتية، جاءت على رأسها: السياسة التحريرية للصحيفة، تلاها وعي الصحفي بمهمته في أداء الوظيفة النقدية، ثم المناخ التشريعي المنظم للعمل الصحفي، وأخيراً المناخ السائد في المجتمع.
- تمثلت أهم أشكال الوظيفة النقدية في الصحف الكويتية في: التحري عن المشكلات والقضايا التي تشغل الرأي العام، كشف أوجه الخلل والقصور في الحياة السياسية، متابعة دور الأجهزة الرقابية في المجتمع.
- اتفاق معظم المبحوثين على أن الصحف الكويتية أسهمت في كشف بعض قضايا الفساد في المجتمع الكويتي، تلاها أنها أتاحت هامشاً للرأي والرأي الآخر، ثم التصدي لممارسات كبار المسؤولين وهم في مواقعهم، ثم معالجة قضايا الفساد بعيداً عن الاعتبارات السياسية، ثم التركيز على انحرافات صغار المسؤولين.
- كشف النتائج أن خصائص جمهور الصحيفة وانتماءاته جاءت في مقدمة العوامل التي تؤثر على قيام الصحفي بوظيفته النقدية في الصحافة الكويتية، تلتها القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ثم قوانين النشر ضمن القانون الجنائي، ثم انتماءات أعضاء الجهاز التحريري وقيمهم، تلاه قوانين الصحافة، والمصالح الاقتصادية للصحيفة ومصادر تمويلها، ثم تقدير الصحيفة لمسؤوليتها الاجتماعية، ثم المصالح الاجتماعية للصحيفة والقوى الاجتماعية التي تعبى عنها، تلاه نمط ملكية الصحيفة، وأخيراً الحرص على الالتزام بميثاق الشرف الصحفي.

# مقدمة

تحتل الصحافة الكويتية موقعاً متميزاً بين الصحافة الخليجية والعربية نظراً لما حققته من نهوض وتقدم خلال أكثر من ثلاثين عاماً وبحكم انفتاحها على العالم الخارجي، بالإضافة إلى التجربة الديمقراطية التي تعود إلى بداية الستينيات تمتعت بمساحة جيدة من الحرية مما أتاح لها كسب ثقة القراء داخل الكويت وخارجها[١]، كذلك تستفيد الصحافة الكويتية من أجواء الانفتاح السياسي والديمقراطية فيما تتناوله من موضوعات ممثلة بذلك حالة فريدة من نوعها، فهي صحف عائلية ومفروزة سلفاً بحسب توجهاتها، إلّا أنها تتمتع بـ«براجماتية مهنية وسياسية» هيأتها الديمقراطية التي يعمل بمقتضاها البلد مما يجعلها «صحافة موقف» تتبنى وجهة نظر الشارع في قضايا يكون هو فيها الأقرب إلى الصواب منه إلى الحكومة والعكس[٢].

ركزت البدايات المبكرة لبحوث القائم بالاتصال على بحوث السيرة الذاتية للصحفيين، ثم الدراسات الجزئية في دراسات تحليل المضمون، ثم تطورت هذه الدراسات خلال التسعينيات من خلال دراسة القائم بالاتصال كمحور أساسي، فغطّت جوانب متعددة من قطاعات الإعلام المتخصص، واستهدفت هذه الدراسات دراسة تأثير العوامل الديموجرافية والاجتماعية والمهنية للصحفيين من خلال تحليل ظروف الممارسة الصحفية ومعايير تقييم الأداء المهني، والعلاقات بين الصحفيين ورؤسائهم وزملائهم ومصادرهم وجمهورهم، ومعوقات الممارسة الصحفية، إلّا أن هذه الدراسات أغفلت دراسة تأثير تلك المتغيرات على أداء الوظيفة الرقابية للصحافة[٣].

لذلك تأتي الدراسة الراهنة في إطار الدراسات الميدانية التي تستهدف التطرق إلى الدور المجتمعي للقائم بالاتصال في الصحافة الكويتية والعوامل المؤثرة فيه، وهو ما يمثل محاولة لاستكمال الجهود البحثية السابقة في هذا المجال.

## القائم بالاتصال في الصحافة والمحدّدات الحاكمة لأدائه المهني:

يمثل القائم بالاتصال الشريان الرئيسي للعملية الاتصالية، فمن خلاله تحدث عملية التعلم والتثقيف وزرع السلوك الاجتماعي للجماهير، فهو حجر الزاوية في العملية الاتصالية باعتباره منتجها ومبدعها، ووفقاً للسياق المجتمعي والتاريخي الذي يعيش فيه القائم بالاتصال فإنه يترك بصماته على الرسالة الإعلامية، ويشكّلها وفق معايير وضغوط مؤسسية، إلّا أنه في الوقت نفسه مسؤول عما يصل إلى الجمهور، فالقائم بالاتصال من خلال انتقائه لموضوعاته يصور الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي الذي يعيش فيه المجتمع بأسره، ويتأثر وهو يؤدي وظيفته في بناء المضمون الإعلامي بمركزه الاجتماعي والثقافي ومكانته فيه، والأدوار التي يؤديها، والمهام التي يجب أن يقوم بها، والقيم الثقافية التي يتبناها، وتطلعاته للمستقبل(٤).

وقد فرضت حداثة وجزئية الدراسات التي تناولت القائم بالاتصال صعوبة الاتفاق على تعريف عام يوضح الحدود المهنية والسمات الوظيفية التي ينفرد بها العاملون في مجال الإعلام والاتصال، وأصبح الأمر أكثر تعقيداً نتيجة التطورات المتسارعة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتزايد وتنوع الأنشطة الاتصالية التي استحدثتها الثورة التقنية والعلمية(٥).

ويرى بعض الباحثين أن مفهوم القائم بالاتصال ساده قدر من الخلط وعدم الوضوح أدى إلى غموضه لفترة طويلة؛ فمع بداية الاهتمام بهذا النوع من الدراسات كان ينظر للقائم بالاتصال في إطار نظرية حارس البوابة Gatekeeper Theory الذي يتحكم في نوعية وكمّ ما يسمح بوصوله إلى الجمهور، وهذه النظرية حصرت دور القائم بالاتصال في إطار عملية الرقابة على الرسالة الإعلامية، واستبعدت بذلك أدواراً أخرى لا تقل أهمية في إنتاج وصنع المادة الاتصالية، ومع ذلك فقد استمر استخدام مصطلح حارس البوابة مرادفاً لمفهوم القائم بالاتصال لوقت طويل(٦).

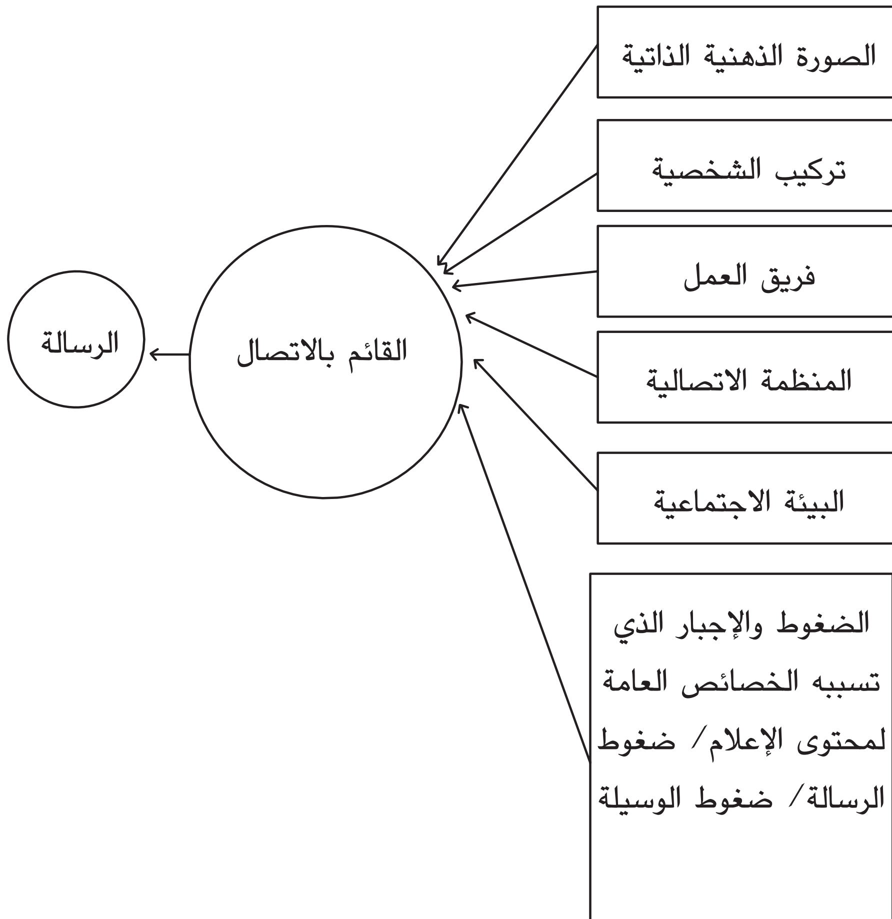
وتشير نجوى الفوال إلى أن مفهوم القائم بالاتصال اختلف تبعاً لاختلاف منظور موضوع الدراسة والمعيار الذي يتبناه الباحثون في تعريف المفهوم، فقد اتجهت بعض الدراسات إلى تعريف القائم بالاتصال من منظور القدرة على التأثير في المتلقي، فانصبّ المفهوم على مَن لديهم القدرة على التأثير بشكل أو بآخر في الأفكار والآراء، في حين اتجهت دراسات أخرى لتعريف القائمين بالاتصال من منظور الدور في عملية الاتصال؛ حيث عرفتهم بأنهم الأشخاص الذين يتولّون إدارة وتسيير العملية الاتصالية، وعلى ضوء ما يتمتعون به من قدرات وكفاءة في الأداء يتحدد مصير عملية الاتصال برمّتها[٧].

وفي محاولة لتحديد مفهوم القائم بالاتصال لجأ باترسون Patterson إلى وضع تعريف عام وشامل يتضمن كل من يسهم في صنع القرار داخل وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر[٨]، وتعرفه "ألفت أغا" بأنه شخص أو فريق منظم يرتبط مباشرة بنقل المعلومات من فرد إلى آخر عبر الوسيلة الإعلامية، أو أي فرد آخر له علاقة بتسيير أو مراقبة نشر الرسائل إلى الجمهور عبر الوسائل الإعلامية[٩].

وقد اتجهت آراء أخرى لتركز على تعريف القائم بالاتصال من خلال المؤسسة الإعلامية، وهو ما يتضح من تعريف "بوفي" Bovee الذي يعرف القائم بالاتصال بأنه ذلك الفرد الذي يعمل من خلال تنظيم معقد يجسّد الفصل الواسع بين العمل وبين المستوى المصاحب من التكلفة والإنفاق[١٠].

هذا التعريف يشير إشارة جوهرية إلى أن إنتاج المواد الاتصالية هو إنتاج مؤسسي وليس فردياً، وأن القائم بالاتصال يمثل عنصراً داخل المؤسسة الاتصالية التي تتداخل فيها معايير التكلفة والربح باعتبارها مؤسسة اقتصادية، ومعايير الاتساق مع النظم الاجتماعية السائدة، خاصة السياسي منها، باعتبارها أداة لتشكيل الرأي العام، ولها سطوتها ونفوذها، ومعايير تتعلق بالنسق القيمي للمجتمع باعتبارها مؤسسة اجتماعية، إضافة إلى المعايير المهنية التي يمثلها القائم بالاتصال الفرد[١١].

وقد عبّر «مالتيزاك» في الصورة التي رسمها للقائم بالاتصال عن العوامل والقوى التي تمثل محددات للمضمون الإعلامي، الذي يختاره من بين الكثير من المواد الخام التي تمثل رؤى وظيفية للقائم بالاتصال خلال أدائه الإعلامي، وهذا يتضح في النموذج الآتي:




شكل رقم (١) يوضح محددات بناء المضمون الإعلامي لدى القائم بالاتصال

ومن خلال مسح التراث النظري للدراسات والبحوث التي أجريت في إطار القائم بالاتصال، يمكن القول بأنها تعرضت لمحاور متنوعة انصبّت في النهاية على العنصر الفعال في العملية الاتصالية، وهو القائم بالاتصال، فالبعض منها استهدف واقع القائم بالاتصال في قطاعات إعلامية محددة، ورسم صورة عامة له، والمقارنة بين خصائص القائم بالاتصال على مستوى الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي، حيث تعدت ملامح الصورة والسمات الديموجرافية والخصائص الاجتماعية إلى إدراك حدود الدور والوظيفة التي يمارسها القائم بالاتصال وعلاقته بالمؤسسة التي يعمل فيها، ومدى رضاه عن العمل، وعلاقته بالجمهور المستهدف[١٢]، فضلاً عن علاقته بمصادره، وعلاقته برؤسائه وزملائه في العمل، حيث أدى تنامي التوجهات البحثية الحديثة للدراسات التي تناولت القائم بالاتصال إلى تسليط الضوء على الجوانب الاجتماعية والمهنية للقائم بالاتصال ومدى تأثيرها على أدائه المهني، كما سيتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة في مجال القائم بالاتصال والعوامل المؤثرة في أدائه المهني.

## ❑ الحق في النقد كأحد امتيازات الصحافة:

تعني كلمة «النقد» في «لسان العرب» تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها[١٣]، وجاءت في «مختار الصحاح» أي نقد الدراهم أعطاه إياها فانتقدها، أي ميّز صحيحها من رديئها، ثم تأتي ناقده أي ناقشه في الأمر[١٤]، ويُعرف النقد بأنه «تقييم أمر أو عمل معين لبيان مزاياه وعيوبه»[١٥]، وهو أيضاً «تعليق أو حكم على تصرّف أو عمل معين بدون قصد المساس بشخص صاحبه»[١٦].

ويجد حق النقد تبريره وفلسفته في حرية الرأي والتعبير التي تحظى بها الصحافة، ويعدّ أحد تطبيقاتها[١٧]، فتبرز أهميته في تحقيق المصلحة العامة باكتشاف عيوب الوظائف العامة والخدمات التي تؤديها والعمل على إصلاحها، وإشراك الأفراد في ذلك ببعث روح النقد واقتراح ما هو أفضل، فالحق في النقد يخلق

داخل المجتمع ديناميكية حقيقية تسعى إلى رقيّه وتطويره، لذا فهو يصل إلى أعلى درجاته في الدول الديمقراطية ويتراجع بتراجع هذا النظام[١٨].

وقد كفل الدستور الكويتي حق الصحافة في النقد من خلال نص المادة (٣٦) «حرية الرأي والبحث العلمي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره بالقول او الكتابة أو غيرهما، وذلك وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون»، ونص المادة (٣٧) «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون».

كما حل قانون المطبوعات والنشر الجديد رقم (٣) لسنة (٢٠٠٦) محل القانون الملغى رقم (٣) لسنة (١٩٦١) الذي وجهت إليه انتقادات عدة نذكر منها ما يأتي[١٩]:

- السلطات الإدارية الواسعة في إصدار قرارات إدارية بإيقاف النشر وسحب التراخيص وإصدارها بعيداً عن الرقابة القضائية، الأمر الذي نتج عنه تجميد التراخيص الصحفية والاقتصار على خمس صحف يومية تصدر باللغة العربية وثلاث باللغة الإنجليزية.
- إقامة أحكام القانون على عدد من المعايير ذات الصياغة المرنة والمبهمة التي تعطي مساحة كبيرة للتفسير مثل (حسن النية) و(أسباب معقولة) و(بلبلة الأفكار) وغيرها.
- المغالاة في المعاقبة على مخالفات النشر بتقرير الحبس أو الغرامة المقررة في المواد (٢٣ حتى المادة ٢٧) إضافة إلى العقوبات التكميلية كالمصادرة والغلق والتوسع في حالات حظر النشر.
- تقرير الرقابة المسبقة على النشر في بعض الحالات (المادة ٣٥ مكرر).
- منع تداول المطبوعات الواردة من الخارج بدعوى المحافظة على النظام العام أو الآداب أو حرمة الأديان.

يذكر أن الكويت شهدت منذ عام ١٩٧١ محاولات عديدة لتعديل قانون المطبوعات والنشر خاصة أنه وضع عام ١٩٦١ مما لم يعط مجالاً ليواكب ما طرأ من مستجدات مهنية وتقنية، وقد دشّن أولى محاولات تعديل قانون المطبوعات والنشر النائب الراحل سامي المنيس عام ١٩٧١ لتستمر بعدها المحاولات التي كلل آخرها بالنجاح في ٦ مارس ٢٠٠٦[٢٠].

وعلى الرغم من أن قانون المطبوعات لعام ٢٠٠٦ أثار جدلاً واسعاً بين من يعتقدون أنه أسهم في تطور الصحافة الكويتية وبين من يعارضون هذا الرأي، فإنه يمكن القول إن إقرار قانون المطبوعات الكويتي عام ٢٠٠٦ قد أدى إلى اتساع ملموس في هامش الحرية الصحفية في الكويت، بما أتاحه من صدور عشرات الصحف، وانضمام المئات إلى العمل الصحفي، نتيجة زيادة الطلب على صحفيين لسدّ النقص الذي تسببت فيه زيادة المؤسسات الصحفية.

وهنا نشير إلى أنه باتساع هامش الحرية الممنوحة للصحافة الكويتية بموجب هذا القانون، كان لابد من التحول من مرحلة كان الدور الرئيسي للصحافة الكويتية التعبئة والحشد وتكريس الواقع بل وتبريره في أغلب الأحيان، نتيجة سيطرة اتجاه واحد على المعالجات الصحفية، إلى مرحلة جديدة يتسع فيها هامش النقد ومراقبة مؤسسات الدولة العامة والخاصة انطلاقاً من المسؤولية الاجتماعية للصحافة باعتبارها سلطة شعبية، ومن ثم الدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ولكن المتابع لممارسة كثير من الصحف التي ظهرت بعد إقرار القانون يلاحظ أن البعض ممن حصلوا على رخص إصدار صحف لا يهدفون إلّا إلى مصالح شخصية بحتة أو تصفية حسابات بشكل شخصي أو تمزيق المجتمع عبر البحث عن متبرع وداعم خارجي أو التصفيق والتهليل لمن يدفع أكثر، وجعلت كثير من هذه الصحف من نشر الشائعات أساساً لاستمرارها، ضاربةً بمعايير وأخلاقيات الممارسة المهنية عرض الحائط.

## ❑ شروط وضوابط استعمال الصحافة للحق في النقد:

تعني الوظيفة النقدية للصحافة الدور الرقابي الذي تمارسه الصحافة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، سواء تعلق ذلك بممارسات أو سياسات أو تصريحات من خلال توظيف الفنون الصحفية المختلفة وبوجه خاص التحقيق الصحفي، الحملة الصحفية، المقال الصحفي، التقرير الصحفي، والكاريكاتير[٢١].

والنقد تعليق على تصرف وقع فعلاً أو هو حكم على واقعة ثابتة أو مسلمة أو غير منكورة، فاختراع الوقائع المشينة أو مسح الوقائع الصحيحة بشيء يجعلها مشينة لا يعتبر نقداً أو قذفاً[٢٢].

وهناك سبعة شروط ينبغي توافرها لاستعمال الصحافة لوظيفتها النقدية استعمالاً مشروعاً، هذه الشروط نبيّنها على النحو الآتي:

### ❑ أن يكون النقد صحفياً:

يشترط لدفع المسؤولية أن يكون النقد صحفياً؛ فلا يقبل الدفع من الأفراد، وعلة ذلك هي الرغبة في تشجيع الصحافة على أداء واجبها دون خوف من الرجوع عليها بالتعويض عما قد تشتمل على أعمالها من قذف في حق الغير[٢٣].

ولا يشترط أن يكون الناقد نفسه صحفياً، بل يكفي أن يكون النقد منشوراً في الصحف، وعلى ذلك فإن الصحيفة مسؤولة عن كل ما ينشر فيها سواء بأقلام الصحفيين أو غيرهم، ومن ثم تستطيع دفع مسؤوليتها بحقها في النقد.

### ❑ إذا تضمن النقد قذفاً يجب أن يكون موجهاً لذوي الصفة العمومية:

لا يطرح أي إشكال إذا لم يتضمن العمل الصحفي قذفاً في حق الغير، فهذا الفعل مباح ولا يرتب أية مسؤولية، فالإشكال يطرح إذا تضمن النقد قذفاً، أي إن

النقد وجّه إلى الشخص وعمله في نفس الوقت لارتباطهما وعدم إمكانية نقد العمل إلّا بنقد القائم به، لهذا كان هذا الشرط خاصاً بهذه الحالة فقط، ولا نحتاج إلى تطبيقه على النقد الذي ينصبّ على العمل دون القائم به، فإذا تضمن النقد قذفاً لا يمكن الاحتجاج بالحق في النقد، إلّا إذا انصبّ النقد على شخص يحمل صفة العمومية، فهو لا يمتد إلى النقد الموجه لأفراد عاديين ولا يعفي الصحفي من جريمة القذف في هذه الحالة(٢٤).

**❑ أن يرد النقد على واقعة ثابتة ومعلومة للجمهور:**

حتى يستطيع الصحفي أن يدفع مسؤوليته عن القذف بحقه في النقد، يجب أن يوجه نقده إلى واقعة ثابتة ومعلومة للجمهور، فلا يجوز له أن يخلق واقعة من العدم ويعلق عليها، أو أن يشوّه الوقائع الثابتة ليظهرها إلى الجمهور على أنها وقائع مشينة ويعلق عليها(٢٥)، كما لا يجوز له كشف وقائع غير معلومة للجمهور والتعليق عليها وإبداء الرأي فيها، فلا يستطيع دفع مسؤوليته بحقه في النقد في هذه الحالة، وإنما يجوز له أن يدفعها بسبيل آخر هو حق الصحفي في الطعن في أعمال الموظف العام ومن في حكمه، وهو حق مختلف عن الأول(٢٦).

وقد طرح سؤال في الفقه حول الحالة التي يذكر فيها الصحفي واقعة كاذبة منتقداً صاحبها، ومعتقداً بحسن النية أنها صحيحة، هل يستطيع دفع المسؤولية بحقه في النقد؟

أجاب بعض الفقهاء عن هذا السؤال بأن الصحفي يستطيع دفع مسؤوليته بحقه في النقد إذا أثبت أنه كان يعتقد بصحة الواقعة، وكان هذا الاعتقاد مبنياً على أسباب معقولة، وأنه بذل العناية الكافية في التحري عن صدقية الواقعة التي علق عليها(٢٧)، والحكم نفسه يصدق على من يبدي تعليقاً في غير محله أو غير دقيق على واقعة صحيحة، فطالما بذل العناية الكافية في دراسة الواقعة والحكم عليها

فإنه يستطيع دفع مسؤوليته بناءً على ذلك، أما إذا لم يبن اعتقاد الصحفي بصحة الواقعة على أسباب معقولة فإنه لا يستطيع التذرع بحقه في النقد وتثبت مسؤوليته المدنية حتى وإن انتفت المسؤولية الجزائية بتخلف القصد الجنائي[٢٨].

ويشير «محمد عبد الله» إلى أن الناقد لا يباشر حقه في النقد إلّا على أساس نوعين من الوقائع[٢٩]:

١- وقائع أصبحت بالفعل في حوزة الجمهور بفعل أصحابها نتيجة عرضهم إياها على الجمهور، أو أصبحت كذلك نتيجة الشهرة التي استقرت بها الواقعة في البيئة المحلية أو العامة على أنها واقعة مسلمة معروفة، وتقدير هذه الصفة متروك بطبيعة الحال للقاضي.

٢- وقائع لم تصبح بعد في حوزة الجمهور، ولكن يكشفها الناقد، وهذه إذا نازع فيها مدعي القذف وجب إثبات صحتها بشرط أن تكون مما يجيز القانون إثباته.

### ❑ أن يستند النقد إلى الواقعة الثابتة وينحصر فيها:

النقد تعليق على واقعة معينة متعلقة بعمل أو سلوك شخص ما يقصد من ورائه تقويم السلوك الاجتماعي عامة لبناء مجتمع سوي، وعليه وجب على الصحفي حتى يستفيد من الإباحة أن يذكر الواقعة بشكل لا يدع أي لبس فيها، وبالاستناد إليها يذكر التعليق الذي يراه مناسباً، ولا يستفيد من الإباحة إذا ذكر التعليق دون أن يذكر الواقعة، فيعدّ ذلك حكماً عشوائياً عليها بدون أي حجة، فليس المطلوب من الصحفي تقديم حل شاف لمشكلة ما ولا إعطاء حكم قطعي لا يقبل الجدل، وإنما المطلوب منه أن يعطي رأيه في المسألة المعروضة، وحتى يتسنى للجمهور تأييده أو رفضه يجب أن يعلمهم بتفاصيل الواقعة، فيوازن الجمهور بين موقف الشخصية موضوع الواقعة ورأي الصحفي، ويرجح أحدهما على الآخر[٣٠].

ويجب أن يترتب رأي الصحفي منطقياً عن الواقعة المعروضة، فطالما استند النقد إلى واقعة معينة فلابد أن يكون رأي الصحفي فيها منطقياً، فإذا لم يكن كذلك يكون الصحفي قد زيف الحقائق وضلل الجمهور[٣١]، وحتى يصلح حق النقد كدفع للمسؤولية، يجب ألّا يتجاوز حدود الواقعة ليشمل الأشخاص إلّا ما كان ضرورياً للنقد، فمثلاً إذا عرض الصحفي وقائع تتعلق بسوء سير مرفق عام، يستطيع أن يقدم آراءه عن أسباب سوء التسيير، فقد يقتضي النقد هنا أن يذكر الصحفي عدم كفاءة العاملين فيه، ولا يعدّ هذا قذفاً طالما كان في حدود النقد، وكان التطرق للأشخاص للضرورة فقط، ولكن يتحول النقد إلى قذف إذا وصف الأشخاص العاملين بقبول الرشوة أو تعمد سوء التسيير، أو إسناد نقيصة أخلاقية لهم[٣٢].

**❑ أن يكون للواقعة محل النقد أهمية اجتماعية:**

هذا الشرط هو مناط إباحة النقد؛ إذ يشترط فيه أن ينصبّ على وقائع تهمّ الجمهور، فترجح مصلحة الجمهور في تبادل الرأي حول وقائع معينة -وهي مصلحة عامة- على المصلحة الخاصة للموظف في عدم نشر وقائع أعماله ونقدها، ولهذا لا يعتبر نقداً تناول الحياة الخاصة للأفراد ونقد وقائعها؛ لأنها لا تهم الجمهور، وليست من القضايا العامة التي تؤرق المجتمع، لذا لا يستطيع الصحفي دفع مسؤوليته بحقه في النقد في هذه الحالة[٣٣].

ومن ثم، حيث يجب أن يكون الموضوع الذي يعالجه الناقد يهمّ الجمهور، فإن كان لا شأن للجمهور به، لم يجز الخوض فيه علناً بدعوى النقد إذا كان مؤذياً، فلا يجوز بحجة النقد التعرض لشؤون الحياة الخاصة إلا فيما هو مرتبط ارتباطاً لا يقبل التجزئة بشؤون الحياة العامة للشخص وبقدر ما يستلزمه هذا الارتباط[٣٤].

ولا ينصرف مدلول الواقعة ذات الأهمية الاجتماعية إلى القضايا السياسية فقط، بل يشمل كل القضايا العامة التي تهم أفراد المجتمع، كالقضايا الثقافية

والاجتماعية والاقتصادية والكوارث الطبيعية وغيرها، ولا يشترط أن تتصل بعلم جميع أفراد المجتمع حتى توصف بأنها عامة، وإنما يكفي أن تشمل طائفة كبيرة من الناس وللقاضي سلطة تقديرية في تحديد ذلك[٣٥].

**❑ أن يستعمل الناقد عبارات ملائمة في الحكم أو التعليق على الواقعة:**

يعرف النقد المباح بأنه فعل ليس فيه قذف ولا سبّ ولا إهانة، أي ليس فيه مساس بشرف الغير أو اعتباره أو سمعته، وإنما فيه نعي على تصرفه أو عمله بغير قصد المساس بشخصه من جهة شرفه أو اعتباره[٣٦]

وعلى ذلك، فاستعمال حق النقد والاحتجاج بدفع المسؤولية مرهون باستعمال العبارات الملائمة في عرض الواقعة والتعليق عليها، فإذا استعمل الناقد عبارات جارحة يكون قد تجاوز حدود النقد، ومن ثمة عدّ مسؤولاً عن القذف أو السبّ أو الإهانة حسب الأحوال، وحسن اختيار العبارات مرهون بمدى خبرة الصحفي ومدى تحكمه في اللغة وفنيات العمل الصحفي.

وهذا الشرط ينسجم مع الهدف المسطر للنقد، والكامن في تبادل الرأي وبناء مجتمع ديمقراطي، وهذه الغاية تتحقق بالنقد الرزين غير العنيف، فلا يوجد مبرر يدعو الصحفي إلى خدش شرف واعتبار الغير طالما تحقق الهدف من النقد بأيسر الطرق، كما أن العبارات الجارحة المهينة قد تعتبر دليلاً ضد الصحفي على سوء نيته من وراء النقد، وتعتبر في حدّ ذاتها تجاوزاً إذا مسّت الشرف والاعتبار[٣٧].

**❑ أن يكون الناقد حسن النية:**

حسن النية يرادف أحياناً حُسن الباعث أو حُسن الغرض أو الغاية، ويرادف أيضاً عدم توفر القصد الجنائي، ويطلق بصفة عامة على اعتقاد مشروعية الفعل، ولو كان في ذاته مخالفاً للقانون[٣٨].

ولا عمل لحق النقد إلّا فيما شُرع من أجله، وهو تمكين المواطنين من إعلان ما يعتقدون أنه الخير أو الحق أو الصواب فيما يهمّ الجمهور أو يعرض على الجمهور من أمور، ولذلك يشترط أن يكون الناقد حسن النية، وحتى يتوافر لديه حسن النية، يجب تحقق الشرطين الآتيين:

**الأول:** أن يهدف من وراء النقد إلى تحقيق المصلحة العامة، وأن يستبعد كل مصلحة ذاتية، وتحقيق المصلحة العامة أي الرغبة في إفادة الجمهور بإرشاده إلى الصواب ليتبعه أو يستزيد منه، أو ينبهه إلى باطل أو فساد ليتجنبه أو يزيله.

**الثاني:** أن يعتقد الصحفي بصحة رأيه، وعليه فلا يستطيع الاحتجاج بحقه في النقد كلما أثبت المدّعي أن الصحفي يعتقد بغير ما صرح به، لأن ذلك يعتبر تضليلاً للرأي العام، ولا يتناسب مع أخلاقيات الصحافة، والمسألة هنا مسألة واقع تخضع للسلطة التقديرية للقاضي؛ إذ عليه النظر إلى السياق والظروف الخارجية لكي يحدد ما إذا كان الرأي الذي أبداه الصحفي يعبر عن اعتقاده أم لا[٣٩]، والأصل في الناقد أنه حسن النية، ولهذا فعلى من يدعي العكس أن يثبت ذلك بطرق الإثبات كافة[٤٠].

وأوجز د. محمد سعد ضوابط حق نقد الشخص العام في خمسة نقاط رئيسية هي[٤١]:

١- توافر حسن النية؛ أي اعتقاد الصحفي بصحة الواقعة.

٢- أن يستهدف النقد المصلحة العامة.

٣- ألّا يتعدى النقد أعمال الوظيفة العامة أو النيابة أو الخدمة العامة.

٤- أن يتولى الصحفي إثبات ما أسنده إلى الشخص العام من أفعال.

٥- ألّا يستهدف النقد التشهير بالشخص العام.

ويمكن الخروج من هذه الشروط والضوابط السابقة بأن حق النقد ليس مطلقاً بل مسألة مقيدة في إطار تحقيق غاية اجتماعية تصب في المصلحة العامة، ويستطيع الصحفي أن يدفع المسؤولية بحقه في النقد طالما راعى الشروط والضوابط السابق ذكرها، وأن يلتزم بأخلاقيات المهنة، ولا يخرج عن حدود النقد المباح في إطار الضوابط الدستورية والقانونية لممارسة حق النقد.

ويشير بعض الباحثين إلى أهمية النقد، وحق الصحافة في أن تنقد أي موقع من مواقع العمل، وتتناول تصرفات الحكومة بالتعليق والنقد، وتسلط رقابتها على الأجهزة التنفيذية والقطاع العام دون أن ينظر إلى ذلك على أنه يعني اتهام الوزير المسؤول، ودون أن ينظر للنقد على أنه تجريح شخصي[٤٢]؛ فالانتقادات التي يتم توجيهها للمسؤولين في الجهاز الحكومي لا تستهدف النقد في حد ذاته، أو التقليل من شأن المسؤولين أو قيمتهم في المجتمع، ولكن المقصود هو محاولة لفت نظر المسؤولين الحكوميين بوجود خلل ما، أو تقصير يستوجب سرعة التدخل، وذلك من أجل المصلحة العامة[٤٣]، من خلال الاستناد إلى وقائع ثابتة مطابقة للحقيقة، حتى تتمكن الصحف من ممارسة حقها الطبيعي في الرقابة تحقيقاً للمصلحة العامة للمجتمع[٤٤].

## ❑ الدراسات السابقة:

١- **دراسة (إبراهيم الخصاونة،** 2011)[٤٥] استهدفت الوقوف على واقع حرية الصحافة في الأردن عقب الانفتاح الديمقراطي الذي شهدته الأردن بعودة الحياة النيابية، وقدرة الصحافة على تحقيق أهدافها وتقديم رسائل إعلامية تساعد الجمهور في معرفة الحقيقة، فضلاً عن التعرف على مدى تعاون مؤسسات الدولة مع الصحافة وتقديمها للحقائق التي ينبغي أن يطلع عليها الجمهور على اعتبار أن الصحافة تمثل السلطة الرابعة في المجتمع، اعتمدت الدراسة على الصحف اليومية والأسبوعية التي تصدر في الأردن خلال الفترة الممتدة من

مطلع عقد تسعينيات القرن الماضي ولغاية إعداد البحث، وخلصت إلى أنه رغم الانفتاح الإعلامي الذي أعقب استئناف الحياة الديمقراطية في الأردن، فإن الصحافة الأردنية تتعرض لمعوقات قانونية في تأديتها لرسالتها بحرية واستقلال، الأمر الذي يشكل عائقاً في تهيئة المناخ الحرّ للارتقاء بالمجتمع من خلال توفير المعرفة المستنيرة لأفراده.

٢- **دراسة** (Fawaz Alajmi، 2011)[٤٦] استهدفت التعرف على اتجاهات الصحفيين الكويتيين وملاك الصحف الكويتية نحو قانون الصحافة الكويتي الجديد وتأثيره على ترتيب أجندة الصحف الكويتية، اعتمد الباحث على أداة المقابلة المتعمقة بالتطبيق على ٦ من ملاك الصحف الكويتية، وأداة الاستبانة بالتطبيق على ٢٠٠ صحفي يعملون في ١٣ صحيفة كويتية، وأظهرت النتائج أن الصحفيين الكويتيين لديهم معرفة جيدة بقانون الصحافة الجديد في الكويت، وعدم وجود فروق في مستوى هذه المعرفة بين المبحوثين وفقاً لنوع الصحف التي يعملون بها، وخلصت الدراسة إلى أن الحكومة الكويتية ليس لها أي نفوذ Enforcement على الصحف الكويتية، إلّا أنها لا تزال تملك بعض السيطرة على هذه الصحف، كما أظهر ملاك الصحف اتفاقاً على أن حرية الصحافة الكويتية لا تزال محدودة، بسبب العقوبات التي يواجهها الصحفيون والصحف في حال مخالفة القانون.

٣- **دراسة (سالم العنزي**، 2011)[٤٧]استهدفت بيان آثار قانون المطبوعات سواء كانت إيجابية أم سلبية على الصحافة الكويتية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين، وطبقت على عينة من ٢٩١ مفردة، وكشفت نتائجها عن أن أثر قانون المطبوعات على الصحافة في الكويت كان مرتفعاً؛ حيث يرى بعض الصحفيين الكويتيين -عينة الدراسة- أن قانون المطبوعات الذي طبق منذ ٢٠٠٦ يعيق مجال التحقيق الصحفي، ومن ثمّ دور الصحافة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات الرسمية، وفي جميع قطاعات البلد.

٤- **دراسة (أحمد الجميعة،** 2010)[٤٨]استهدفت توصيف واقع الممارسة المهنية وتحليلها داخل بيئة العمل الصحفي في الصحف السعودية بمدخلاته وعملياته ومخرجاته، إلى جانب تحديد العوامل المؤثرة على واقع هذه الممارسة من منظور تكاملي يجمع بين العوامل المهنية وغير المهنية، ومدى تأثير كل عامل من هذه العوامل على واقع الممارسة المهنية، كذلك تقديم رؤية قيادات العمل الصحفي لمستقبل الممارسة المهنية، وطبقت على (٢٩٤) مفردة، موزعة على (١١) صحيفة، وكشفت النتائج عن جملة من المؤشرات السلبية للممارسة، أهمها التجاوزات الأخلاقية للمهنة، ويتضح ذلك في عدد من المظاهر، منها: نشر معلومات غير دقيقة، أو لم يأذن المصدر بنشرها، والنقل عن المواقع الإلكترونية دون الإشارة إليها، وإلحاح الصحفي على مسؤولي التحرير لنشر المواد الصحفية التي تحقق مصالحه الخاصة، وتوظيف العمل الصحفي في البحث عن مصادر دخل إضافية، فضلاً عن تدني مهارة الكتابة الصحفية لدى معظم الصحفيين، وتقييد هامش الحرية أمامهم.

٥- **دراسة** (Marsha Ducey، 2011)[٤٩]: استهدفت التعرف على رؤية الصحفيين الأمريكيين لحال وظيفة المراقبة The Watchdog Function في الصحف اليومية الأمريكية بعد التغيرات التي طرأت على صناعة الصحف والقضاء على العديد من وظائف الصحافة ورصد المشكلات التي أضرت بهذه الوظيفة من وجهة نظرهم، استخدمت الدراسة أداة الاستبانة الإلكترونية بالتطبيق على عينة قوامها ٥٠٠ صحفي يعملون في أعلى ١٠٠ صحيفة توزيعاً في الولايات المتحدة، وأظهرت النتائج أن 6.93٪ من الصحفيين عينة الدراسة يعتقدون أن الصحف عموماً رقيب جيد بالنسبة للجمهور، وأظهرت انزعاج بعض الصحفيين من حال وظيفة المراقبة لأنهم غير قادرين على القيام بها بالقدر الذي كانوا عليه في الماضي، مشيرين إلى أن نقص عدد الصحفيين وضيق الوقت أبرز إشكاليتين تواجهان أداء الصحافة وظيفتها في المراقبة.

٦- **دراسة (حسن منصور،** 2010)[٥٠] استهدفت التعرف على مستويات تقويم الصحفيين اليمنيين لحرية الصحافة والإعلام في اليمن، في ضوء المعايير التي وضعتها اللجنة الدولية لحرية الصحافة التابعة لمنظمة اليونسكو، ومعايير منظمة بيت الحرية لحرية الإعلام الرقمي والإنترنت، وطبقت على عينة عشوائية طبقية قوامها ٧٤ مبحوثاً في المؤسسات الإعلامية الرسمية والمستقلة والمعارضة في اليمن، وأشارت النتائج إلى أن درجة غياب المعايير الدولية للحرية الإعلامية في اليمن تراوحت بين ٧١٪ في معايير الإعلام الرقمي و٧٥,٢٪ في معايير الإعلام التقليدي، وأن أهم المعايير الدولية التي غابت عن حرية الإعلام التقليدي باليمن هي: المعيار الخاص بعدم مقاضاة الصحفيين بسبب كتاباتهم، والمعيار الذى يؤكد على عدم سجن صحفيين بسبب كتاباتهم.

٧- **دراسة (إيمان عرفات،** 2009)[٥١] استهدفت التعرف على حدود حرية الصحافة في الكويت وعلاقتها بالنظام السياسي والاجتماعي، من خلال دراسة الإطار التشريعي للصحافة الكويتية للتعرف على مدى الحرية التي يتمتع بها الصحفيون الكويتيون، بالتطبيق على ١١٣ صحفياً كويتياً، وكشفت النتائج أن قانون المطبوعات والنشر الكويتي الجديد الصادر في مارس ٢٠٠٦ على الرغم من أنه كان أكثر تشدداً في بعض مواده عن القانون السابق عليه رقم ٣ لسنة ١٩٦١، فإنه بصفة عامة يعد خطوة إيجابية من قبل المشرع الكويتي، حيث إنه أكثر مرونة في أغلب مواده، وهو ما انعكس على طبيعة المواد التي قدمتها الصحف الكويتية التي وجهت الانتقاد اللاذع للحكومة وسياساتها المتعلقة بالفساد في إدارة الأزمات وتورطها في خلق بعض المشكلات المتعلقة بهذه الأزمات.

٨- **دراسة** (Tong & Sparks، 2009)[٥٢] استهدفت تحليل الوضع الراهن للصحافة الاستقصائية في جمهورية الصين، وأشارت إلى أن حالة الصحافة الاستقصائية في الصين محفوفة بالمخاطر؛ إذ إن هناك ضغوطاً شديدة من كل

من الحزب الحاكم والمعلنين قللت من الفرص المتاحة لهذا النوع من الصحافة، وكشفت عن أن الصحف التي تتباهى بالحفاظ على التزامها بهذا النوع من الصحافة وضعت إستراتيجيات للحد من العواقب السياسية والاقتصادية السلبية الناجمة عن نشاطها، وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن الصحافة الاستقصائية في الصين تواجه مستقبلاً صعباً، فإنها بعيدة تماماً عن الاختفاء.

٩- **دراسة (محرز غالي،** 2009)[٥٣] استهدفت مناقشة أسس العلاقة بين قيام الصحافة بممارسة دورها الرقابي والنقدي، وبين مدركات القراء واتجاهاتهم نحو هذه الوظائف، وقدرة الصحافة على دعم عمليات التغيير والإصلاح في المجتمع، وتحليل المنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي تفسر قيام أو عدم قيام بعض الصحف بالتوسع في ممارسة هذا الدور، بالتطبيق على عينة عمدية مكونة من ٣٤٦ مفردة من محافظتي القاهرة والجيزة، وتوصلت إلى أن غالبية المبحوثين يرون أن الصحافة المصرية تمارس دوراً رقابياً ونقدياً على مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة تكشف من خلاله وقائع الفساد والانحرافات، وتطرح رؤى بديلة للتطوير ومواجهة هذا الفساد، وخلصت إلى أن هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في دور الصحافة المصرية في دعم عمليات الإصلاح والتغيير التي يشهدها المجتمع، تأتي في مقدمتها سياسات تحرير الصحف ومدى التزامها بالتعبير عن قضايا القراء والمجتمع، ومدى استقلالية الصحافة عن السلطة السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها، إضافة إلى نمط ملكية الصحف ومدى تدخل الملاك في توجيه سياساتها التحريرية وفقًا لمصالحهم على حساب الاعتبارات المهنية.

١٠- **دراسة** (Umer Mela، 2009)[٥٤] انطلقت الدراسة من فكرة أن وجود الصحافة الحرة في المجتمع يدعم القدرة على محاسبة الحكومة، ومن ثمّ انخفاض درجة وقائع الفساد، واستهدفت التعمق في دراسة هذه العلاقة، اعتماداً

على بيانات تقارير خاصة بحرية الصحافة خلال العام ٢٠٠٧ من مصادر حديثة وموثوق بها، تضم ١٢ منظمة دولية مستقلة، منها منظمة الشفافية الدولية Transparency International، ومنظمة بيت الحرية Freedom House، والأمم المتحدة The UN، والبنك الدولي World Bank، ووحدة الاستخبارات الاقتصادية The Economist Intelligence Unit، وأظهرت النتائج وجود علاقة بين حرية الصحافة والفساد، إلّا أن الآثار المباشرة للصحافة الحرة تأتي من خلال مجموعة من الآليات؛ حيث كشف التحليل أن هناك حالات معينة مثل سيادة القانون وتوافر درجة أعلى من الديمقراطية قد تكون بمثابة آليات ممتازة تضمن وجود صحافة حرة تعمل على إعاقة الفساد من خلال الضغط لإجراء إصلاحات في السياسات بشكل يضمن توجيه الموارد والجهود لمكافحة الفساد.

١١- **دراسة** (Randal Beam، 2008)[٥٥] حول الخصائص الاجتماعية لصحفيي الولايات المتحدة الأمريكية وعملهم الأفضل، وسعت إلى إثبات الفرضية القائلة بتأثير الخصائص الاجتماعية للصحفيين على محتوى الأخبار، والدراسة عبارة عن تحليل لمجموعة من القصص الإخبارية القصيرة، إضافة إلى دراسة ميدانية على (٣٢٧) مراسلاً من الذين يعملون تحت رئاسة غرفة الأخبار المركزية حيث طلب منهم إعطاء مثال أخير لأفضل ما لديهم من قصص إخبارية، وكان من أهم نتائجها أن العوامل الفردية لها صلة أقوى من أي عوامل أخرى في إنتاج الأخبار.

١٢- **دراسة** (**محمد الصبيحي**، 2008)[٥٦] استهدفت اختبار علاقة عدد من متغيرات البيئة الاتصالية بالأداء الوظيفي للقائم بالاتصال في الإعلام السعودي، ورصد رؤية القائم بالاتصال لتأثير الحرية الإعلامية على أدائهم الوظيفي بمعنى تقديرهم لهامش الحرية المتاح لهم للحصول على المعلومات

والتعبير عن آرائهم ومناقشة مختلف القضايا المجتمعية عبر وسائل الإعلام المحلية، وطبقت الدراسة على ٤٣٨ مفردة من القائمين بالاتصال في ١٦ وسيلة إعلامية محلية، وأظهرت النتائج أن القائم بالاتصال يرى تأثير الحرية الإعلامية على أدائه الوظيفي أثناء بناء المضمون الإعلامي، كما أشارت النتائج إلى أن الرقابة المفروضة على وسائل الإعلام السعودية -كما يراها أفراد العينة- تمثل حاجزاً تجاه تحقيقهم لوظائفهم الإعلامية، وأنها من العوامل المؤثرة على الوظائف الإعلامية للقائم بالاتصال.

١٣- **دراسة (نرمين الأزرق،** 2008)[٥٧] سعت إلى رصد توجهات السلطة إزاء حرية الصحافة في مصر في الفترة من ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٥ وتوصيفها من خلال تحليل القرارات والإجراءات والممارسات التي تتخذها السلطة نحو الصحف والصحفيين، فضلاً عن تحليل الممارسات المهنية داخل الصحف المختلفة وتأثيرها على حرية الصحافة، واستخدمت أداة الاستبانة بالتطبيق على عينة مكونة من ١٧٠ صحفياً من الصحف القومية والحزبية والخاصة، وكشفت نتائجها أن تشريعات الصحافة والقوانين المتصلة بها في مصر تميل إلى تقييد الصحافة والحدّ من حريتها، وأن ممارسات السلطة نحو الصحافة والصحفيين لا تزال تميل إلى التضييق أكثر من كونها تميل إلى التشجيع على مزيد من الحرية من خلال استغلال النصوص الموجودة والتحايل عليها أو تخطيها.

١٤- **دراسة (أحلام باي،** 2007)[٥٨]: استهدفت التعرف على الوضعية الراهنة لحرية الصحافة في الجزائر، بهدف كشف المعوقات التي تعترض هذه الحرية أثناء ممارسة الصحفيين لمهنتهم ورصد مواقفهم إزاء التشريعات الإعلامية، بالتطبيق على ٤٣ مفردة من الصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية بمدينة قسنطينة، وخلصت الدراسة إلى أن علاقات النظام الصحفي في الجزائر مع الأنظمة الأخرى (السياسي- الاقتصادي- الاجتماعي) وحتى العلاقات داخل

هذا النظام نفسه تنتج جملة من العوامل تحدّ من حرية الصحافة، حيث كشفت عن مجموعة من الضغوط التي تعترض الصحفي الجزائري أثناء ممارسته لمهنته أهمها ضغوط السلطة الحاكمة المتمثلة في عدم تقبّلها للنقد وتضييقها على حرية الصحافة من خلال عدة وسائل، أهمها التعسف في محاكمة وسجن الصحفيين، إضافة إلى سلبية قانون الإعلام تجاه حرية الصحافة، كما أظهرت النتائج أن الصحفي في الجزائر يتعرض لمعوقات مهنية تتمثل في صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات ورقابة رئيس التحرير.

١٥- **دراسة (أسماء الجيوشي**، 2007)[٥٩] استهدفت رصد وتفسير وتحليل تأثير تجريم النشر في النصوص الدستورية والقانونية العربية على الحرية الصحفية في كل من مصر والكويت ولبنان خلال الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٢، ومدى تأثيرها على قدرة الصحافة على أداء رسالتها على الوجه الأكمل في المجتمع، من خلال تحليل التشريعات العربية الخاصة بجرائم النشر في الدول الثلاث، ورصد التطورات والتعديلات التي أُدخلت عليها وعلاقتها بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الوطن العربي، من خلال الاعتماد على أداتي الاستبانة وتحليل الوثائق، وطبقت على عينة قوامها ٨٠٠ مفردة من الصحفيين في الدول الثلاث، وكشفت النتائج أن تشريعات الصحافة العربية اعتمدت على الصياغات الغامضة وغير المحددة المعنى التي تزيد من مساحة التجريم وتوسّع نطاقه، وأن التدخّلات التشريعية في قوانين الصحافة ارتبطت بظروف التقلّبات والأجواء السياسية بين القوى الحاكمة في الدولة، كما تعاملت مع حرية الصحافة على أنها منحة سياسية وامتياز خاص للصحفيين من السلطة الحاكمة.

١٦- **دراسة (حاتم علاونة**، 2007)[٦٠] استهدفت التعرف على المدى الذي يتحقق فيه حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات من المصادر الرسمية، ورصد الصعوبات التي تحول دون تحقيق هذا الحق، إضافة إلى

التعرف على الأساليب التي يستخدمها الصحفيون الأردنيون في التعامل مع المصادر الإخبارية للحصول على المعلومات، وكذلك طبيعة ونوعية الإجراءات التي تتخذها الجهات المسؤولة تجاه الصحفيين في حال حصولهم على المعلومات بطرق خاصة بهم، وطبقت على عينة عشوائية مكونة من ١٥٢ مفردة من أصل ٦٧٨ صحفياً مقيدين في نقابة الصحفيين الأردنية، وكشفت النتائج أن الأخلاقيات التي يستخدمها الصحفيون الأردنيون في الحصول على المعلومات تميل إلى اتباع الأساليب المشروعة، أما الأساليب القائمة على الكذب والسرقة والرشاوي، فلا يستخدمونها إلّا في نطاق ضيق ومحدود، كما أوضح المبحوثون أن المسؤولين يتهربون ويختلقون المبررات غير المقنعة حتى لا يزودونهم بالمعلومات نتيجة الخوف والحذر.

١٧- **دراسة** (Dan Berkowitz، 2007)[٦١] استهدفت التعرف على مدى ممارسة الأسلوب الاستقصائي في العمل الصحفي بالصحف الصغيرة ذات الموارد الأقل، وفي مجتمعات تفضل البعد عن الصراع، والتعرف على رؤية الصحفيين في تلك الصحف الصغيرة لمدى تأثير كل من الأوضاع المهنية والأوضاع الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية على الصحافة الاستقصائية، وأي منها الأكثر تأثيراً، بالتطبيق على عينة عمدية قوامها ٣٢ من الصحفيين في ١٥ صحيفة تصدر في الإقليم الأوسط الشمالي الشرقي في الولايات المتحدة، وأظهرت النتائج أنه على الرغم من أن أسلوب التحرير الاستقصائي لا يزال موجوداً بين الصحفيين، فإنه أقل إقبالاً على تنفيذ مشروعات استقصائية مقارنة بنظرائهم في الصحف القومية والكبيرة، بسبب ثقافة غرفة الأخبار في الصحف التي يعملون بها، إضافة إلى الضغوط الاقتصادية التي يتعرضون لها، وكذلك عدم دعم المجتمع لهم.

١٨- **دراسة (عمر جمعة،** 2007)[٦٢] استهدفت رصد وتحليل وتفسير تأثير حرية الصحافة على ممارسة الصحفيين المصريين للمهنة خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، والتعرف على معوقات العمل الصحفي، بالتطبيق على ٤٨٧ صحفياً من الصحف والمؤسسات الصحفية المصرية المختلفة، وأظهرت النتائج أن غالبية الصحفيين غير راضين عن التشريعات الصحفية، حيث أكد معظم المبحوثين أنهم يواجهون صعوبات بالغة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الحكومية بسبب تعمد المسؤولين الحكوميين حجب هذه المعلومات عنهم، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة التحريرية لمعظم الصحف تعتبر معوقاً في بعض الأحيان للممارسة المهنة، ومحدداً من محددات حرية الصحافة، وعدم الاستعداد لمخالفتها حتى ولو كان لصالح السبق الصحفي.

١٩- **دراسة (طه نجم،** 2007)[٦٣] استهدفت التعرف على اتجاهات الصحفيين المصريين نحو أساليب نشر ثقافة الخوف من خلال إبراز ممارسات السلطة السياسية، واستخدام القوانين والتشريعات الموجهة ضد الصحفيين، وممارسات الإدارة في المؤسسات الصحفية، وممارسات جماعات الضغط، وتعليمات ولوائح نقابة الصحفيين؛ بالإضافة إلى الكشف عن الآثار المترتبة على انتشار تلك الثقافة على الأداء المهني للصحفيين من خلال توضيح انعكاسها على بيئة العمل الصحفي، وأسلوب تناول المادة الصحفية وتحريرها، طبقت الدراسة على عينة عمدية مكونة من ٢١٠ من الصحفيين المصريين بالصحف الحكومية والحزبية والخاصة، وكشفت النتائج عن حصول الدعاوى القضائية على الترتيب الأول بين الأساليب المتبعة في نشر ثقافة الخوف بين الصحفيين المصريين، تلتها ممارسات السلطة السياسية، ثم القوانين والتشريعات، ثم ممارسات الإدارة في المؤسسات الصحفية وجماعات الضغط، كما أبرزت النتائج تصدر انتشار الرقابة الذاتية بين الصحفيين، وانتشار سياسة

المهادنة في الوسط الصحفي، وتحول بعض الصحفيين إلى الصحافة الإلكترونية في صدارة تأثيرات أساليب نشر ثقافة الخوف على بيئة العمل الصحفي.

٢٠- **دراسة (محمود السيد،** 2007)[٦٤]: استهدفت التعرف على اتجاهات الصحفيين المصريين نحو قوانين العمل الصحفي في ضوء الواقع الحالي للصحفيين العاملين في المؤسسات الصحفية، ومدى تأثير هذه القوانين على الأداء المهني للصحفيين والصحافة، وطبقت على عينة قوامها ٤٠٠ مفردة من الصحفيين في ١٣ صحيفة قومية وحزبية وخاصة، وكشفت النتائج عن أن أهم القيود التي تواجه الصحفيين أثناء ممارستهم عملهم هو نقص المعلومات (6.49٪)، والقيود الداخلية (3.38٪)، ثم القيود الخارجية (1.31٪)، ثم القيود القانونية (7.28٪)، وأوضحت أن الصحفيين يعانون من أزمة الحصول على المعلومات، كما أظهرت عدم رضا الصحفيين في أقسام التحقيقات عن قوانين الصحافة المعمول بها في مصر، مما يدل على أنهم أكثر عرضة للمساءلات القانونية والنقابية التي تواجه العمل الصحفي، كما يؤكدون أن نقص المعلومات يشكل العقبة الأولى أمام الصحافة في مصر.

٢١- **دراسة (نجيب الدريوشي،** 2005/ 1426هـ)[٦٥]: استهدفت التعرف على الضغوط المهنية التي تواجه الصحفيين العاملين في الصحافة الرياضية في المملكة العربية السعودية، ومدى علاقة مجموعة المتغيرات (العمر- الحالة الاجتماعية- المؤهل الدراسي- المستوى الاقتصادي- نوعية الصحيفة- التفرغ للعمل الصحفي- الخبرة في الصحافة العامة- الخبرة في الصحافة الرياضية- المؤهل في الصحافة) بمستوى الضغوط المهنية التي تواجه هؤلاء الصحفيين، طبقت الدراسة على عينة مكونة من ١٦٦ صحفياً في الصحف المتخصصة والصحف غير المتخصصة، وكشفت النتائج عن أن الضغوط الاقتصادية أهم الضغوط المهنية التي تواجه الصحفيين الرياضيين، تليها الضغوط

الاجتماعية، ثم الضغوط التأهيلية، والضغوط النفسية والضغوط الخاصة بظروف العمل، وأخيراً الضغوط الخاصة بالعلاقة مع الزملاء.

٢٢- **دراسة** (Cheng-Huan Chen، 2004)[٦٦] قسمت الفترات التي مرت بها حرية الصحافة في تايوان إلى ثلاث مراحل: فترة تقييد الإعلام أو الحكم العرفي من ١٩٤٥ حتى ١٩٨٧، فترة انفتاح الإعلام أو ما بعد الحكم العرفي من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٨، وأخيراً فترة تحرير الإعلام بعد ١٩٩٨ حتى إلغاء قانون المطبوعات عام ٢٠٠٣، واستهدفت الدراسة التعرف على التغيرات التي طرأت على حرية الصحافة خلال هذه الفترات الثلاث، والعوامل التي أثرت في مستوى هذه الحرية، وسعت إلى تقديم نموذج يصور العوامل التي تؤثر على حرية الصحافة في تايوان، واعتمدت الدراسة على تحليل استطلاعات رأي الصحفيين في تايوان، ودليل حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة «بيت الحرية» Freedom House، وخلصت الدراسة إلى أنه في ظل الأنظمة القمعية يصعب الحديث عن حرية الصحافة، وأوضحت أن الصحافة نفسها يمكن أن تسهم في تقييد حريتها من قبل السلطة من خلال عدم شعورها بمسؤوليتها، وهي الذريعة التي يستخدمها معظم قادة العالم لتبرير الرقابة على الصحافة.

٢٣- **دراسة (حسن أبو حشيش،** 2004)[٦٧] استهدفت دراسة بيئة العمل في الصحف الفلسطينية، واستخدمت أدوات الاستبانة والمقابلة والملاحظة بالتطبيق على ٧٠ صحفياً ينتمون إلى تسع صحف فلسطينية يومية وأسبوعية، خلصت الدراسة إلى أن الممارسة المهنية للقائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية تتأثر بشكل كبير بظروف البيئة الخارجية المتمثلة في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة؛ حيث يخضع القائم بالاتصال للتهديد والإغراء من كبار المسؤولين ورجال الأمن والمال الفلسطينيين، أما البيئة الذاتية للقائم بالاتصال المتمثلة في سمات الصحفيين

وثقافتهم وفكرهم الصحفي ومستوى مهنيتهم فلا تزال متأثرة بغياب الأمن والحماية للصحفيين، وعدم استيعابهم للتنظيمات الخاصة بنقابة الصحفيين والضغوط المهنية من مسؤوليهم في الصحف.

٢٤- **دراسة (محمد سعيد،** 2004)[٦٨] عبارة عن استطلاع للرأي استهدف معرفة آراء الصحفيين نحو بعض القضايا المهنية، وأجرى الاستطلاع على ١٠٦١ صحفي ينتمون إلى ٤٧ إصداراً ومؤسسة صحفية، وخلص الاستطلاع إلى أنه بالنسبة لتقويم أداء الصحافة من وجهة نظر الصحفيين أنفسهم فقد عبّر أكثر من نصف العينة عن تقدير سلبي لأداء الصحافة المصرية فيما يتعلّق بتوفير المعلومات، أمّا فيما يتعلّق بالتعبير عن آراء مختلف التيارات وتعزيز قيم الانتماء الوطني، فقد كان التقدير إيجابياً إلى حدّ كبير، كما أكدّ الصحفيون المصريون تعرّضهم لضغوط عديدة جاء في مقدمتها أسلوب ممارسة رؤسائهم للسلطة، ثمّ القيود التشريعية والسياسية على ممارسة المهنة، تلاها السياسة التحريرية داخل المؤسسات الصحفية ثم الضغوط التي تمارسها المصادر والجهات الحكومية وأخيراً أنظمة الأمن.

٢٥- دراسة (Bettina Peters، 2003)[٦٩] ناقش هذا التقرير قدرة وسائل الإعلام على التصدي للفساد في القطاعين العام والخاص، وأشار إلى أن هناك مجموعة من الشروط التي يجب ضمان توافرها كي يقوم الإعلام بدوره في الكشف عن الفساد، ومن أهم هذه الأسباب دعم قدرة وسائل الإعلام على الوصول للمعلومات، ووجود تشريع يسمح بحرية تداول المعلومات، بالإضافة إلى تعدد مصادر المعلومات، وأكد على ضرورة رفع أجور الصحفيين بحيث يستطيعون محاربة الفساد دون النظر للمقابل المادي، بالإضافة إلى مكافأة الصحفيين الذين ينجحون في مكافحة قضايا الفساد، وعلى ضرورة الفصل

الواضح بين قطاعي التحرير والإعلان حتى تتحقق الموضوعية بما يُعلي من قدرة الصحافة على محاربة الفساد.

٢٦- **دراسة (محمد قيراط،** 2003)[٧٠] استهدفت بحث وضع الصحافة الجزائرية في عهد التعددية والتشريع الإعلامي في الجزائر، ومضايقات حرية الصحافة خاصة بعد تعديل قانون العقوبات في مايو ٢٠٠١ الذى زاد في تضييق الخناق على هامش الحرية الذي اكتسبته الصحافة الجزائرية في ظل التعددية السياسية والإعلامية، وخلصت إلى أن التعددية الحزبية في الجزائر لم تؤدّ بالضرورة إلى التعددية السياسية، وبذلك لم تؤدّ إلى حرية الصحافة، كما أن التعددية الإعلامية التي عرفتها الجزائر رغم أنها حققت إنجازات لا بأس بها، فإنها لم تستطع أن تصمد أمام مضايقات السلطة الجزائرية خاصة بعد إقرار قانون الطوارئ ١٩٩٢، وقانون الإعلام الأمني ١٩٩٢، كما أن التعديل الأخير لقانون العقوبات أدى إلى تخويف القائم بالاتصال وإجباره على ممارسة الرقابة الذاتية والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يورطه في استجوابات وملاحقات قضائية.

٢٧- **دراسة (منصور هيبة،** 2003)[٧١] استهدفت دراسة مختلف جوانب الممارسة الصحفية للقائم بالاتصال في الصحف المسائية مع التركيز على الضغوط التي يتعرّض لها والالتزام بأخلاقيات وآداب الممارسة الصحفية وغيرها من الأمور المتعلقة بالممارسة الصحفية للقائم بالاتصال في الصحف المسائية، بالتطبيق على ١٤٠ صحفياً موزعين بالتساوي على جريدتي المساء والأهرام المسائي، وكشفت عن مجموعة من الضغوط التي يتعرّض لها القائم بالاتصال منها الضغوط النفسية التي تعدّ أكثرها خطورة؛ حيث يترتّب عليها عدم الجدّية في الأداء والممارسة الصحفية إضافة إلى عامل المنافسة وضغوط مصادر الأخبار خاصة الرسمية منها إلى جانب الرقابة الصارمة من رئيس التحرير.

٢٨- **دراسة (حنفي حيدر، 2002)**[٧٢]: استهدفت رصد العوامل المؤثرة على ممارسة الصحافة المصرية لوظيفتها النقدية، ومدى انعكاس تلك العوامل على ممارسة الصحفيين لوظيفتهم النقدية، وكذلك تحديد العلاقة بين عدد من المتغيرات هي: نمط ملكية الصحيفة- الانتماء الحزبي- الموقع الوظيفي- الخبرة المهنية- المسؤولية القانونية ومدى إدراك القائم بالاتصال لدوره الرقابي وممارسته لهذا الدور، وطبقت على ١٥٧ مفردة ينتمون إلى ١١ صحيفة قومية وحزبية وخاصة، وكشفت النتائج محدودية الدور الرقابي للصحافة المصرية بوجه عام، مما يعكس ارتباط الدور الرقابي للصحافة وفق الظروف والملابسات السياسية، وبمدى تسامح السلطة السياسية ومدى تقدير رؤساء التحرير لحدود التعبير المسموح بها في إطار فلسفة التشدد في الحظر والتجريم، كما كشفت النتائج أن الوظيفة النقدية للصحافة تتحدد فعاليتها وفق مجموعة من المتغيرات في إطار المناخ السائد، وما يطرأ عليه من تقلبات وتحولات تؤثر في طبيعة ممارستها للدور الرقابي.

٢٩- **دراسة (رفيق بوزانة، 2002)**[٧٣]: استهدفت رصد وضع حرية الإعلام في الوطن العربى وما يتعرض له الصحفيون من ضغوط كانعكاس لنوع النظام السياسي القائم، ومن ثمّ بقاء الحديث عن هذه الحرية في الدول العربية حديثاً نظرياً بعيداً عن الممارسة الواقعية، وذلك من خلال تحليل التشريعات والقوانين المنظمة للعمل الإعلامي ومعرفة الحدود التي تضعها والقيود التي تفرضها على هذه الحرية، ودارت الدراسة حول تساؤل: ما هو دور قوانين الإعلام في الوطن العربي؟ هل هو دور تنظيمي للعمل الإعلامي أم دور تقييد للحرية الإعلامية؟، اعتمدت الدراسة على تحليل المضمون لقوانين الإعلام المطبقة في ست دول عربية هي: الجزائر، الكويت، السعودية، الأردن، سوريا، واليمن، وكشفت النتائج عن أن قوانين الإعلام في الوطن العربى متشابهة فيما

بينها، ولا يختلف بعضها عن بعض إلّا في جزئيات قليلة، وقد جاءت هذه القوانين للحدّ من حرية الإعلام، وليس لتنظيم الممارسة في الواقع.

٣٠- **دراسة** (Shomaker, et-al، 2001)[٧٤] حاولت اختبار الفرض القائل بأن تأثير القوى التنظيمية على عملية حراسة البوابة في الصحف أقوى من الخواص الفردية للقائم بالاتصال، وطبقت الدراسة من خلال دراسة تحليل مضمون قصص إخبارية ومقالات في الصحف تناولت خمسين قانوناً عرضوا على الكونجرس بين عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩، ودراسة ميدانية من خلال إرسال استمارة استبانة بالبريد واستكمالها بمقابلات بالاتصال الهاتفي على كتاب هذه القصص والمقالات ورؤساء التحرير في صحفهم خلال عام ١٩٩٨ شملت في النهاية ٢١٤ مبحوثاً، وتوصلت الدراسة إلى أنه لم تؤثر أي من الخصائص الشخصية للقائم بالاتصال مثل التعليم وأيدلوجيته السياسية، وخبرة العمل، والجنس، والعرق، والمشاركة السياسية، على شكل وحجم تغطية القوانين محل الدراسة، كما توصلت إلى صحة الفرضية القائلة بأن هناك علاقة قوية بين تقييم رؤساء تحرير الصحف لأحد القوانين بأنه يستحق النشر وبين عدد الكلمات التي استخدمت لتغطية هذا القانون في الصحيفة، وأشارت الدراسة إلى أن النتيجتين السابقتين تؤيدان أن فرضية الباحثين بأن القوى التنظيمية أكثر تأثيراً على الحكم على الأخبار من خصائص القائم بالاتصال الفردية.

٣١- **دراسة (نوال الصفتي، ٢٠٠١)**[٧٥] استهدفت رصد الواقع الصحفي للقائم بالاتصال في الصحف المصرية، والتعرّف على المعايير التي تحكم عملهم، بهدف تقويم هذا الواقع في ظل الاتجاهات الصحفية التكنولوجية الحديثة خلال القرن الحادي والعشرين، واعتمدت الدراسة على أسلوب الملاحظة المباشرة وأداة المقابلة للتطبيق على عينة قوامها ٥٥ مفردة بواقع ٤٠ مفردة من المحرّرين و١٥ مفردة من سكرتارية التحرير الفني في صحف الأهرام والأخبار والجمهورية،

وكشفت نتائج الدراسة عن أن المعوّقات التي تعترض تأدية المحرّر الصحفي لمهمته تبلورت في الالتزام بسياسة تحرير الجريدة وتمركز المعلومات في يد شخوص قليلة، وخوف بعض المصادر من الإدلاء بمعلومات، إضافة إلى عدم رغبة الأجيال القديمة في نقل خبراتها إلى الأجيال الشابة، وصعوبة الحصول على المعلومات، والحذف المستمر من الموضوعات الصحفية المقدّمة.

٣٢- **دراسة** (Scott Hugh، 2000)[٧٦] بحثت في مدى التغيير في استقلالية الصحفيين في مؤسساتهم الإعلامية، وإذا ما كانت هناك علاقة بين إدراك الصحفيين لطبيعة مؤسساتهم (تابعة أو مستقلة) وبين الأدوار الصحفية التي يعتقدون أنها حيوية، واستخدمت استمارة استبانة على الصحفيين للحصول على تقييمهم الذاتي للقدر الذي يتمتعون به من الاستقلالية في عملهم، ومقارنة قدر الاستقلال في مؤسساتهم في وقت سابق وفي الوقت الحالي، كما أجرى تحليل للمضمون لـ١٨٩ مقالاً اختيرت عشوائياً كتبها ٤١ صحفياً شملتهم الاستبانة السابقة، وأوضحت الدراسة أن المؤسسات الإعلامية أصبحت واعية أكثر بما يهمّ المجتمع، بالإضافة إلى أن أغلب المقالات التي شملها التحليل عكست الدور الحذر والمهادن لوسائل الإعلام أكثر من الدور الانتقادي أو التفسيري، ولم تظهر النتائج وجود علاقة ذات دلالة بين طبيعة عمل المؤسّسة وتوصيفها وبين الأدوار التي يتبنّاها الصحفيون.

٣٣- **دراسة** (Paul & Lee، 1999)[٧٧] استهدفت دراسة العوامل القانونية المؤثرة على ممارسة الصحفيين الأمريكيين، وقد شملت العينة ٤٢ صحفياً كانوا قد اتهموا في دعاوى انتهاك الخصوصية خلال الفترة من ١٩٩٠-١٩٩٥، واعتمدت الدراسة على المقابلات المفتوحة مع المبحوثين، وكشفت نتائجها عن أن غالبية الصحفيين تغيرت خبراتهم وإدراكهم للقيود القانونية بعد اتهامهم في الدعاوي، وتمثل هذا التغيير في اتخاذ الطابع الدفاعي والتوفيقي قبل النشر، كما كشفت

عن ارتفاع معدل تأثير خلفية الصحفي ومصادره وجمهوره على قراره القانوني، بينما تراجع تأثير تشريعات الصحافة وميثاق الشرف الصحفي.

٣٤- **دراسة** (Anas **Al-Rasheed**، 1998)[٧٨] وهي أول دراسة شاملة عن الصحفيين في الكويت، استهدفت رصد الخصائص المهنية للصحفيين العاملين في الصحف الكويتية اليومية، والكشف عن رؤيتهم للممارسة المهنية وعملية صنع القرار الأخلاقي، اعتمد الباحث على أداة الاستبانة بالتطبيق على جميع الصحفيين العاملين في خمس صحف كويتية يومية خلال صيف عام ١٩٩٨، هي: الرأي العام، الوطن، السياسة، القبس، الأنباء، وبلغ إجمالي عدد العينة ٣٩٥ مفردة، وكشفت النتائج عن أن الصحفيين الكويتيين لديهم مشاعر إيجابية نحو الصحافة كمهنة وخلصت الدراسة إلى أن هناك اتجاهاً نحو مزيد من الصحافة المهنية في الكويت، وأن الصحفيين في الكويت متشابهون في العديد من الجوانب مع نظرائهم في الدول المتقدمة، وخصوصاً فيما يتعلق بنظرتهم لدورهم تجاه المجتمع، فهم يعتقدون أن مهمتهم الكشف عن المخالفات الحكومية، والتركيز على الأخبار التي تهم أكبر عدد من الناس، كما أنهم لا يميلون إلى اعتبار أنفسهم خصماً للحكومة أو مؤسسات الأعمال.

٣٥- **دراسة (السيد بخيت،** 1998)[٧٩] استهدفت رصد وتحليل العوامل المشكلة لبيئة العمل الصحفي، بما يسمح بالمعرفة الجيدة والمتعمقة للأبعاد والمتغيرات المحيطة بها، وكيفية تشكلها، واعتمدت الدراسة على أداة تحليل المضمون لمسح مضمون الصحف المصرية القومية والحزبية على مدار ثلاث سنوات، كما استخدمت صحيفة الاستبانة، وطبقت على المندوبين الصحفيين العاملين في المجال الإخباري في الصحف المصرية، والمقابلة الصحفية، وأجريت مع القيادات الصحفية في مصر، وكشفت النتائج عن أن ضعف الموارد المادية تأتي في مقدمة الضغوط التي تواجه الصحفيين، تليها السياسة

التحريرية ثم الضغط من الرؤساء، والضغط من السلطة، وأخلاقيات المهنة، ونقص الإمكانيات وقيم المجتمع وتقاليده، والضغط من المصادر، والصراع على الترقي، والمعلنون، والزملاء في العمل، وأخيراً النقابة.

٣٦- **دراسة (عبد الله زلطة، 1997)**[٨٠]: استهدفت الكشف عن طبيعة العلاقة بين القائم بالاتصال وجمهوره، وبينه وبين المصادر الإخبارية التي يتعامل معها، والتعرّف على مدى التزام الصحفيين المصريين بأخلاقيات وآداب المهنة فضلاً عن الوقوف على مدى إعداد وتأهيل القائم بالاتصال، بالتطبيق على عينة تبلغ ٣٢٠ صحفياً في الصحف القومية والحزبية، وتوصّلت إلى أن هناك صعوبات وعقبات يواجهها غالبية الصحفيين في الحصول على الأخبار من المصادر الحكومية، إضافة إلى وجود ضغوط نفسية وعصبية، وضغوط الوقت، وأعباء المعيشة، وضغوط زحام المواصلات في العاصمة في مقدّمة الضغوط التي يتعرّض لها الصحفيون، وجاءت بعدها ضغوط الإرهاب والمنافسة مع الإعلام المرئي والصحف الأخرى، والتعب والإجهاد في العمل وضغوط مصادر الأخبار.

٣٧- **دراسة** (Dzyaloinsky losif، 1996)[٨١] تناولت هذه الدراسة بعداً سياسياً في تأثير التحولات السياسية والأيديولوجية المتعلقة بتفكك الاتحاد السوفيتي على استقلالية الصحفيين واتجاهاتهم وقيمهم وممارساتهم، وتوصلت إلى تزايد الضغوط السياسية والاقتصادية المتمثلة في تقديم مصروفات سرية للصحفيين من جانب الأحزاب السياسية ورجال الأعمال، ولجوء بعض الصحفيين إلى تقديم رشاوي من أجل الحصول على المعلومات، كما أشارت إلى افتقاد الصحفيين لدورهم القيادي السابق القائم على التعبئة والتوجيه، وترددهم في القيام بدور راديكالي خوفاً من عودة الحزب الشيوعي إلى الحكم، مما يؤكد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعدم استقرار مهنة الصحافة.

٣٨- **دراسة (منصور هيبة، 1996)**[٨٢] استهدفت التعرف على أثر المتغيرات السياسية والاجتماعية على سياسات التحرير المختلفة على النحو الذي يسهم في الكشف عن الثوابت والمتغيرات في السياسة التحريرية للصحف المصرية المعاصرة، ودور السياسات التحريرية التي تتبناها الصحف في التأثير الإيجابي والسلبي على المجالات التي تحظى باهتمام، وتلك التي تتراجع أهميتها في المعالجة الصحفية، اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي ومنهج المسح الإعلامي والمنهج المقارن، بالتطبيق على صحف الأهرام وروزاليوسف والأحرار والأهالي والشعب، وخلصت إلى أن إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تمثل محوراً رئيسياً في تحديد ملامح السياسة التحريرية للصحيفة إزاء معالجة القضايا الإسلامية، كما كشفت عن أن خضوع الصحف القومية وتبعيتها للسلطة السياسية أوقعها وكثير من كتّابها في التناقض في معالجاتها للقضايا الإسلامية.

٣٩- **دراسة (عواطف عبد الرحمن وآخرون، 1992)**[٨٣] استهدفت رصد وتوصيف واقع المجتمع الصحفي في مصر من الناحية الديموجرافية، إلى جانب التنشئة الاجتماعية، ومستويات التعليم، والدخول الاقتصادية، والانتماء النقابي، وآليات الأداء المهني، علاوة على استطلاع المعوقات التي تحول دون ممارسة الصحفي لحقوقه المهنية، من خلال التأكيد على مدى توافر ضمانات ممارسة المهنة، ومدى حصول الصحفيين على حقوقهم الاقتصادية وحقوقهم في التدريب لتطوير أدائهم المهني، بالتطبيق على عينة تضم ٤٢٦ مفردة شملت جميع المستويات الوظيفية، وخلصت إلى أنه ليست هناك ضمانات كافية تحمي الصحفيين المصريين من أي تعسّف من قبل مؤسساتهم، فضلاً عن عدم رضا الصحفيين عن العائد المادي الذي يتقاضونه، ولا يتناسب مع الجهد الذي يبذلونه، ولا يغطي متطلبات الحياة اليومية.

٤٠- **دراسة (ألفت أغا،** 1991)[٨٤]: استهدفت مسح تصورات القائمين بالاتصال، أي المسؤولين عن توجيه الرسالة الإعلامية سواء من خلال الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون، لعملية التنمية المجتمعية الشاملة، والمعوقات التي تواجهها وأساليب مواجهة هذه المعوقات، وطبقت الدراسة على عينة تضم ١٨٠ مفردة، وتوصلت إلى أن العوامل السياسية المتمثلة في السلطة من خلال القوانين والتشريعات التي تصدرها، ومن خلال التوجيهات والتعليمات التي تعطي للقائمين بالاتصال والتدخل في عملهم، تأتي في مقدمة الضغوط التي تواجه الصحفيين، تليها الضغوط من الرؤساء في العمل ثم نقص الإمكانيات والموارد، وقيم المجتمع وتقاليده وضغوط المعلنين ومصادر الأنباء المختلفة، والضغط من الزملاء والرغبة في الترقي وأخيراً الجمهور، كما كشفت عن أن أهم المثل والمعايير التي كانت تحكم أداء القائم بالاتصال في بداية حياته الإعلامية كانت الأمانة والإخلاص والصدق والدقة والاتقان والنقد البناء والتعبير عن مشاكل الجماهير، أما المثل والمعايير السائدة حالياً في المجال الإعلامي فهي الاهتمام بالعلاقات الشخصية وإرضاء الرؤساء وطاعتهم والنفاق والتملق والتحريف والخداع والمواءمة السياسية واللامبالاة.

٤١- **دراسة (السيد سعيد،** 1989م)[٨٥]: استهدفت استعراض الدراسات الغربية المتعلقة بالضغوط المهنية والإدارية على وجه التحديد، بسبب طبيعتها الخلافية في محاولة للتوصل إلى نقاط الالتقاء بينها، فعرضت نوعين محددين من الضغوط: تناول أولهما الضغوط المهنية، وهي التزامات يفرضها المجتمع الصحفي وتحدد بين أشياء أخرى ممارسات المهنة، وثانيهما الضغوط الإدارية، وهي العوامل التي تشكل سياسة المؤسسة، واقترحت هذه الدراسة أن الضغوط الإدارية هي التي تمارس تأثيراً حاسماً على القائم بالاتصال، وهو تأثير يفوق القيود المهنية بمراحل عديدة.

## ❑ تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدرسات السابقة في مجال القائم بالاتصال اتضح أن معظم هذه الدراسات تناولت القائم بالاتصال في الصحف بوجه عام، فقدمت دراسات صورة لملامح بيئة العمل الصحفي التي يعمل القائم بالاتصال فيها، وما يعانيه من ضغوط ومجموعة من العوامل الأخرى التي تؤثر على أدائه المهني، واتسمت هذه المعالجات بالجزئية حيث التركيز على تأثير عوامل بعينها دون دراسة لهذه العوامل مجتمعة من منظور تكاملي يصف العلاقة بين هذه العوامل مجتمعة، ويحلل درجة تأثير كل منها في الممارسة المهنية للصحافة في أداء وظيفتها النقدية.

كما أظهرت مراجعة هذه الدراسات عدم وجود دراسات عنيت بدراسة واقع ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية، ومؤشرات وعقبات هذه الممارسة، حيث تناولت دراسة «إيمان عرفات» بشكل محدود واقع الممارسة من خلال تحليل مضامين الصحف دون التطبيق الميداني على القائمين بالاتصال، وهو ما تسعى إليه الدراسة الراهنة.

وعلى الرغم من تفاوت الدراسات السابقة في تحديد العوامل المؤثرة على الممارسة المهنية للصحافة، فإن هذه الدراسات اتفقت -في معظمها- على جملة من هذه العوامل، أهمها: النظام السياسي، والقوانين والتشريعات، وقيم المجتمع وثقافته، والرقابة والجوانب التنظيمية والإدارية داخل الصحف ذاتها، وعلاقة الصحف وقياداتها بالسلطة السياسية، وغيرها من العوامل التي أخضعها الباحث للدراسة بهدف تحديد وتحليل درجة تأثيرها على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية.

## ❑ مكانة الدراسة الحالية بين الدراسات السابقة:

تحاول هذه الدراسة أن تقدم إسهاماً نظرياً في فهم واقع ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية من وجهة نظر عينة من الصحفيين العامليين في

الصحف الكويتية، بهدف تقديم توصيف لواقع وحدود هذه الممارسة، وتقديم اقتراحات علمية وموضوعية تسهم في النهوض بالعمل الصحفي الكويتي.

وقد استفاد الباحث من استعراض هذه الدراسات في تحديد المشكلة البحثية للدراسة الراهنة، وأهدافها وتساؤلاتها، وأنسب المناهج والأدوات البحثية، فضلاً عن الاستفادة من نتائج هذه الدراسات وتوظيفها لخدمة الدراسة الراهنة، ومقارنتها بما توصلت إليه من نتائج.

## ❑ مشكلة الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسات السابقة التي خلصت في معظمها إلى أن الممارسة المهنية للصحافة لا تزال تابعة لتأثير مجموعة من العوامل المهنية وغير المهنية، وليست في معزل عنها، وأن هناك ضعفاً ملحوظاً -بشكل مباشر أو غير مباشر- في الممارسة المهنية تبعاً لهذه العوامل ودرجة تأثير كل منها، تتحدد مشكلة الدراسة الراهنة في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي: ما واقع ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية؟ وما العوامل المؤثرة فيها؟

## ❑ أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها في إطار عدة جوانب، منها:

١- هناك صورة سلبية عن واقع ممارسة الوظيفة النقدية في الصحافة العربية نتيجة للعلاقة المبهمة بين الصحافة والسلطة السياسية في العديد من دول العالم العربي، الأمر الذي جعل الجمهور يتجه إلى وسائل بديلة عن وسائله المحلية، وهو ما حققته له التقنية المتطورة لتكنولوجيا الاتصال من خلال الصحف والمواقع الإلكترونية بما توفره له من استخدامات تتوافق مع احتياجاته.

٢- محاولة التعرف على الممارسة المهنية للصحافة الكويتية ورصد سماتها والمشكلات التي تعترض أداء الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية، ومن ثمّ

المساعدة في تقييم واقع هذه الممارسة وتقويمها وتقديم المقترحات اللازمة لتطويرها، إلى جانب زيادة التراكم العلمي للممارسة المهنية والإفادة منها في المجالين المهني والأكاديمي.

٣- إن ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية لا تتم في فراغ، وإنما تؤدي في إطار مجموعة من المؤثرات وبدرجات متفاوتة، الأمر الذي يدعو إلى دراسة هذه المتغيرات وتحديد مدى تأثير كل منها على الممارسة النقدية للصحافة.

٤- رصد بيئة العمل الصحفي في الكويت يسهم في رسم رؤية مستقبلية للتعامل مع المتغيرات المهنية وغير المهنية، بما يضمن زيادة مستوى التأثير الإيجابي لهذه المتغيرات وتقليل تأثيراتها السلبية.

**❑ أهداف الدراسة:**

الدراسة الراهنة عبارة عن دراسة مسحية على القائم بالاتصال في الصحف الكويتية، بالتطبيق على عينة من كتاب الأعمدة والمقالات ومحرري التحقيقات الصحفية ورسامي الكاريكاتير ورؤساء أقسام صفحات الرأي في الصحف الكويتية، وتسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي قد تسهم في دفع الصحافة الكويتية إلى الأمام، وتساعد على أداء رسالتها بشكل مهني سليم، وقد تمحورت حول سبعة أهداف رئيسية نبينها على النحو الآتي:

١- التعرف على تصورات القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للوظيفة النقدية للصحافة.

٢- دراسة العوامل القانونية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية.

٣- دراسة العوامل السياسية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية.

٤- دراسة العوامل الأخلاقية والاجتماعية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية.

٥- دراسة الضغوط التنظيمية والإدارية والمهنية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية.

٦- دراسة علاقة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية بمصادره ومدى تأثيرها على ممارسة وظيفته النقدية.

٧- التعرف على المقترحات التي يراها القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية ضرورية لممارسة الصحافة الكويتية وظيفتها النقدية.

## ❏ تساؤلات الدراسة:

انطلاقاً من الأهداف المحددة للدراسة الراهنة، يسعى الباحث إلى محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال الإجابة على مجموعة من التساؤلات البحثية التي تطرحها الدراسة، والمتمثلة في سبعة تساؤلات رئيسية تتفرع منها مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو الآتي:

### ❏ ما تصورات القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لحدود وأبعاد الوظيفة النقدية للصحافة؟

١- ما هو تصور القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لحدود الوظيفة النقدية للصحافة الكويتية؟ وإلى أي مدى يرى أن الصحافة الكويتية تقوم بوظيفتها النقدية؟

٢- كيف يؤدِّي القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية الوظيفة النقدية داخل الصحف التي يعملون بها؟

٣- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للمشكلات التي يرونها تعوق ممارسة الصحافة الكويتية وظيفتها النقدية؟

٤- ما تقييم القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لدرجة فعالية الوظيفة النقدية التي تقوم بها الصحف والمجلات الكويتية؟

**❑ ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للعوامل القانونية التي تؤثر على ممارستهم لوظيفتهم النقدية؟**

٥-ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لمدى تقديم قانون المطبوعات والنشر الجديد الصادر في العام ٢٠٠٦ للضمانات الكافية لممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية؟

٦-ما هي الالتزامات القانونية التي يرى القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية أن على الصحفي الالتزام بها في ممارسته وظيفته النقدية؟

٧-ما هي القيود القانونية التي يرى القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية أنه يصعب على الصحفي الكويتي أن يلتزم بها في ممارسته وظيفته النقدية؟

٨-ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لكيفية حماية الصحفي لنفسه من الوقوع تحت طائلة القوانين المتعلقة بالعمل الصحفي في الكويت؟

٩-ما مدى تعرض القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لمساءلة قانونية بسبب مادة صحفية قاموا بنشرها؟ وما نوع المساءلة، والأحكام التي أسفرت عنها؟ وتأثيرها على أدائهم المهني بعدها؟

**❑ ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للعوامل السياسية التي تؤثر على ممارستهم لوظيفتهم النقدية؟**

١٠- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لمدى تعرض الصحفي الكويتي لضغوط سياسية قد تؤثر على ممارسته وظيفته النقدية؟

١١- ما هي نوعية الضغوط السياسية التي يتعرض لها القائم بالاتصال في الصحافة

الكويتية في عمله بالصحافة الكويتية؟ وما هي الأساليب التي يتبعونها في تعاملهم مع هذه الضغوط؟

**❑ ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للعوامل الأخلاقية والاجتماعية التي تؤثر على ممارستهم لوظيفتهم النقدية؟**

١٢- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للمبادئ التي يتضمنها ميثاق الشرف الصحفي الكويتي، ويرون أنها قابلة للتطبيق؟

١٣- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للمبادئ التي يتضمنها ميثاق الشرف الصحفي الكويتي، ويرون أنها من الصعب تطبيقها؟

١٤- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للجهة الأقدر على تطبيق ميثاق الشرف الصحفي الكويتى بفاعلية؟ ولماذا؟

١٥- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لمعوقات تطبيق ميثاق الشرف الصحفي الكويتي؟

١٦- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية بشأن تأثير التزام الصحفي بمراعاة قيم المجتمع وعاداته وتقاليده كعامل معوق لممارسته لوظيفته النقدية بشكل فعال؟

١٧- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لكيفية موازنة الصحفي بين حريته في ممارسته لوظيفته النقدية وبين التزامه بالقيم والعادات والتقاليد؟

**❑ ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للضغوط التنظيمية والإدارية والمهنية التي تؤثر على ممارستهم لوظيفتهم النقدية؟**

١٨- ما مدى موافقة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية على أن الرقابة الذاتية للصحفي أخطر بكثير من الرقابة من جهات أخرى على ممارسة الصحافة لوظيفتها النقدية؟

١٩- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية بشأن لجوء بعض الصحف إلى استخدام الامتيازات المادية والمعنوية كوسائل للضغط على الصحفي؟

٢٠- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للامتيازات المادية والمعنوية التي تُستخدم في الضغط على الصحفي؟

٢١- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لأبرز الإجراءات العقابية التي قد تلجأ إليها بعض الصحف الكويتية للحدّ من الوظيفة النقدية للصحفي؟

٢٢- ما مدى وجود ضغوط تمارس على القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية فيما يتعلق بالموضوعات التي ينشرونها عن الحكومة في الصحف التي يعملون بها؟

٢٣- هل يرى القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية أن السياسة التحريرية قد تشكل في بعض الأحيان عاملاً معوقاً لممارسة الصحيفة لوظيفتها النقدية؟

٢٤- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للأساليب التي يمكن أن يتبعها الصحفي في مواجهة الضغوط المتعلقة بالسياسة التحريرية أثناء ممارسته لوظيفته النقدية؟

**❑ ما طبيعة علاقة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية بمصادرهم ومدى تأثيرها على ممارستهم لوظيفتهم النقدية؟**

٢٥- ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لمدى وجود صعوبات تواجههم في الحصول على المعلومات أثناء ممارستهم لوظيفتهم النقدية؟

٢٦- ما الأساليب التي يتبعها القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية إذا لم يوفّقوا في الحصول على وثائق ومستندات تتعلق بالقضايا التي يثيرونها؟

٢٧- إلى أي مدى يتأثر القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية بالضغوط من جانب مصادرهم؟

٢٨- هل يرى القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية أن علاقة الصحفي بمصادره قد تشكل في بعض الأحيان عاملاً معوقاً لممارسته لوظيفته النقدية؟

### ❑ ما رؤية القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للمقترحات التي يرونها ضرورية لتمكّين الصحافة الكويتية من ممارسة وظيفتها النقدية؟

٢٩- ما المقترحات التي يرى القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية أنها ضرورية من أجل تمكين الصحافة الكويتية من ممارسة وظيفتها النقدية؟

### ❑ نوع الدراسة ومناهجها:

تنتمي الدراسة الراهنة إلى مجموعة الدراسات الوصفية، التي تستهدف وصف ظاهرة ما وجمع المعلومات عنها، وتصنيف هذه المعلومات وتنظيمها، والتعبير عنها كيفياً وكمياً، بما يفضي إلى فهم علاقات هذه الظاهرة بغيرها من الظواهر[٨٦]، وفي إطار الدراسات الوصفية استخدم الباحث المنهج الكيفي في بناء الإطار الفكري للدراسة الراهنة من خلال استقراء التراكم المعرفي في موضوع القائم بالاتصال في الصحافة والعوامل المؤثرة على أدائه المهني، كما استخدم الباحث المسح الميداني من خلال المنهج الكمي للحصول على البيانات المطلوبة بشأن العوامل المؤثرة على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية.

### ❑ مجتمع الدراسة والعينة:

تستهدف الدراسة الراهنة في جانبها التطبيقي رصد وتحليل العوامل المؤثرة على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية، ولذلك أمكن تحديد مجتمع الدراسة في جميع الصحفيين العاملين في الصحف والمجلات الكويتية بالتركيز على كتّاب الأعمدة والمقالات ومحرري التحقيقات الصحفية ورسامي الكاريكاتير ورؤساء أقسام صفحات الرأي في هذه الصحف والمجلات، وقد اتبع الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة بالتطبيق على عينة مكونة من (٩٦) مفردة في مختلف الصحف الكويتية.

## ❏ أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث في الحصول على مادة الدراسة الراهنة من المعلومات والبيانات على الأدوات الآتية:

**أولاً - في الجزء الفكري للدراسة:** اعتمد الباحث على ما توصل إليه من معلومات نظرية مستمدة من الإنتاج العلمي المرتبط بموضوع الدراسة، من خلال الأبحاث والدراسات والكتب والمقالات المتخصصة، وقام بتوظيف هذه المعلومات في بناء الإطار الفكري للدراسة.

**ثانياً - في الجزء التطبيقي للدراسة:** اعتمد الباحث على أداة الاستبانة الموجهة للقائم بالاتصال في الصحف الكويتية لرصد وتحليل العوامل المؤثرة على ممارستهم لوظيفتهم النقدية من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة التي حددها الباحث سلفاً.

## ❏ اختبارات الصدق والثبات:

- **اختبار الصدق:**

إن أكثر الطرق اتباعاً في التحقق من صدق الأداة، هو عرضها على لجنة من المحكمين من الخبراء والمختصين في المجال موضوع الدراسة، بهدف الاستفادة من رؤاهم ومقترحاتهم بشأن ترابط أهداف الدراسة مع أسئلة الاستبانة، أي التحقق من مدى فعالية الأداة في قياس ما وضعت لقياسه من أهداف، ومن ثمّ فقد عرض الباحث الاستبانة على لجنة من المحكمين من أساتذة الجامعات ذوي الخبرة والاختصاص، وجرى تعديل الاستبانة بناء على ملاحظات المحكمين وتصويباتهم إلى أن تمت صياغة الاستبانة في شكلها النهائي الذي يصلح لتحقيق أهداف الدراسة.

- **اختبار الثبات:**

تم حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وتبين أن قيمة المعامل بلغت ٠,٨٤٥، وبحساب تصحيح معامل الارتباط باستخدام معادلة سبيرمان براون نجد أن:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2\times 0.896}{1+0.896} = 0.945$$

أي بلغت قيمة معامل الثبات ٠,٩٤ تقريباً، وهو معامل ثبات مقبول ودال إحصائيا، حيث يزيد على ٠,٧.

## ❑ المعالجة الإحصائية للبيانات:

استخدم الباحث الحاسب الآلي في إدخال البيانات ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، ثم قام بتحليل البيانات الناتجة والمستمدة من المبحوثين إحصائياً بالأساليب المناسبة لفروض البحث، والتي تمثلت بصورة أساسية في التحليلات الآتية:

-التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

-المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

-الوزن المرجح الذي يحسب بضرب التكرارات بوزن معين يقرره الباحث بناءً على عدد المراتب في السؤال، ثم تجميع نتائج الضرب لكل بند للحصول على مجموع الأوزان المرجحة، وتحسب النسب المئوية لبنود السؤال كلها.

-الوزن النسبي (أو المئوي) الذي يحسب من المعادلة التالية:

المتوسط الحسابى + ١٠٠٪ الدرجة العظمى للإجابة على العبارة.



# نتائج الدراسة

## ❑ السمات الأساسية للعينة:

**جدول رقم (١) يوضح توزيع المبحوثين من حيث النوع**

| النوع | ك | ٪ |
|---|---|---|
| ذكور | ٧٩ | ٨٢,٣ |
| إناث | ١٧ | ١٧,٧ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

يتضح من الجدول رقم (١) أن نسبة الذكور تتفوق كثيراً على نسبة الإناث بين الصحفيين العاملين في الصحف الكويتية، حيث بلغت نسبة الصحفيين الذكور ٨٢,٣٪، مقابل ١٧,٧٪ للإناث، وهو ما قد يرجع إلى زيادة عدد الصحفيين الذكور مقابل الإناث في الصحف الكويتية بشكل عام، فضلاً عن الصفات الخاصة التي يتطلبها العمل الصحفي نظراً لطبيعته الخاصة التي تتطلب قوة تحمل وقدرة على مواجهة المشاق المتعلقة به.

**جدول رقم (٢) يوضح توزيع المبحوثين من حيث الجنسية**

| الجنسية | ك | ٪ |
|---|---|---|
| كويتي | ٤٦ | ٤٧,٩ |
| مقيم | ٥٠ | ٥٢,١ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢) أن أكثر من نصف العينة من الصحفيين المقيمين بدولة الكويت، وليسوا من الكويتيين، حيث بلغت نسبتهم ٥٢,١٪ مقابل ٤٧,٩٪ تمثل نسبة الصحفيين الكويتيين، وقد ترجع هذه الأرقام إلى أن الكويت دولة جاذبة للعمالة في مجالات عديدة ومنها مجال العمل الصحفي.

**جدول رقم (٣) يوضح توزيع المبحوثين من حيث المؤهل**

| المؤهل | ك | ٪ |
|---|---|---|
| متخصص في الإعلام | ٤٠ | ٤١,٧ |
| غير متخصص في الإعلام | ٥٦ | ٥٨,٣ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

يتضح من الجدول رقم (٣) أن نسبة المبحوثين غير المتخصصين -دراسياً- في مجال الإعلام زادت على نسبة المتخصصين، حيث بلغت الأولى ٥٨,٣٪ مقابل ٤١,٧٪ للثانية، الأمر الذي قد يرجع إلى أن كثير من الصحف الكويتية تقبل الحاصلين على مؤهلات غير إعلامية، على اعتبار أن مهنة الصحافة تعتمد على الموهبة أكثر مما تعتمد على التخصص الدراسي.

**جدول رقم (٤) يوضح توزيع المبحوثين من حيث سنوات الخبرة**

| سنوات الخبرة | ك | ٪ |
|---|---|---|
| أقل من خمس سنوات | ١٤ | ١٤,٦ |
| من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات | ٤٠ | ٤١,٦ |
| عشر سنوات فأكثر | ٤٢ | ٤٣,٨ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

توضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٤) ارتفاع نسبة المبحوثين الذين لديهم خبرة مرتفعة بالعمل الصحفي تزيد على عشر سنوات، حيث بلغت ٤٣,٨٪ في المرتبة الأولى، تلتها نسبة المبحوثين الذين تتراوح خبرتهم بين ٥ إلى ١٠ سنوات وبلغت ٤١,٦٪، بينما جاءت نسبة الذين لديهم خبرة منخفضة في المرتبة الثالثة والأخيرة (١٤,٦٪).

**جدول رقم (٥) يوضح توزيع المبحوثين من حيث الصفة النقابية**

| الصفة النقابية | ك | ٪ |
|---|---|---|
| مقيد بنقابة الصحافيين | ٣٤ | ٣٥,٤ |
| غير مقيد بنقابة الصحافيين | ٦٢ | ٦٤,٦ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٥) أن ٣٥,٤٪ فقط من المبحوثين مقيدون بجداول نقابة الصحفيين، بينما ٦٤,٦٪ منهم (وهي النسبة الأكبر) غير مقيدين، وقد يرجع ارتفاع نسبة غير المقيدين إلى صعوبة إجراءات الانضمام إلى تلك النقابة.

❑ **تصورات القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية لحدود وأبعاد الوظيفة النقدية للصحافة:**

**جدول رقم (٦) يوضح توزيع المبحوثين من حيث**
**تصوراتهم لمحددات فاعلية الوظيفة النقدية للصحافة الكويتية**

| التصورات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| تتحدد درجة فاعليتها وفق السياسة التحريرية للصحيفة | ٥٥ | ٥٧,٣ |
| تتحدد درجة فاعليتها وفق وعي الصحفي | ٣٤ | ٣٥,٤ |
| تتحدد درجة فاعليتها وفق المناخ التشريعي للعمل الصحفي | ١١ | ١١,٥ |
| تتحدد درجة فاعليتها وفق المناخ السائد في المجتمع | ٩ | ٩,٤ |
| أخري | ٢ | ٢,١ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

تشير الأرقام الموضحة بالجدول رقم (٦) إلى أن درجة فاعلية الصحف الكويتية في ممارسة وظيفتها النقدية تتحدد وفقاً للسياسة التحريرية للصحيفة من وجهة نظر ٥٧,٣٪ من المبحوثين، بينما يرى ٣٥,٤٪ أن هذه الفاعلية تتحدد وفق وعي الصحفي نفسه بهذا الدور، تلاه تأثير المناخ التشريعي للعمل الصحفي على الوظيفة النقدية للصحافة في تحديد فاعلية هذا الدور بنسبة ١١,٥٪، وأخيراً يرى ٩,٤٪ أن درجة فاعلية الصحافة الكويتية في ممارسة وظيفتها النقدية تتحدد وفق المناخ السائد في المجتمع.

**جدول رقم (٧) يوضح توزيع المبحوثين من حيث شكل الوظيفة النقدية في الصحف التي يعملون بها**

| أشكال النقد | ك | ٪ |
|---|---|---|
| التحري عن المشكلات والقضايا التي تشغل الرأي العام | ٨٣ | ٨٦,٥ |
| كشف أوجه الخلل والقصور في الحياة السياسية | ٤٤ | ٤٥,٨ |
| متابعة دور الأجهزة الرقابية في المجتمع | ٣٥ | ٣٦,٥ |
| النقد الاجتماعي للظواهر السلبية | ٣٤ | ٣٥,٤ |
| إبداء الرأي ووجهات النظر حول الخطط والسياسات والبرامج | ٣٣ | ٣٤,٤ |
| إدارة الحوار بين التيارات السياسية المختلفة | ١٧ | ١٧,٧ |
| إدارة النقاش حول مشروعات القوانين الجديدة | ٩ | ٩,٤ |
| اتهام الوزراء بالفساد الإداري والتباطؤ في حل المشكلات | ٦ | ٦,٣ |
| اتهام الوزراء بمحاباتهم لتيارات سياسية معينة | ٦ | ٦,٣ |
| اتهام الوزراء بالرشوة والتربح من المنصب | ٥ | ٥,٢ |
| اتهام الوزراء بالتواطؤ مع أفراد وهيئات لتمرر مصالح متبادلة | ٥ | ٥,٢ |
| أخري | ٢ | ٢,١ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

توضح النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) أن التحري عن المشكلات والقضايا التي تشغل الرأي العام جاء في المرتبة الأولى بين أشكال النقد التي تمارسها الصحافة الكويتية بنسبة ٨٦,٥٪ تلاه دورها في كشف أوجه الخلل والقصور في الحياة السياسية بنسبة ٤٥,٨٪، ثم متابعة دور الأجهزة الرقابية في المجتمع في المرتبة الثالثة بنسبة ٣٦,٥٪، ثم جاءت بعد ذلك أشكال النقد الأخرى على التتابع التي تمثلت -من وجهة نظر المبحوثين- في:

- النقد الاجتماعي للظواهر السلبية.
- إبداء الرأي ووجهات النظر حول الخطط والسياسات والبرامج.
- إدارة الحوار بين التيارات السياسية المختلفة.
- إدارة النقاش حول مشروعات القوانين الجديدة.
- اتهام الوزراء بالفساد الإداري والتباطؤ في حل المشكلات.
- اتهام الوزراء بمحاباتهم لتيارات سياسية معينة.
- اتهام الوزراء بالرشوة والتربح من المنصب.
- اتهام الوزراء بالتواطؤ مع أفراد وهيئات لتمرر مصالح متبادلة.

**جدول رقم (٨) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لمدى قيام الصحافة الكويتية بوظيفتها النقدية**

| مدى قيام الصحافة بالدور | ك | ٪ |
|---|---|---|
| تقوم بدور رقابي نسبي حسب طبيعة المجال | ٤٢ | ٤٣,٨ |
| تقوم بدور رقابي كامل | ٢٧ | ٢٨,١ |
| تقوم بدور رقابي محدود | ٢٢ | ٢٢,٩ |
| لا تقوم بدور رقابي على الإطلاق | ٢ | ٢,١ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

تشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (٨) إلى أن نسبة كبيرة من المبحوثين يرون أن الصحافة الكويتية تقوم بدورها في الرقابة بشكل نسبي حسب طبيعة المجال الذي تقوم بمراقبته، وبلغت هذه النسبة ٤٣,٨٪، الأمر الذي يشير إلى أن هناك قطاعات معينة لا تركز عليها الصحافة الكويتية في النقد ربما لأسباب سياسية أو اجتماعية أو مهنية، لكن كون أغلبية الصحفيين -عينة الدراسة- يرون أن الرقابة تتم بشكل نسبي حسب المجال يشير إلى حقيقة وجود قصور واضح في الدور الرقابي للصحافة الكويتية.

بينما أكدت نسبة ٢٨,١٪ من المبحوثين أن الصحافة الكويتية تؤدي دورها الرقابي بشكل كامل وغير منقوص، وفي المرتبة الثالثة جاءت نسبة الذين يرون أن هذا الدور محدود، وبلغت ٢٢,٩٪، بينما أشارت نسبة ضئيلة (٢,١٪) إلى أنها لا تقوم بدورها الرقابي على الإطلاق.

**جدول رقم (٩) يوضح توزيع المبحوثين من حيث تقييمهم للوظيفة النقدية التي تقوم بها الصحافة الكويتية**

| التقييم | ك | ٪ |
|---|---|---|
| أسهمت الصحف الكويتية في كشف بعض قضايا الفساد | ٧٥ | ٧٨,١ |
| أتاحت الصحف الكويتية هامشاً للرأي والرأي الآخر | ٥٤ | ٥٦,٣ |
| تبالغ أحياناً في معالجة قضايا الفساد دون تقديم حلول وبدائل | ٤١ | ٤٢,٧ |
| تتصدى لممارسات كبار المسؤولين وهم في مواقعهم | ٢٣ | ٢٤ |
| تعالج قضايا الفساد بعيداً عن الاعتبارات السياسية | ١٣ | ١٣,٥ |
| تركز على انحرافات صغار المسؤولين | ١٣ | ١٣,٥ |
| تقدم تبريرات لنواحي القصور في السياسات | ٧ | ٧,٣ |
| أخرى | ٣ | ٣,١ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

يوضح الجدول رقم (٩) توزيع المبحوثين من حيث تقييمهم للوظيفة النقدية التي تقوم بها الصحافة الكويتية، ويتبين من الجدول أن أغلب وجهات النظر كانت إيجابية حيث ترى أن الصحف الكويتية أسهمت في كشف بعض قضايا الفساد، وأتاحت الصحف الكويتية هامشاً للرأي والرأي الآخر في المرتبتين الأولى والثانية بنسبة ٧٨,١٪ للدور الأول و٥٦,٣٪ للدور الثاني، كما رأت نسبة ٢٤٪ من الصحفيين عينة البحث أن الصحافة الكويتية تتصدى لممارسات كبار المسؤولين وهم في مواقعهم، وتعالج قضايا الفساد بعيداً عن الاعتبارات السياسية بنسبة ١٣,٥٪.

بينما كانت وجهات النظر السلبية؛ الأولى المتمثلة في أن الصحافة الكويتية تبالغ أحياناً في معالجة قضايا الفساد دون تقديم حلول وبدائل في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٢,٧٪، والثانية "تركز على انحرافات صغار المسؤولين" في المرتبة الخامسة بنسبة ١٣,٥٪، ثم تقديمها تبريرات لنواحي القصور في السياسات بنسبة ٧,٣٪.

**جدول رقم (١٠) يوضح توزيع المبحوثين من حيث**
**ترتيبهم للمشكلات التي يرونها تعوق ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية حسب الأهمية**

| المشكلات | الترتيب ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | النقاط | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ك | ك | ك | ك | ك | | |
| المشكلات الخاصة بسيطرة رؤساء التحرير | ٣٠ | ١٦ | ٩ | ١٠ | ٣ | ١ | ٣٣٣ | ٢١,٩ |
| القيود التشريعية المفروضة على الصحافة والصحفيين | ٢٥ | ١٢ | ١٤ | ٩ | ٩ | - | ٣١١ | ٢٠,٤ |
| القيود المفروضة على مصادر الأخبار والمعلومات | ٢٣ | ١١ | ١٣ | ١٣ | ١١ | - | ٣٠٦ | ٢٠,١ |
| الخوف من السلطة السياسية أو الأجهزة الأمنية | ١٦ | ١١ | ١٥ | ٩ | ١٦ | - | ٢٧٠ | ١٧,٧ |
| المشكلات الاقتصادية للصحفيين | ٢٠ | ٩ | ٧ | ١٥ | ١٤ | ٢ | ٢٦٨ | ١٧,٦ |
| أخرى | ٣ | ١ | ١ | ١ | ٢ | - | ٣٤ | ٢,٢ |
| مجموع الأوزان الترجيحية | | | | | | | ١٥٢٢ | ١٠٠ |

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١٠) إلى أن أبرز المشكلات التي تعوق الصحافة الكويتية عن أداء دورها الرقابي تتمثل في:

- المشكلات الخاصة بسيطرة رؤساء التحرير في المرتبة الأولى بمجموع نقاط ترجيحية بلغ ٣٣٣ نقطة بلغت نسبتها ٢١,٩٪ من مجموع الأوزان الترجيحية.
- وفي المرتبة الثانية جاءت القيود التشريعية المفروضة على الصحافة والصحفيين بنسبة ٢٠,٤٪.
- ثم القيود المفروضة على مصادر الأخبار والمعلومات في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٠,١٪.

وتلا هذه القيود قيود أخرى تمثلت في الخوف من السلطة السياسية والأجهزة الأمنية والمشكلات الاقتصادية للصحفيين أنفسهم في المرتبتين الرابعة والخامسة، بالإضافة إلى قيود أخرى عبّر عنها المبحوثون بنسبة ٢,٢٪.

❑ **العوامل القانونية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية:**

**جدول رقم (١١) يوضح توزيع المبحوثين من حيث ترتيبهم للعوامل التي تؤثر على قيام الصحفي بوظيفته النقدية في الصحافة الكويتية**

| العوامل | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ | ٦ | ٧ | ٨ | ٩ | ١٠ | النقاط | ٪ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ك | ك | ك | ك | ك | ك | ك | ك | ك | | |
| خصائص جمهور الصحيفة وانتماءاته | ٢ | ٤ | ٧ | ٢ | ٦ | ٧ | ١٩ | ١٠ | ٨ | ٧ | ٢٠٠ | ١٢,٩ |
| القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع | ٥ | ٦ | ١١ | ١٠ | ١٤ | ١١ | ٣ | ١١ | ٥ | ٢ | ١٩٦ | ١٢,٧ |
| قوانين النشر ضمن القانون الجنائي | ٦ | ٨ | ٨ | ١٣ | ١٠ | ١٣ | ٦ | ٤ | ٥ | ٢ | ١٧٣ | ١١,١ |
| انتماءات أعضاء الجهاز التحريري وقيمهم | ٣ | ٦ | ٧ | ٧ | ٣ | ٥ | ١٣ | ١٥ | ٦ | ٨ | ١٦٠ | ١٠,٣ |
| قوانين الصحافة | ١٣ | ١٣ | ٦ | ٦ | ٩ | ٦ | ٧ | ١٣ | ٣ | ٣ | ١٦٠ | ١٠,٣ |
| المصالح الاقتصادية للصحيفة ومصادر تمويلها | ١٠ | ١١ | ٦ | ٨ | ١٤ | ٤ | ٥ | ٣ | ٥ | ٨ | ١٥١ | ٩,٨ |
| تقدير الصحيفة لمسؤوليتها الاجتماعية | ١٠ | ١٢ | ٩ | ٩ | ٤ | ٦ | ٩ | ٦ | ١٣ | ٦ | ١٤٠ | ٩ |
| المصالح الاجتماعية للصحيفة والقوى الاجتماعية التي تعبر عنها | ٦ | ١٣ | ٩ | ٧ | ٤ | ١٢ | ٣ | ٦ | ١٠ | ٤ | ١٣٨ | ٨,٩ |
| نمط ملكية الصحيفة | ١٧ | ٤ | ١٣ | ١٤ | ٧ | ٩ | ٤ | ٦ | ٤ | ٢ | ١٣١ | ٨,٥ |
| الحرص على الالتزام بميثاق الشرف الصحفي | ٣٣ | ٥ | ٦ | ٣ | ٤ | ١ | ٤ | - | ٩ | ٢٤ | ٨٧ | ٥,٦ |
| أخرى | - | - | - | - | ١ | - | - | - | ١ | ٢ | ١٠ | ٠,٦ |
| مجموع الأوزان الترجيحية | | | | | | | | | | | ١٥٤٦ | ١٠٠ |

يبين الجدول رقم (١١) توزيع المبحوثين من حيث ترتيبهم للعوامل التي تؤثر على قيام الصحفي بوظيفته النقدية في الصحافة الكويتية، وجاء في مقدمة هذه العوامل خصائص جمهور الصحيفة وانتماءاته، حيث بلغت نسبة هذا العامل ١٢,٩٪ من مجموع الأوزان الترجيحية، وفي المرتبة الثانية جاء عامل "القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع" بنسبة ١٢,٧٪.

وجاء وضع قوانين النشر ضمن القانون الجنائي في المرتبة الثالثة بين المعوقات بنسبة ١١,١٪ ثم انتماءات أعضاء الجهاز التحريري أنفسهم وقيمهم وقوانين الصحافة بوجه عام بنسبة ١٠,٣٪ لكل منهما، تلتها في المرتبة الخامسة المصالح الاقتصادية للصحيفة ومصادر تمويلها بنسبة ٩,٨٪، ثم تقدير الصحيفة لمسؤوليتها الاجتماعية والمصالح الاجتماعية للصحيفة والقوى الاجتماعية التي تعبر عنها، أيضاً نمط ملكية الصحيفة له تأثير سلبي على وظيفتها الرقابية، بينما يعد الحرص على الالتزام بميثاق الشرف الصحفي آخر هذه العوامل تأثيراً.

**جدول رقم (١٢) يوضح توزيع المبحوثين**
**من حيث رؤيتهم للتشريعات الصحفية في الكويت**

| رؤيتهم للتشريعات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| قيداً على ممارسة الصحافة الكويتية وظيفتها النقدية | ٣٧ | ٣٨,٥ |
| لا تؤثر على ممارسة الصحافة الكويتية وظيفتها النقدية | ٤٥ | ٤٦,٩ |
| تسهم في زيادة ممارسة الصحافة الكويتية وظيفتها النقدية | ١٤ | ١٤,٦ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

ولتحديد مدى صلاحية النظام القانوني وتوافقه مع الحرية المطلوبة لممارسة النقد البناء في المجتمع الكويتي جاءت أغلب الآراء -كما يبين الجدول رقم (١٢)- لتؤكد أنه لا يؤثر على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية بنسبة ٤٦,٩٪، بينما

أكدت نسبة ٣٨,٥٪ أنه يمثل قيداً على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية، في مقابل ١٤,٦٪ طرحوا تصوراً آخر، وهو أن التشريعات الصحفية في الكويت تشجع الصحف على القيام بدورها النقدي، وتسهم في زيادة فاعلية هذا الدور.

**جدول رقم (١٣) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى موافقتهم على كون قانون المطبوعات والنشر الجديد لم يقدم الضمانات الكافية لممارسة الصحفي لوظيفته النقدية**

| مدى الموافقة | ك | ٪ |
|---|---|---|
| أوافق جداً | ١٧ | ١٧,٧ |
| أوافق | ٤٣ | ٤٤,٨ |
| لا رأي لي | ٢٢ | ٢٢,٩ |
| أعارض | ٩ | ٩,٤ |
| أعارض جداً | ٥ | ٥,٢ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

يوضح الجدول رقم (١٣) توزيع المبحوثين من حيث مدى موافقتهم على كون قانون المطبوعات والنشر الجديد الصادر في العام ٢٠٠٦ لم يقدم الضمانات الكافية لممارسة الصحفي لوظيفته النقدية، وبلغت نسبة الموافقين جداً ١٧,٧٪ والموافقين ٤٤,٨٪، أما نسبة الذين لا رأي لهم فقد بلغت ٢٢,٩٪، مقابل ١٤,٦٪ ما بين معارضين ومعارضين جدا، ويرون أن القانون به جوانب قصور تعوق الصحفي عن أدائه لمهمته النقدية.

جدول رقم (١٤) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم للالتزامات القانونية الواجب على الصحفي الالتزام بها

| الالتزامات القانونية | ك | ٪ |
|---|---|---|
| تجنب الافتراءات وتشويه السمعة | ٧٩ | ٨٢,٣ |
| الالتزام بالنزاهة المهنية | ٦٧ | ٦٩,٨ |
| تجنب نشر الأخبار الكاذبة | ٦٣ | ٦٥,٦ |
| عدم التحريض ضد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي | ٥٥ | ٥٧,٣ |
| تجنب العيب في ذات الأمير أو الأسرة الحاكمة | ٥٤ | ٥٦,٣ |
| الالتزام بعدم التعدي على الأديان | ٥٤ | ٥٦,٣ |
| عدم إفشاء معلومات تتعلق بالأمن القومي للدولة | ٤٦ | ٤٧,٩ |
| عدم التعرض للحياة الخاصة للموظف العام إلّا فيما يتعلق بوظيفته | ٤٥ | ٤٦,٩ |
| عدم إفشاء معلومات تتعلق بأسرار الدولة | ٤١ | ٤٢,٧ |
| عدم إفشاء معلومات تتعلق بالنواحي العسكرية للدولة | ٣٧ | ٣٨,٥ |
| تجنب نشر ما يؤثر على العلاقات بالدول الصديقة | ٣١ | ٣٢,٣ |
| الالتزام بحسن النية فيما ينشر من معلومات | ٢٩ | ٣٠,٢ |
| الالتزام بقرارات حظر النشر التي تصدر بخصوص بعض القضايا | ٢٧ | ٢٨,١ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

يوضح الجدول رقم (١٤) الالتزامات الواجب على الصحفي اتباعها أو احترامها عند أدائه لمهنته ووظيفته النقدية، هذه الالتزامات تمثّل أبرزها في تجنب الافتراءات وتشويه السمعة بنسبة ٨٢,٣٪، والالتزام بالنزاهة المهنية بنسبة ٦٩,٨٪، بينما جاء تجنب نشر الأخبار الكاذبة في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٥,٦٪، تلاه عدم التحريض ضد

الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي بنسبة ٥٧,٣٪، وفي المرتبة الخامسة جاء الالتزام بتجنب العيب في ذات الأمير أو الأسرة الحاكمة، وعدم التعدي على الأديان بنفس النسبة التي بلغت ٥٦,٣٪، ثم جاءت بعد ذلك جوانب الالتزام االأخرى مثل عدم إفشاء معلومات تتعلق بالأمن القومي للدولة بنسبة ٤٧,٩٪، وعدم التعرض للحياة الخاصة للموظف العام إلّا فيما يتعلق بوظيفته بنسبة ٤٦,٩٪، وعدم إفشاء معلومات تتعلق بأسرار الدولة بنسبة ٤٢,٧٪، وعدم إفشاء معلومات تتعلق بالنواحي العسكرية للدولة بنسبة ٣٨,٥٪، وتجنب نشر ما يؤثر على العلاقات بالدول الصديقة بنسبة ٣٢,٣٪، والالتزام بحسن النية فيما ينشر من معلومات بنسبة ٣٠,٢٪، والالتزام بقرارات حظر النشر التي تصدر بخصوص بعض القضايا بنسبة ٢٨,١٪.

**جدول رقم (١٥) يوضح توزيع المبحوثين من حيث القيود القانونية التي يرون أنه يصعب على الصحفي أن يلتزم بها في ممارسته وظيفته النقدية**

| القيود القانونية | ك | ٪ |
|---|---|---|
| حظر نشر تصريحات الموظفين بدون إذن كتابي من رؤسائهم. | ٤٠ | ٤١,٧ |
| عدم نشر الأسماء والصور في قضايا الأحداث. | ٣٥ | ٣٦,٥ |
| عدم التعليق على أحكام القضاء. | ٣٢ | ٣٣,٣ |
| حظر نشر أخبار تؤدي إلى زعزعة الثقة بالوضع الاقتصادي للبلاد | ٢٩ | ٣٠,٢ |
| عدم الفصل بين الإعلان والتحرير. | ٢٥ | ٢٦ |
| حظر النشر المؤثر على سير العدالة. | ٢٢ | ٢٢,٩ |
| حظر نشر الأسماء في دعاوى الطلاق والتفريق والزنا | ١٧ | ١٧,٧ |
| عدم جلب الإعلانات | ١٤ | ١٤,٦ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

يرى ٤١,٧٪ من الصحفيين عينة الدراسة -حسبما جاء في الجدول رقم (١٥)- أن حظر نشر تصريحات الموظفين بدون إذن كتابي من رؤسائهم يعد أكثر الأمور صعوبة في مجال العمل الصحفي، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه التصريحات تعد المصدر الأساسي للمعلومات اليومية، وقد يكون من قبيل المستحيل على أي صحفي أن يحصل على إذن كتابي بنشر تلك التصريحات يومياً، ولاسيما أن عملية الحصول على هذا الإذن الكتابي ليست بالعملية السهلة أو اليسيرة.

الأمر الثاني الذي يصعب تطبيقه أو الالتزام به في العمل الصحفي هو عدم نشر الأسماء والصور في قضايا الأحداث بنسبة ٣٦,٥٪، وفي المرتبة الثالثة جاء الالتزام بعدم التعليق على أحكام القضاء بنسبة ٣٣,٣٪، ثم حظر نشر أخبار تؤدي إلى زعزعة الثقة بالوضع الاقتصادي للبلاد بنسبة ٣٠,٢٪، ثم في المرتبة الخامسة جاء عدم الفصل بين الإعلان والتحرير بنسبة ٢٦٪.

ومن الأمور التي يصعب الالتزام بها أيضاً من وجهة نظر المبحوثين حظر النشر المؤثر على سير العدالة، ثم حظر نشر الأسماء في دعاوى الطلاق والتفريق والزنا، وأخيراً عدم جلب الإعلانات.

**جدول رقم (١٦) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لكيفية حماية أنفسهم من الوقوع تحت طائلة القوانين المتعلقة بالعمل الصحفي في الكويت**

| كيفية الحماية | ك | ٪ |
|---|---|---|
| تحري الدقة في جمع المعلومات | ٦٢ | ٦٤,٦ |
| استيعاب القوانين المنظمة بالعمل الصحفي | ٦١ | ٦٣,٥ |
| محاولة الحصول على الوثائق والمستندات كلما أمكن ذلك | ٥٩ | ٦١,٥ |
| تجنب استخدام الألفاظ المبتذلة | ٤٥ | ٤٦,٩ |
| الرجوع إلى المستشار القانوني للصحيفة إذا تعذر عليه موقف | ٣٧ | ٣٨,٥ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

يوضح الجدول رقم (١٦) أن ٦٤,٦٪ من المبحوثين يرون أن تحري الدقة في جمع المعلومات من أهم الأمور التي تحميهم من الوقوع تحت طائلة القانون، بينما أكد ٦٣,٥٪ أن استيعاب القوانين المنظمة للعمل الصحفي هي السبيل إلى ذلك، وأوضح ٦١,٥٪ أنهم يلجأون إلى الحصول على الوثائق والمستندات كلما أمكن ذلك.

في حين أشار ٤٦,٩٪ فقط إلى أن تجنب استخدام الألفاظ المبتذلة من وسائل تجنب الوقوع تحت طائلة القانون، أما الرجوع إلى المستشار القانوني للصحيفة فقد كان وسيلة مقبولة لدى ٣٨,٥٪ فقط من العينة مما جعله في نهاية القائمة بالنسبة لكثير من الصحفيين.

**جدول رقم (١٧) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى تعرضهم لمساءلة قانونية بسبب مادة صحفية نشرتها**

| التعرض للمساءلة | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٤٠ | ٤١,٧ |
| لا | ٥٦ | ٥٨,٣ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

يوضح الجدول رقم (١٧) مدى تعرض المبحوثين لمساءلة قانونية بسبب مادة صحفية نشرها، وتبين من النتائج أن ٤١,٧٪ منهم تعرضوا بالفعل لمساءلة، مقابل ٥٨,٣٪ لم يتعرضوا لمساءلة في قضايا نشر، ونسبة الذين تعرضوا لمساءلة مرتفعة لكنها تتناسب مع طبيعة المهنة التي يطلق عليها اسم «مهنة البحث عن المتاعب»، وكشفت إجابات المبحوثين عن السؤال الكيفي الخاص بنوعية المادة الصحفية التي تعرضوا للمساءلة القانونية بسبب نشرها، أنها تمثلت في:

- نشر مقالات صحفية تناولت تجاوزات الخطوط الجوية الكويتية من خلال تقرير ديوان المحاسبة.

- نشر مخالفات مالية وإدارية في إحدى المؤسسات الحكومية.
- نشر خبر حول ترويج أدوية مغشوشة.
- نشر مخالفات مالية وإدارية وتجاوزات في مكتب النائب العام.
- إبداء رأي في إضراب موظفين ضد وكيل إحدى الوزارات.
- شر وقائع اختلاسات لمسؤول حكومي سابق.
- كشف تجاوزات في أحد المشاريع العملاقة في الدولة.
- نشر خبر حول إحالة موظفين إلى النيابة العامة بتهمة إهدار المال العام وبأمر من الوزير.
- نشر تحقيق عن الدجل والشعوذة.
- نشر معلومات عن جلسة سرية لمجلس الأمة بخصوص الحالة المالية للدولة.
- نشر خبر عن قيام طبيبة بإحدى المستشفيات الخاصة بإجراء عملية تجميل لمريضة دون أن يكون لديها تصريح بمزاولة المهنة.

❑ **وتعددت المساءلات القانونية التي تعرضوا لها، وتمثلت في:**

- التشهير بسمعة مؤسسة طبية.
- فشاء معلومات اجتماعات سرية.
- انتهاك خصوصية.
- التشكيك في أحد أعضاء مجلس الأمة والطعن في مبادئه.
- السب والقذف وإهانة القضاء.
- السب والقذف والتشهير.
- التعرض للذات الأميرية.
- زعزعة اقتصاد البلاد.

كما تعددت الأحكام التي أسفرت عنها المساءلة القانونية، حيث تراوحت بين البراءة والغرامة والحبس ورفض الدعاوي.

**جدول رقم (١٨) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى اعتقادهم أن احتمال تعرض الصحفي لمساءلة قانونية بسبب مادة صحفية نشرها يدفعه إلى التريّث قبل نشر مادة صحفية من هذا القبيل**

| احتمال التعرض | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٧٧ | ٨٠,٢ |
| لا | ١٩ | ١٩,٨ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (١٨) إلى أن احتمالية تعرض الصحفيين لمساءلة قانونية بسبب مادة صحفية يقوم بنشرها كانت سبباً في تريث ٨٠,٢٪ من المبحوثين في نشر هذه المواد، بينما يندفع ١٩,٨٪ منهم نحو نشر موضوعاتهم دون حساب للعواقب القانونية التي قد تترتب عليها.

## ❑ العوامل السياسية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية:

**جدول رقم (١٩) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لمدى تعرض الصحفيين لضغوط سياسية في أعمالهم قد تؤثر على ممارسته وظيفته النقدية**

| مدى التعرض | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٣٧ | ٣٨,٥ |
| إلى حدٍ ما | ٤٧ | ٤٩ |
| لا | ١٢ | ١٢,٥ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (١٩) أن ٣٨,٥٪ يؤكدون تعرض الصحفي لضغوط سياسية بما يؤثر على ممارسته لوظيفته النقدية، ويشير ٤٩٪ إلى أن هذه الضغوط ليست دائمة، وإنما تكون حسب الظروف السياسية وحسب طبيعة الموضوع الذي يتناوله الصحفي، بينما تنفي نسبة ١٢,٥٪ من المبحوثين تعرض الصحفيين لأية ضغوط سياسية.

**جدول رقم (٢٠) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لنوعية الضغوط السياسية التي يتعرض لها الصحفي في عمله بالصحافة الكويتية**

| نوعية الضغوط | ك | ٪ |
|---|---|---|
| تدخل المصادر في فرض مضمون يخدم مصالحهم | ٤١ | ٤٨,٨ |
| الضغط للكشف عن مصدر الصحفي فيما ينشره | ٢٤ | ٢٨,٦ |
| منع الصحفي من حضور الاجتماعات والجلسات المفتوحة | ٢٢ | ٢٦,٢ |
| تقديم هبات أو إعانات أو مزايا من جهات محلية أو أجنبية | ٢١ | ٢٥ |
| المساس بأمن الصحفي بسبب المعلومات التي ينشرها | ١٩ | ٢٢,٦ |
| ابتزاز الصحفي لنشر ما يتعارض مع ضميره المهني | ١٨ | ٢١,٤ |
| تهديد الصحفي لنشر ما يتعارض مع ضميره المهني | ١٧ | ٢٠,٢ |
| حرمان الصحفي من الكتابة | ١٦ | ١٩ |
| تعليمات من وزارة الإعلام | ١٥ | ١٧,٨ |
| ضغوط تتعلق بالأمن القومي | ١٥ | ١٧,٨ |
| ضغوط تتعلق بالمسائل العسكرية | ١٤ | ١٦,٧ |
| المجموع | ن= ٨٤ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢٠) أن تدخل المصادر في فرض مضمون يخدم مصالحهم جاء في مقدمة الضغوط السياسية التي يتعرض لها الصحفي، حيث أكدت ذلك نسبة ٤٨,٨٪ من المبحوثين، جاء بعده في المرتبة الثانية الضغط على الصحفي للكشف عن مصدره بنسبة ٢٨,٦٪، ثم منع الصحفي من حضور الاجتماعات والجلسات المفتوحة بنسبة ٢٦,٢٪، تلاه تقديم هبات أو إعانات أو مزايا من جهات محلية أو أجنبية بنسبة ٢٥٪، ثم المساس بأمن الصحفي بسبب المعلومات التي ينشرها بنسبة ٢٢,٦٪ في المرتبة الخامسة.

أيضاً من الضغوط السياسية التي يتعرض لها الصحفي ابتزاز الصحفي لنشر ما يتعارض مع ضميره المهني بنسبة ٢١,٤٪، ثم تهديد الصحفي لنشر ما يتعارض مع ضميره المهني بنسبة ٢٠,٢٪، ثم حرمان الصحفي من الكتابة وتعليمات من وزارة الإعلام وضغوط تتعلق بالأمن القومي والمسائل العسكرية، لكنها جاءت في مؤخرة الترتيب.

**جدول رقم (٢١) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لدرجة الضغط السياسي الذي تمارسه كل جهة من الجهات التالية على الصحفي الكويتي**

| الجهات | ضغط محدود | | ضغط متوسط | | ضغط مرتفع | | م | الوزن المئوي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | ك | ٪ | ك | ٪ | ك | ٪ | | |
| المسؤولون بالجريدة | ٢٩ | ٣٠,٢ | ٢٠ | ٢٠,٨ | ٤٧ | ٤٩ | ٢,٢ | ٧٢,٩ |
| المعلنون | ٣٨ | ٣٩,٦ | ٢١ | ٢١,٩ | ٣٧ | ٣٨,٥ | ٢ | ٦٦,٣ |
| القيادات السياسية | ٣٦ | ٣٧,٥ | ٢٥ | ٢٦ | ٣٥ | ٣٦,٥ | ٢ | ٦٦,٣ |
| المسؤولون في القطاعات الحكومية | ٣١ | ٣٢,٣ | ٤٢ | ٤٣,٨ | ٢٣ | ٢٤ | ١,٩ | ٦٣,٩ |
| رجال الأعمال | ٣٨ | ٣٩,٦ | ٢٦ | ٢٧,١ | ٣٢ | ٣٣,٣ | ١,٩ | ٦٣,٩ |
| المسؤولون في القطاعات الخاصة | ٤٢ | ٤٣,٨ | ٣٥ | ٣٦,٥ | ١٩ | ١٩,٨ | ١,٨ | ٥٨,٧ |
| منظمات تطوعية محلية | ٦٤ | ٦٦,٧ | ٢٧ | ٢٨,١ | ٥ | ٥,٢ | ١,٤ | ٤٦,٢ |
| منظمات تطوعية أجنبية | ٦٨ | ٧٠,٨ | ٢٥ | ٢٦ | ٣ | ٣,١ | ١,٣ | ٤٤,١ |
| ن= ٨٤ | | | | | | | | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢١) أن المسؤولين بالجريدة هم أكثر جهة تمارس ضغوطاً سياسية على الصحفي بمتوسط حسابي ٢,٢ ووزن مئوي ٧٢,٩، ثم المعلنين الذين حصلوا على متوسط يساوي ٢ ووزن مئوي ٦٦,٣، وتساوت معهم الضغوط التي تمارسها القيادات السياسية، ثم المسؤولين في القطاعات الحكومية ورجال الأعمال بنفس المتوسط الذي بلغ ١,٩ ووزن مئوي مقداره ٦٣,٩.

وفي المرتبة الرابعة جاءت ضغوط المسؤولين في القطاعات الخاصة بمتوسط ١,٨ ووزن مئوي ٥٨,٧، وفي مؤخرة الترتيب جاءت ضغوط كل من المنظمات التطوعية المحلية والأجنبية.

**جدول رقم (٢٢) يوضح توزيع المبحوثين من حيث طريقة تصرفهم في حالة التعرض لضغط سياسي يحول دون نشر موضوع معين**

| طرق التصرف | ك | ٪ |
|---|---|---|
| أناقش الأمر مع الرؤساء | ٤٨ | ٥٧,١ |
| أحاول النشر من خلال معالجة جزئية للموضوع | ٣١ | ٣٦,٩ |
| أتمسك بالنشر مع الكشف عن الضغط الذي تعرضت له | ١٣ | ١٥,٥ |
| أستجيب للضغط ويصرف النظر عن النشر | ٩ | ١٠,٧ |
| أحاول النشر في جريدة أخرى | ٨ | ٩,٥ |
| المجموع | ن= ٨٤ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢٢) أن ٥٧,١٪ من المبحوثين الذين يرون أن الصحفيين يتعرضون لضغط سياسي يفضلون مناقشة الأمر مع رؤسائهم، تلتهم نسبة الذين يحاولون النشر من خلال معالجة جزئية للموضوع التي بلغت ٣٦,٩٪، ثم الذين يتمسكون بالنشر مع الكشف عن الضغط الذي تعرضوا له

ونسبتهم ١٥,٥٪، في حين تستسلم مجموعة من المبحوثين نسبتهم ١٠,٧٪ حيث أكدوا أنهم يستجيبون للضغط، ويصرفون النظر عن النشر، بينما هناك ٩,٥٪ يؤكدون أنهم يحاولون النشر في جرائد أخرى.

❑ **العوامل الأخلاقية والاجتماعية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية:**

**جدول رقم (٢٣) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لمدى قابلية المبادئ التي يتضمنها ميثاق الشرف الصحفي الكويتي للتطبيق**

| المبادئ | ك | ٪ |
|---|---|---|
| احترام الأمانة الصحفية | ٨١ | ٨٤,٤ |
| الحفاظ على سرية المصادر | ٦٠ | ٦٢,٥ |
| إخلاص الصحفي لعمله وقضايا وطنه | ٥٨ | ٦٠,٤ |
| عدم نشر الحقائق مشوهة أو مبتورة بغرض تضليل الجمهور | ٥٨ | ٦٠,٤ |
| عدم المساس بأعراض الناس | ٥٦ | ٥٨,٣ |
| عدم اختلاق أحداث أو وقائع غير حقيقية | ٥٤ | ٥٦,٣ |
| الالتزام بحق الرد أو التصحيح | ٤٧ | ٤٩ |
| مراعاة حق المواطن في المعرفة | ٣٨ | ٣٩,٦ |
| عدم الطعن في إيمان الآخرين | ٣٢ | ٣٣,٣ |
| الفصل بين الإعلان والتحرير | ٢٩ | ٣٠,٢ |
| عدم جلب الإعلانات | ١٤ | ١٤,٦ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢٣) أن أكثر المبادئ المتضمنة في ميثاق الشرف الصحفي الكويتي قابلية للتطبيق هو احترام الأمانة الصحفية بنسبة ٨٤,٤٪ ثم مبدأ الحفاظ على سرية المصادر في المرتبة الثانية بنسبة ٦٢,٥٪.

وجاء مبدأ إخلاص الصحفي لعمله وقضايا وطنه، ومبدأ عدم نشر الحقائق مشوهة أو مبتورة بغرض تضليل الجمهور في المرتبة الثالثة بنسبة ٦٠,٤٪، أما المرتبتان الرابعة والخامسة فقد تضمنتا عدم المساس بأعراض الناس، وعدم اختلاق أحداث أو وقائع غير حقيقية بنسبة ٥٨,٣٪ و٥٦,٣٪ لكل منهما على التتابع.

وبنسبة ٤٩٪ جاء مبدأ الالتزام بحق الرد والتصحيح في المرتبة السادسة، ثم مبدأ مراعاة حق المواطن في المعرفة بنسبة ٣٩,٦٪، ثم عدم الطعن في إيمان الآخرين بنسبة ٣٣,٣٪، ثمّ الفصل بين الإعلان والتحرير وعدم جلب الإعلانات بنسبة ٣٠,٢٪ و١٤,٦٪ لكل منهما على التتابع.

**جدول رقم (٢٤) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم للمبادئ التي يتضمنها ميثاق الشرف الصحفي الكويتي ويصعب تطبيقها**

| المبادئ | ك | ٪ |
|---|---|---|
| تحري الدقة في توثيق المعلومات | ٤٥ | ٤٦,٩ |
| عدم نشر الأسماء والصور في قضايا الأحداث | ١٩ | ١٩,٨ |
| الحفاظ على المصداقية | ١٩ | ١٩,٨ |
| عدم التأثير على سير التحقيق والمحاكمة | ١٨ | ١٨,٨ |
| عدم استغلال المهنة في الحصول على هبات وإعانات ومزايا | ١٧ | ١٧,٧ |
| عدم النقد لتحقيق منافع شخصية | ١٤ | ١٤,٦ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢٤) أن تحري الدقة في توثيق المعلومات هي أصعب المبادئ من ناحية التطبيق العملي لدى ٤٦,٩٪ من المبحوثين، بعدها جاء كل من عدم نشر الأسماء والصور في قضايا الأحداث والحفاظ على المصداقية بنسبة ١٩,٨٪، ثم التأثير على سير التحقيق والمحاكمة بنسبة ١٨,٨٪، ثم عدم استغلال المهنة في الحصول على هبات وإعانات ومزايا بنسبة ١٧,٧٪، وأخيراً عدم النقد لتحقيق منافع شخصية بنسبة ١٤,٦٪.

**جدول رقم (٢٥) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم للجهة الأقدر على تطبيق ميثاق الشرف الصحفي الكويتي بفاعلية**

| الجهات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| الصحفي نفسه | ٥٨ | ٦٠,٤ |
| المؤسسات الصحفية | ٢٤ | ٢٥ |
| وزارة الإعلام | ١٨ | ١٨,٨ |
| جمعية الصحافيين الكويتيين | ١٠ | ١٠,٤ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢٥) أن الصحفي نفسه هو أكثر الجهات قدرة على تطبيق المبادئ الواردة في ميثاق الشرف الصحفي، وذلك من وجهة نظر ٦٠,٤٪، ثم المؤسسات الصحفية بنسبة ٢٥٪، ثم وزارة الإعلام بنسبة ١٨,٨٪، وجمعية الصحفيين الكويتيين بنسبة ١٠,٤٪.

**جدول رقم (٢٦) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لمعوقات تطبيق ميثاق الشرف الصحفي الكويتي**

| | ك | ٪ |
|---|---|---|
| عدم وجود آليات محددة لمتابعة الالتزام بالميثاق | ٦٩ | ٧١,٩ |
| عدم قدرة جمعية الصحافيين على إلزام رؤساء تحرير الصحف بمحاسبة الصحفيين غير الملتزمين | ٤١ | ٤٢,٧ |
| عدم قيام جمعية الصحافيين بمتابعة الالتزام بالميثاق في كل الأحوال | ٣٩ | ٤٠,٦ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢٦) أن أبرز معوقات تطبيق ميثاق الشرف الصحفي تتمثل في عدم وجود آليات محددة لمتابعة الالتزام بالميثاق، وذلك من وجهة نظر ٧١,٩٪، في حين ترى نسبة ٤٢,٧٪ أن أبرز هذه المعوقات هو عدم قدرة جمعية الصحافيين على إلزام رؤساء تحرير الصحف بمحاسبة الصحفيين غير الملتزمين، وأخيراً عدم قيام جمعية الصحافيين بمتابعة الالتزام بالميثاق في كل الأحوال لدى نسبة ٤٠,٦٪.

**جدول رقم (٢٧) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لمدى كون التزام الصحفي بقيم المجتمع وعاداته يشكل عاملاً معوقاً في ممارسة وظيفته النقدية بشكل فعال**

| المدى | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٢٥ | ٢٦ |
| إلى حدٍ ما | ٣٦ | ٣٧,٥ |
| لا | ٣٥ | ٣٦,٥ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

تشير لأرقام الواردة بالجدول رقم (٢٧) إلى أن ٢٦٪ من المبحوثين يرون أن التزام الصحفي بقيم المجتمع وعاداته يشكل عاملاً معوقاً في ممارسة وظيفته النقدية بشكل فعال، بينما يؤكد ٣٧,٥٪ أن هذا الالتزام يؤثر إلى حد ما، بينما تؤكد نسبة ٣٦,٥٪ أنه لا يؤثر بأي شكل من الأشكال.

**جدول رقم (٢٨) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لكيفية الموازنة بين الحرية في ممارسة النقد والالتزام بالقيم والعادات**

| طرق الموازنة | ك | ٪ |
|---|---|---|
| تجنب نشر ما يمسّ الآداب العامة ويخدش الحياء العام | ٧٥ | ٧٨,١ |
| تجنب نشر ما يثير التفرقة بين الناس بسبب التوجه أو العقيدة | ٦٧ | ٦٩,٨ |
| تجنب نشر ما يهدد كيان الأسرة الكويتية | ٥٧ | ٥٩,٤ |
| تجنب ما يثير البلبلة الاجتماعية | ٥٢ | ٥٤,٢ |
| تجنب ما يحبذ الانحلال الخلقي | ٤٥ | ٤٦,٩ |
| تجنب إيذاء شعور ذوي الاحتياجات الخاصة | ٣٧ | ٣٨,٥ |
| تجنب الترويج للدجل والخرافة | ٣٦ | ٣٧,٥ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٢٨) أن تجنب نشر ما يمسّ الآداب العامة ويخدش الحياء العام يعد أول السبل التي تساعد الصحفي على الموازنة بين الحرية في ممارسة النقد والالتزام بالقيم والعادات في المرتبة الأولى بنسبة ٧٨,١٪، ثم تجنب نشر ما يثير التفرقة بين الناس بسبب التوجه أو العقيدة بنسبة ٦٩,٨٪، وفي المرتبة الثالثة جاء تجنب نشر ما يهدد كيان الأسرة الكويتية بنسبة ٥٩,٤٪، ثم تجنب ما يثير البلبلة الاجتماعية بنسبة ٥٤,٢٪، ثم تجنب ما يحبذ الانحلال

الخلقي بنسبة ٤٦,٩٪، وأخيراً تجنب إيذاء شعور ذوى الاحتياجات الخاصة، وتجنب الترويج للدجل والخرافة بنسبة ٣٨,٥٪ و٣٧,٥٪ لكل منهما على التتابع.

الضغوط التنظيمية والإدارية والمهنية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية:

**جدول رقم (٢٩) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى موافقتهم على كون الرقابة الذاتية للصحفي تعد أخطر من رقابة الجهات الأخرى على ممارسة الصحافة لوظيفتها النقدية**

| مدى الموافقة | ك | ٪ |
|---|---|---|
| أوافق جداً | ٥٦ | ٥٨,٣ |
| أوافق | ٢٢ | ٢٢,٩ |
| لا رأي لي | ١١ | ١١,٥ |
| أعارض | ٥ | ٥,٢ |
| أعارض جداً | ٢ | ٢,١ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

يوضح الجدول رقم (٢٩) توزيع المبحوثين من حيث مدى موافقتهم على كون الرقابة الذاتية للصحفي تعد أخطر من رقابة الجهات الأخرى على ممارسة الصحافة لوظيفتها النقدية، وبلغت نسبة الموافقين جداً ٥٨,٣٪ والموافقين ٢٢,٩٪، أما نسبة الذين لا رأي لهم فقد بلغت ١١,٥٪، مقابل ٧,٣٪ ما بين معارضين ومعارضين جدا.

**جدول رقم (٣٠) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لمدى لجوء بعض الصحف إلى استخدام الامتيازات المادية والمعنوية كوسائل للضغط على الصحفي**

| مدى اللجوء | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٢٨ | ٢٩,٢ |
| إلى حدٍ ما | ٥١ | ٥٣,١ |
| لا | ١٧ | ١٧,٧ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣٠) أن ٢٩,٢٪ من المبحوثين يوافقون على أن بعض الصحف تلجأ إلى استخدام الامتيازات المادية والمعنوية كوسائل للضغط على الصحفي، وتشير نسبة ٥٣,١٪ إلى أن هذا يحدث أحياناً أو إلى حد ما، بينما ترفض ١٧,٧٪ من المبحوثين أن هذا يحدث من الأساس.

**جدول رقم (٣١) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لأنواع الامتيازات المادية والمعنوية التي تستخدمها الصحف كوسائل للضغط على الصحفي**

| أنواع الامتيازات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| المكافآت التشجيعية | ٤٥ | ٤٦,٩ |
| الوصول إلى مناصب قيادية داخل الجريدة | ٤٢ | ٤٣,٨ |
| علاوات الامتياز | ٣٩ | ٤٠,٦ |
| فرص السفر لمهام صحفية | ٣٧ | ٣٨,٥ |
| مزيد من فرص النشر | ٢٧ | ٢٨,١ |
| تخصيص عمود صحفي ثابت | ١٥ | ١٥,٦ |
| العضوية في مجلس الإدارة. | ١٣ | ١٣,٥ |
| فرص التدريب في الداخل والخارج. | ١٠ | ١٠,٤ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣١) أن المكافآت التشجيعية كانت أبرز وسائل الضغط على الصحفي لدى نسبة ٤٦,٩٪، ثم توليتهم مناصب قيادية بنسبة ٤٣,٨٪، ثم علاوات الامتياز بنسبة ٤٠,٦٪، وفي المرتبة الرابعة جاءت وسيلة إعطائهم فرص سفر لمهام صحفية بنسبة ٣٨,٥٪.

**جدول رقم (٣٢) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لأبرز الإجراءات العقابية التي قد تلجأ إليها بعض الصحف الكويتية للحدّ من الوظيفة النقدية للصحفي**

| الإجراءات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| التحذير الشفهي | ٦١ | ٦٣,٥ |
| الفصل من الصحيفة | ٥٦ | ٥٨,٣ |
| التحذير الكتابي | ٣٦ | ٣٧,٥ |
| النقل إلى عمل صحفي آخر أقل أهمية | ٣١ | ٣٢,٣ |
| الحرمان من العلاوات والحوافز | ٢٧ | ٢٨,١ |
| الحرمان من الكتابة لفترة معينة | ٢٣ | ٢٤ |
| الحرمان من المهام الصحفية الخارجية | ١١ | ١١,٥ |
| الحرمان من حضور الاجتماعات التحريرية | ٦ | ٦,٣ |
| المجموع | ن = ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣٢) أن التحذير الشفهي كان أبرز الإجراءات العقابية التي قد تلجأ إليها بعض الصحف الكويتية للحدّ من الوظيفة النقدية للصحفي بنسبة ٦٣,٥٪، ثم الفصل من الصحيفة بنسبة ٥٨,٣٪، ثم التحذير الكتابي بنسبة ٣٧,٥٪، وفي المرتبة الرابعة جاء النقل إلى عمل صحفي آخر أقل أهمية بنسبة ٣٢,٣٪.

وبعدها جاءت الطرق الأخرى المتمثلة في الحرمان من العلاوات والحوافز، والحرمان من الكتابة لفترة معينة، والحرمان من المهام الصحفية الخارجية، والحرمان من حضور الاجتماعات التحريرية.

**جدول رقم (٣٣) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى وجود ضغوط تمارس عليهم فيما يتعلق بالموضوعات التي ينشرونها عن الحكومة**

| وجود ضغوط | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ١٤ | ١٤,٦ |
| لا | ٣٧ | ٣٨,٥ |
| حسب طبيعة الموضوع | ٤٥ | ٤٦,٩ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣٣) أن ١٤,٦٪ من المبحوثين يؤكدون أن هناك ضغوطاً تمارس عليهم فيما يتعلق بالموضوعات التي ينشرونها عن الحكومة، و٤٦,٩٪ حسب طبيعة الموضوع، أما الذين يؤكدون أنه لا توجد ضغوط فنسبتهم ٣٨,٥٪.

**جدول رقم (٣٤) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لمدى كون السياسة التحريرية تشكل عاملاً معوقاً لممارسة الصحيفة وظيفتها النقدية**

| مدى الرؤية | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٣٨ | ٣٩,٦ |
| إلى حد ما | ٥٢ | ٥٤,١ |
| لا | ٦ | ٦,٣ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣٤) أن أغلب أفراد العينة يرون أن السياسة التحريرية تشكل عاملاً معوّقاً لممارسة الصحيفة وظيفتها النقدية إلى حد ما ونسبتهم ٥٤,١٪، تلتهم في المرتبة الثانية نسبة الذين يرون أنها تشكل عائقاً في كل الأحوال ٣٩,٦٪، أما الذين يرون أنها لا تشكل عاملاً معوقاً لممارسة الصحافة في الكويت لوظيفتها النقدية فقد بلغت نسبتهم ٦,٣٪.

**جدول رقم (٣٥) يوضح توزيع المبحوثين من حيث الموضوعات التي ترفض بعض الصحف نشرها**

| الموضوعات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| موضوعات تتعلق بالنفوذ السياسي والاجتماعي داخل المجتمع | ٥٤ | ٥٦,٣ |
| موضوعات تتعلق بعلاقة الدولة مع الدول الأخرى | ٥١ | ٥٣,١ |
| موضوعات تتعلق برجال الأعمال | ٤٣ | ٤٤,٨ |
| موضوعات تتعلق بالحياة الخاصة للشخصيات العامة | ٤٠ | ٤١,٧ |
| المجموع | ن = ٩٦ | |

تشير النتائج الموضحة بالجدول السابق إلى أن الموضوعات المتعلقة بالنفوذ السياسي والاجتماعي في الكويت هي الموضوعات الأكثر حساسية بالنسبة لإدارات المواقع الإخبارية، حيث أشار ٥٦,٣٪ من المبحوثين إلى أنها موضوعات ترفض الصحف نشرها، تلتها الموضوعات التي تسيء إلى علاقة دولة الكويت بالدول الأخرى الصديقة بنسبة ٥٣,١٪، ثم الموضوعات التي تتعلق برجال الأعمال بنسبة ٤٤,٨٪، وأخيراً تتعلق بالحياة الخاصة لبعض الشخصيات العامة بنسبة ٤٥,٢٪.

جدول رقم (٣٦) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم للأساليب التي يتبعها الصحفي في مواجهة الضغوط المتعلقة بالسياسة التحريرية

| الأساليب | ك | ٪ |
|---|---|---|
| التركيز على الموضوعات التي لا تختلف مع السياسة التحريرية | ٦٨ | ٧٠,٨ |
| اللجوء إلى الرمز أوالتحايل وكتابة ما يريده الصحفي بين السطور | ٣٨ | ٣٩,٦ |
| صرف النظر عن الموضوعات التي تتعارض مع السياسة التحريرية | ٣٠ | ٣٠,٣ |
| الاتجاه إلى صحف أخرى في الداخل أو الخارج | ١٨ | ١٨,٨ |
| المجموع | ن= ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣٦) أن ٧٠,٨٪ من المبحوثين يرون أن التركيز على الموضوعات التي لا تختلف مع السياسة التحريرية هي أبرز الوسائل التي يتبعها الصحفي في مواجهة الضغوط المتعلقة بالسياسة التحريرية، بينما أشارت نسبة ٣٩,٦٪ إلى أن اللجوء إلى الرمز أوالتحايل وكتابة ما يريده الصحفي بين السطور هي الوسيلة المتبعة، في حين قال البعض (٣٠,٣٪) بأن الأسلوب الأفضل هو صرف النظر عن الموضوعات التي تتعارض مع السياسة التحريرية، أو الاتجاه إلى صحف أخرى في الداخل أو الخارج بنسبة ١٨,٨٪.

## ❑ علاقة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية بمصادره ومدى تأثيرها على ممارسته وظيفته النقدية:

جدول رقم (٣٧) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى مواجهتهم لصعوبات في الحصول على المعلومات

| مدى وجود صعوبات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٤٦ | ٤٧,٩ |
| إلى حد ما | ٣٤ | ٣٥,٤ |
| لا | ١٦ | ١٦,٧ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

تشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (٣٧) إلى أن ٤٧,٩٪ من المبحوثين يواجهون دائماً صعوبات في الحصول على المعلومات، مقابل ٣٥,٤٪ يواجهون تلك الصعوبات أحياناً، مقابل ١٦,٧٪ يؤكدون عدم مواجهتهم لصعوبات مطلقاً.

**جدول رقم (٣٨) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم للصعوبات التي يواجهها الصحفي في الحصول على المعلومات**

| الصعوبات | ك | ٪ |
|---|---|---|
| حجب المعلومات بحجة سريتها | ٦٧ | ٦٩,٨ |
| صعوبة الحصول على الوثائق والمستندات التي تدعم المادة المنشورة | ٦٠ | ٦٢,٥ |
| قرارات حظر النشر في بعض القضايا | ٣٣ | ٣٤,٤ |
| قيام المسؤولين بمنع الصحفيين من حضور الاجتماعات والجلسات المفتوحة | ٢٥ | ٢٦ |
| المجموع | ن = ٩٦ | |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣٨) أن ٦٩,٨٪ يرون أن حجب المعلومات بحجة سريتها من أبرز الصعوبات التي تواجه الصحفي في الحصول على المعلومات، ثم صعوبة الحصول على الوثائق والمستندات التي تدعم المادة المنشورة بنسبة ٦٢,٥٪، ثم قرارات حظر النشر في بعض القضايا بنسبة ٣٤,٤٪، وأخيراً قيام المسؤولين بمنع الصحفيين من حضور الاجتماعات والجلسات المفتوحة بنسبة ٢٦٪.

**جدول رقم (٣٩) يوضح توزيع المبحوثين من حيث كيفية تصرفهم في حالة عدم الحصول على وثائق وأدلة**

| كيفية التصرف | ك | ٪ |
|---|---|---|
| أرفض النشر | ١٥ | ١٥,٦ |
| أؤجل النشر | ٣٩ | ٤٠,٦ |
| أنشر مع تجنب تحديد الجهات والشخصيات | ٤٢ | ٤٣,٨ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

يتضح من الأرقام الواردة بالجدول رقم (٣٩) أن ١٥,٦٪ فقط من الصحفيين -عينة الدراسة- يرفضون نشر الموضوعات التي يعجزون عن الحصول على أدلة فيها، بينما ٤٠,٦٪ يؤجلون النشر لحين اكتشاف وثائق تبرهن على صحة كلامهم، بينما يلجأ ٤٣,٨٪ إلى النشر مع تجنب تحديد الجهات والشخصيات.

**جدول رقم (٤٠) يوضح توزيع المبحوثين من حيث مدى تأثرهم بضغوط المصادر**

| مدى التأثر | ك | ٪ |
|---|---|---|
| دائماً | ٥ | ٥,٢ |
| أحياناً | ٤٦ | ٤٧,٩ |
| نادراً | ٤١ | ٤٢,٧ |
| مطلقاً | ٤ | ٤,٢ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

توضح الأرقام الواردة بالجدول رقم (٤٠) أن ٥,٢٪ فقط من المبحوثين يتأثرون بشكل دائم بضغوط المصادر الصحفية، بينما ٤٧,٩٪ يتأثرون أحياناً بها، و٤٢,٧٪

نادراً ما تؤثر فيهم هذه الضغوط، بينما أكدت نسبة ٤,٢٪ أنهم لا يتأثرون مطلقاً بهذا النوع من الضغوط.

**جدول رقم (٤١) يوضح توزيع المبحوثين من حيث رؤيتهم لمدى كون علاقة الصحفي بمصادره تشكل عاملاً معوّقاً لممارسته وظيفته النقدية**

| مدى التأثير | ك | ٪ |
|---|---|---|
| نعم | ٣٣ | ٣٤,٤ |
| إلى حد ما | ٥٢ | ٥٤,١ |
| لا | ١١ | ١١,٥ |
| المجموع | ٩٦ | ١٠٠ |

تشير النتائج الموضحة بالجدول رقم (٤١) إلى أن ٣٤,٤٪ من المبحوثين يرون أن علاقة الصحفي بمصادره تؤثر على طريقة ممارسته لوظيفته النقدية، بينما يؤكد ٥٤,١٪ أنها تؤثر إلى حد ما، مقابل ١١,٥٪ يؤكدون أن علاقتهم بمصادرهم لا تؤثر على ممارستهم لمهمتهم ووظيفتهم النقدية.

### ❑ المقترحات التي يراها الصحفيون ضرورية لتمكّن الصحافة الكويتية من ممارسة وظيفتها النقدية:

أشارت النتائج الخاصة بإجابات المبحوثين حول مقترحاتهم التي يرونها ضرورية من أجل تمكين الصحافة الكويتية من ممارسة وظيفتها النقدية، إلى تعدد وتنوع هذه المقترحات، وقد تمثلت فيما يأتي:

١- منح الصلاحيات للمؤسسات الصحفية دون رقابة من وزارة الإعلام، مع ضمان تخلي أصحاب الصحف عن مصالحهم الشخصية.

٢- انسلاخ الصحف من تبعية ملاكها وأن تسير وفق المصلحة العامة للدولة، وضمان الفصل بين السياسة التحريرية ومصادر التمويل.

٣- التزام الحياد والموضوعية في تناول القضايا ومراعاة الأمانة الصحفية في النشر.

٤- عقد مؤتمر سنوي دوري يتناول المشكلات التي تواجه الصحفيين بحضور رؤساء التحرير والمسئولين المختصين في الدولة.

٥- ضمان حرية الحصول على المعلومات من خلال إقرار قانون لحرية تداول المعلومات والحصول عليها، مع ضمان معاقبة أي مسؤول يحجب أو يمتنع عن تقديم معلومات للصحفي.

٦- تحويل الصحف إلى شركات مساهمة صحفية.

٧- الابتعاد عن التهويل والمبالغة في نقل الأحداث.

٨- توفير الحرية والأمان للصحفي، وإعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر، وإلغاء العقوبات التي تقضي بحبس الصحفيين.

٩- تعيين الكفاءات في المناصب القيادية بالصحف.

١٠- العمل بمبدأ الثواب والعقاب من خلال تشريع واضح.

١١- تفعيل دور جمعية الصحافيين الكويتيين تجاه الصحفيين.

١٢- إنشاء جهة محايدة تنظر في تظلمات الصحفيين وتكون نزيهة في الفصل بين الصحفي وصحيفته على غرار إدارة الفتوى والتشريع.

١٣- التأهيل المهني الجيد والمناسب للصحفيين وتأسيس مركز تدريبي للشباب الصحفيين.

١٤- تفعيل ميثاق الشرف الصحفي.

١٥- تحسين دخول الصحفيين.

# الخاتمة ومناقشة النتائج

تأتي الدراسة الراهنة محاولة من الباحث لتقديم إسهام نظري في فهم واقع ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية من وجهة نظر عينة من الصحفيين العاملين في الصحف الكويتية، بهدف تقديم توصيف لواقع وحدود هذه الممارسة وتقديم اقتراحات علمية وموضوعية تسهم في النهوض بالعمل الصحفي الكويتي، انطلاقاً من أن رصد بيئة العمل الصحفي في الكويت من شأنه الإسهام في رسم رؤية مستقبلية للتعامل مع المتغيرات المهنية وغير المهنية، بما يضمن زيادة مستوى التأثير الإيجابي لهذه المتغيرات وتقليل تأثيراتها السلبية.

اعتمد الباحث على أداة الاستبانة بالتطبيق على عينة من كتاب الأعمدة والمقالات، ومحرري التحقيقات الصحفية، ورسامي الكاريكاتير، ورؤساء أقسام صفحات الرأي في الصحف الكويتية، واستهدفت دراسة تصورات القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية للوظيفة النقدية للصحافة، ورصد رؤيتهم للعوامل القانونية والسياسية والأخلاقية والاجتماعية والضغوط التنظيمية والإدارية والمهنية التي تؤثر على ممارسة القائم بالاتصال في الصحافة الكويتية وظيفته النقدية، وطبقت الدراسة على عينة عمدية مكونة من (٩٦) مفردة من الصحفيين العاملين في مختلف الصحف الكويتية، وقد أسفرت النتائج عن مجموعة من المؤشرات الخاصة ببيئة العمل الصحفي في دولة الكويت، نوضح أبرزها فيما يأتي:

- أظهرت النتائج أن أغلب المبحوثين كانوا من الذكور، وهو ما قد يرجع إلى زيادة عدد الصحفيين الذكور مقابل الإناث في الصحف الكويتية بشكل عام، فضلاً عن كونه نتيجة طبيعية لمجتمع ذكوري لا يزال عمل المرأة يواجه بعض الصعوبات خصوصاً في مهنة الصحافة، وما تحتاجه من جهد كبير وتفرغ وقوة تحمل قد لا تتوافر في الإناث مقارنة بالذكور، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (**Anas Al-Rasheed**، ١٩٩٨) التي استهدفت رصد

الخصائص المهنية للصحفيين العاملين في الصحف الكويتية اليومية، وكشفت عن تفوق نسبة الذكور على الإناث في الصحف الكويتية.

- أوضحت النتائج أن أكثر من نصف العينة من غير الكويتيين، وهو ما يرجع إلى اعتماد الصحافة في الكويت -مثل غيرها من دول الخليج- على العمالة الوافدة في مجال العمل الصحفي في إطار الاستفادة بالخبرات الخارجية، كما أن أكثر من نصف العينة لا يحملون مؤهلاً متخصصاً في الإعلام، وقد يبدو ذلك منطقياً في ظل اعتماد العمل الإعلامي -مقارنة بكثير من المهن الأخرى- بصفة عامة على الموهبة أكثر منه على الدراسة التخصصية.
- كشفت النتائج أن أغلب المبحوثين (٨٥,٤٪) من ذوي الخبرة في مجال العمل الصحفي تراوحت ما بين خمس سنوات إلى أكثر من عشر سنوات، وهو ما يعني أنهم أكثر دراية بالعقبات والضغوط التي تعترض العمل الصحفي في أداء وظيفته النقدية نتيجة طول فترة الممارسة المهنية في المجال، حيث إن عامل الخبرة يكون مفيداً خصوصاً عند تناول الضغوط المختلفة التي يمكن أن تؤثر في الممارسة المهنية للصحفيين.
- كشفت النتائج أن القائمين بالاتصال في الصحافة الكويتية -عينة الدراسة- يرون أن هناك مجموعة من المحددات لفاعلية الوظيفة النقدية في الصحافة الكويتية، جاءت على رأسها: السياسة التحريرية للصحيفة، تلاها وعي الصحفي بمهمته في أداء الوظيفة النقدية، ثم المناخ التشريعي المنظم للعمل الصحفي، وأخيراً المناخ السائد في المجتمع، ويبدو أن هذه العوامل بالفعل تؤثر في درجة فاعلية الصحافة في أداء وظيفتها النقدية، لأن الصحافة كإحدى أشكال النظام الإعلامي هي جزء أو نظام فرعي لا ينفصل عن المجتمع كنظام أشمل يؤثر ويتأثر بعوامل مختلفة منها السياسة العامة للدولة وطبيعة الملكية والتمويل، وكذلك النظام السياسي والتشريعي، فضلاً عن العادات والتقاليد المجتمعية،

وتتفق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة (**حنفي حيدر، ٢٠٠٢**)، فيما يتعلق بأن الوظيفة النقدية للصحافة تتحدد فعاليتها وفق مجموعة من المتغيرات في إطار المناخ السائد، وما يطرأ عليه من تقلبات وتحولات تؤثر في طبيعة ممارستها للدور الرقابي.

- فيما يتعلق برؤية القائمين بالاتصال في الصحافة الكويتية لأشكال الوظيفة النقدية في الصحف التي يعملون بها، أظهرت النتائج أن التحري عن المشكلات والقضايا التي تشغل الرأي العام جاء على رأس هذه الأشكال بنسبة كبيرة بلغت ٨٦,٥٪، تلاه وبفارق كبير كشف أوجه الخلل والقصور في الحياة السياسية بنسبة ٤٥,٥٪، ثم متابعة دور الأجهزة الرقابية في المجتمع، وتعددت الأشكال الأخرى من وجهة نظر المبحوثين تمثلت على التتابع في: النقد الاجتماعي للظواهر السلبية، إبداء الرأي ووجهات النظر حول الخطط والسياسات والبرامج، إدارة الحوار بين التيارات السياسية المختلفة، إدارة النقاش حول مشروعات القوانين الجديدة، اتهام الوزراء بالفساد الإداري والتباطؤ في حل المشكلات، اتهام الوزراء بمحاباتهم لتيارات سياسية معينة، اتهام الوزراء بالرشوة والتربح من المنصب، اتهام الوزراء بالتواطؤ مع أفراد وهيئات لتمرر مصالح متبادلة، وتتفق هذه النتائج مع مجمل ما توصلت إليه دراسة (**Marsha Ducey, 2011**) التي أظهرت نتائجها أن غالبية الصحفيين الأمريكيين يعتقدون أن الصحف عموماً رقيب جيد بالنسبة للجمهور، كما تتفق مع ما خلصت إليه **دراسة (محرز غالي، ٢٠٠٩)** التي توصلت إلى أن الصحافة في مصر تمارس دوراً رقابياً ونقدياً على مؤسسات الدولة وهيئاتها المختلفة تكشف من خلاله وقائع الفساد والانحرافات، وتطرح رؤى بديلة للتطوير ومواجهة هذا الفساد.

- أظهرت النتائج اتفاقاً بنسبة غير قليلة (٤٣,٨٪) من المبحوثين على أن الصحافة الكويتية تقوم بدورها الرقابي بشكل نسبي حسب طبيعة المجال الذي تقوم

بمراقبته، الأمر الذي يشير إلى أن هناك قطاعات معينة لا تركز عليها الصحافة الكويتية في النقد ربما لأسباب سياسية أو اجتماعية أو مهنية، في حين أكد ٢٨,١٪ من المبحوثين أن الصحافة الكويتية تؤدي دورها الرقابي بشكل كامل وغير منقوص، وتقاربت معها نسبة الذين يرون أن هذا الدور محدود، وبلغت ٢٢,٩٪، وهو ما يشير إلى حقيقة وجود قصور واضح في أداء الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية، ولعل هذا ما يتفق مع ما خلصت إليه دراسة (**Fawaz Alajmi**، ٢٠١١) فيما يتعلق بأن حرية الصحافة الكويتية لا تزال محدودة، بسبب العقوبات التي يواجهها الصحفيون والصحف في حال مخالفة القانون، كما تتفق مع ما خلصت إليه دراسة (**إبراهيم الخصاونة، ٢٠١١**) التي أكدت أنه رغم الانفتاح الإعلامي، فإن الصحافة الأردنية تتعرض لمعوقات قانونية في تأديتها لرسالتها بحرية واستقلال، الأمر الذي يشكل عائقاً في تهيئة المناخ الحرّ للارتقاء بالمجتمع من خلال توفير المعرفة المستنيرة لأفراده.

- فيما يتعلق بتقييم القائمين بالاتصال في الصحافة الكويتية للوظيفة النقدية التي تقوم بها الصحف الكويتية التي يعملون بها، أظهرت النتائج اتفاق معظم المبحوثين على أن الصحف الكويتية أسهمت في كشف بعض قضايا الفساد في المجتمع الكويتي، تلاها أنها أتاحت هامشاً للرأي والرأي الآخر، ثم التصدي لممارسات كبار المسؤولين وهم في مواقعهم، ثم معالجة قضايا الفساد بعيداً عن الاعتبارات السياسية، ثم التركيز على انحرافات صغار المسؤولين، وهي في مجملها صور إيجابية لدور الصحافة الكويتية، بينما رأى البعض أن هناك أدواراً سلبية للصحف الكويتية تمثلت في المبالغة أحياناً في معالجة قضايا الفساد دون تقديم حلول وبدائل، وتقديم تبريرات لنواحي القصور في السياسات، وتتفق هذه النتائج في ذلك مع ما خلصت إليه دراسة (**Anas Al-Rasheed**، ١٩٩٨) بأن الصحفيين في الكويت يعتقدون أن مهمتهم الكشف عن المخالفات

الحكومية، والتركيز على الأخبار التي تهم أكبر عدد من الناس، كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (**إيمان عرفات، ٢٠٠٩**) التي استهدفت التعرف على حدود حرية الصحافة في الكويت وعلاقتها بالنظام السياسي والاجتماعي، وكشفت نتائجها أن قانون المطبوعات والنشر الكويتي الجديد الصادر في مارس ٢٠٠٦ على الرغم من أنه كان أكثر تشدداً في بعض مواده عن القانون السابق عليه رقم ٣ لسنة ١٩٦١، إلّا أنه بصفة عامة يعد خطوة إيجابية من قبل المشرع الكويتي، وهو ما انعكس على طبيعة المواد التي قدمتها الصحف الكويتية، التي وجهت الانتقاد اللاذع للحكومة وسياساتها المتعلقة بالفساد في إدارة الأزمات وتورطها في خلق بعض المشكلات المتعلقة بهذه الأزمات.

- فيما يتعلق بترتيب المبحوثين للمشكلات التي يرون أنها تعوق ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية حسب الأهمية، أظهرت النتائج أن المشكلات الخاصة بسيطرة رؤساء التحرير تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية بين هذه المشكلات، وفي المرتبة الثانية جاءت القيود التشريعية المفروضة على الصحافة والصحفيين، تلتها القيود المفروضة على مصادر الأخبار والمعلومات، ثم الخوف من السلطة السياسية أو الأجهزة الأمنية، المشكلات الاقتصادية للصحفيين، وهذه المعوقات والقيود في مجملها تتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة، مثل دراسات: (**أحمد الجميعة، ٢٠١٠**)، (**سالم العنزي، ٢٠١١**), (**حسن منصور، ٢٠١٠**)، (**محرز غالي، ٢٠٠٩**)، (**محمد الصبيحي، ٢٠٠٨**),(**أحلام باي، ٢٠٠٧**)، (**طه نجم، ٢٠٠٧**)، (**حسن أبو حشيش، ٢٠٠٤**)، (**محمد قيراط، ٢٠٠٣**)، (**عواطف عبد الرحمن وآخرون، ١٩٩٢**)، التي كشفت في مجملها عن تعدد الضغوط والقيود التي يتعرض لها الصحفيون في أداء وظيفتهم النقدية في كثير من الدول العربية مثل السعودية والكويت والأردن والجزائر ومصر وفلسطين، وهذا ما أكدته دراسة

(**رفيق بوزانة، ٢٠٠٢**) التي استهدفت رصد وضع حرية الإعلام في الوطن العربى، وما يتعرض له الصحفيون من ضغوط كانعكاس لنوع النظام السياسي القائم، وكشفت نتائجها عن أن قوانين الإعلام في الوطن العربى متشابهة فيما بينها ولا يختلف بعضها عن بعض إلّا في جزئيات قليلة، وقد جاءت هذه القوانين للحدّ من حرية الإعلام، وليس لتنظيم الممارسة في الواقع، حيث لا تزال تميل إلى التضييق أكثر من كونها تميل إلى التشجيع على مزيد من الحرية من خلال استغلال النصوص الموجودة والتحايل عليها أو تخطيها، وهو ما كشفت عنه دراستا (**نرمين الأزرق، ٢٠٠٨**)، و(**أسماء الجيوشي، ٢٠٠٧**).

- أما فيما يتعلق بترتيب المبحوثين للعوامل التي تؤثر على قيام الصحفي بوظيفته النقدية في الصحافة الكويتية، فقد كشفت النتائج أن خصائص جمهور الصحيفة وانتماءاته جاءت في مقدمة هذه العوامل، تلتها القيم والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ثم قوانين النشر ضمن القانون الجنائي، ثم انتماءات أعضاء الجهاز التحريري وقيمهم، تلاه قوانين الصحافة، والمصالح الاقتصادية للصحيفة ومصادر تمويلها، ثم تقدير الصحيفة لمسؤوليتها الاجتماعية، ثم المصالح الاجتماعية للصحيفة والقوى الاجتماعية التي تعبر عنها، تلاه نمط ملكية الصحيفة، وأخيراً الحرص على الالتزام بميثاق الشرف الصحفي، وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (**محرز غالي، ٢٠٠٩**) التي خلصت إلى وجود مجموعة من العوامل المؤثرة في دور الصحافة في دعم عمليات الإصلاح والتغيير في المجتمع، مثل: سياسات تحرير الصحف ومدى التزامها بالتعبير عن قضايا القراء والمجتمع، ومدى استقلالية الصحافة عن السلطة السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها، إضافة إلى نمط ملكية الصحف ومدى تدخل الملاك في توجيه سياساتها التحريرية وفقًا لمصالحهم على حساب الاعتبارات المهنية، كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة (**السيد**

**سعيد، ١٩٨٩م**) التي خلصت إلى أن الضغوط الإدارية تمارس تأثيراً حاسماً على القائم بالاتصال.

- لتحديد رؤية الصحفيين بالصحف الكويتية فيما يتعلق بمدى صلاحية النظام القانوني وتوافقه مع الحرية المطلوبة لممارسة النقد البناء في المجتمع الكويتي، جاءت أغلب الآراء لتؤكد أن التشريعات الصحفية لا تؤثر على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية، وبلغت نسبتها ٤٦,٩٪، بينما أكدت نسبة ٣٨,٥٪ أنها تمثل قيداً على ممارسة الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية، في مقابل ١٤,٦٪ طرحوا تصوراً آخر، وهو أن التشريعات الصحفية في الكويت تشجع الصحف على القيام بدورها النقدي، وتسهم في زيادة فاعلية هذا الدور، ولعل انخفاض نسبة الصحفيين الذين يرون أن التشريعات المنظمة للعمل الصحفي في الكويت تسهم في زيادة فاعلية أداء الصحافة الكويتية لوظيفتها النقدية يؤكد على ضرورة اتساع هامش الحرية من خلال مناداة هؤلاء الصحفيين ونقابة الصحافيين بتطوير المواد والنصوص القانونية التي يمكن أن تعرقل مسيرة الصحافة الكويتية في أداء دورها الرقابي في المجتمع باعتبارها مسؤولة، وتعبر عن الرأي العام الكويتي.
- ولعل هذه النتائج تتفق في ذلك مع ما خلصت إليه دراسة (**سالم العنزي، ٢٠١١**) التي كشفت عن تأكيد الصحفيين الكويتيين أن قانون المطبوعات الذي طبق منذ ٢٠٠٦ يعيق مجال التحقيق الصحفي، ومن ثمّ دور الصحافة في الكشف عن المخالفات والتجاوزات الرسمية وفي جميع قطاعات البلد، وهناك حالات معينة أشارت إليها دراسة (**Umer Mela**، ٢٠٠٩) مثل سيادة القانون وتوافر درجة أعلى من الديمقراطية قد تكون بمثابة آليات ممتازة تضمن وجود صحافة حرة تعمل على إعاقة الفساد من خلال الضغط لإجراء إصلاحات في السياسات بشكل يضمن توجيه الموارد والجهود لمكافحة الفساد، وكذلك ما كشفت عنه دراسة

(Bettina Peters، ٢٠٠٣) التي أشارت إلى أن هناك مجموعة من الشروط التي يجب ضمان توافرها كي يقوم الإعلام بدوره في الكشف عن الفساد، ومن أهم هذه الأسباب دعم قدرة وسائل الإعلام على الوصول للمعلومات، ووجود تشريع يسمح بحرية تداول المعلومات، بالإضافة إلى ضرورة الفصل الواضح بين قطاعي التحرير والإعلان حتى تتحقق الموضوعية بما يُعلي من قدرة الصحافة على محاربة الفساد، ولا يمكن تحقيق ذلك إلّا من خلال مناخ تشريعي ملائم.

- كشفت النتائج أن ٦٢,٥٪ من حجم العينة يوافقون ويوافقون جداً على أن قانون المطبوعات والنشر الجديد الصادر في العام ٢٠٠٦ لم يقدم الضمانات الكافية لممارسة الصحفي لوظيفته النقدية، مقابل ١٤,٦٪ يرون أن القانون المذكور يضمن للصحافة الكويتية ممارسة دورها النقدي، ولعل ارتفاع نسبة الذين يرون أن هذا القانون لم يقدم الضمانات الكافية لهم كصحفيين لممارسة وظيفتهم النقدية، نتيجة منطقية في ضوء توجيه مجموعة من أوجه الانتقاد للقانون، منها إقامته أحكام القانون على عدد من المعايير ذات الصياغة المبهمة، التي تعطي مساحه كبيرة للتفسير مثل (حسن النية) و(أسباب معقولة) و(بلبلة الأفكار) وغيرها، وكذلك المغالاة في المعاقبة على مخالفات النشر بتقرير الحبس أو الغرامة المقررة في المواد (٢٣ حتى المادة ٢٧) إضافة إلى العقوبات التكميلية كالمصادرة والغلق والتوسع في حالات حظر النشر، وتتفق هذه النتائج في ذلك مع ما خلصت إليه دراستا: (**سالم العنزي، ٢٠١١**)، (**Fawaz Alajmi**، ٢٠١١)، (**إيمان عرفات، ٢٠٠٩**)، اللتان أكدتا أن حرية الصحافة الكويتية لا تزال محدودة، بسبب العقوبات التي يواجهها الصحفيون والصحف في حال مخالفة المواد مبهمة الصياغة في قانون المطبوعات والنشر الكويتي الجديد الصادر في مارس ٢٠٠٦، حيث إنه أكثر تشدداً في بعض مواده عن القانون السابق عليه رقم ٣ لسنة ١٩٦١.

- فيما يتعلق برؤية الصحفيين في الصحف الكويتية للالتزامات القانونية التي يرون أنه واجب على الصحفي الالتزام بها في أداء عمله، جاء تجنب الافتراءات وتشويه السمعة على رأس هذه الالتزامات، تلاه الالتزام بالنزاهة المهنية، ثم تجنب نشر الأخبار الكاذبة، فضلاً عن مجموعة من الالتزامات الأخرى جاءت على التتابع في: عدم التحريض ضد الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، تجنب العيب في ذات الأمير أو الأسرة الحاكمة، الالتزام بعدم التعدي على الأديان، عدم إفشاء معلومات تتعلق بالأمن القومي للدولة، عدم التعرض للحياة الخاصة للموظف العام إلّا فيما يتعلق بوظيفته، عدم إفشاء معلومات تتعلق بأسرار الدولة، عدم إفشاء معلومات تتعلق بالنواحي العسكرية للدولة، تجنب نشر ما يؤثر على العلاقات بالدول الصديقة، الالتزام بحسن النية فيما ينشر من معلومات، الالتزام بقرارات حظر النشر التي تصدر بخصوص بعض القضايا، وهذه الالتزامات على كثرتها وعلى الرغم من أنها تعكس وعياً قانونياً لدى المبحوثين، فإنها تشير إلى وجود قلق مهني لديهم مع كثرة الخطوط الحمراء التي يراعون عدم الاقتراب منها في عملهم.
- وارتباطاً بالنتيجة السابقة الخاصة بالالتزامات القانونية التي يجب على الصحفي مراعاتها في عمله حتى يضمن سلامته من الناحية القانونية، أظهرت النتائج اتفاق المبحوثين على أن هناك مجموعة من الالتزامات المذكورة يصعب على الصحفي الالتزام بها، هذه الالتزامات جاءت على التتابع في: حظر نشر تصريحات الموظفين بدون إذن كتابي من رؤسائهم، عدم نشر الأسماء والصور في قضايا الأحداث، عدم التعليق على أحكام القضاء، حظر نشر أخبار تؤدي إلى زعزعة الثقة بالوضع الاقتصادي للبلاد، عدم الفصل بين الإعلان والتحرير، حظر النشر المؤثر على سير العدالة، حظر نشر الأسماء في دعاوى الطلاق والتفريق والزنا، وقد تبدو وجهة نظر الصحفيين هنا منطقية؛ فبعض هذه الالتزامات من شأنها أن تعيق عمل الصحفي، إلّا أن هناك التزامات لابد

للصحفي مراعاتها مثل: عدم جلب الإعلانات؛ حرصاً على استقلالية الصحفي وعدم وقوعه تحت تأثير المعلنين وتوجيه المعالجات ويتحول عمله من التفسير إلى التبرير، وكذلك الالتزام الخاص بعدم التعليق على أحكام القضاء، لأن مثل هذه الأحكام لابد من احترامها حرصاً على المكانة الخاصة التي يتمتع بها القضاء، وتقترب هذه النتائج في ذلك مما توصلت إليه دراسة (**Scott Hugh**، **٢٠٠٠**) التي أوضحت أن أغلب المقالات المنشورة بالصحف عكست الدور الحذر والمهادن لوسائل الإعلام أكثر من الدور الانتقادي أو التفسيري.

- وحول رؤية الصحفيين للسبل التي يرون أنها كفيلة لحماية الصحفيين لأنفسهم من الوقوع تحت طائلة القوانين المتعلقة بالعمل الصحفي في الكويت، أوضحت النتائج أنها جاءت على التتابع في: تحري الدقة في جمع المعلومات، استيعاب القوانين المنظمة بالعمل الصحفي، محاولة الحصول على الوثائق والمستندات كلما أمكن ذلك، تجنب استخدام الألفاظ المبتذلة، الرجوع إلى المستشار القانوني للصحيفة إذا تعذر عليه موقف.
- كشفت النتائج عن أن ٤١,٧٪ من المبحوثين تعرضوا لمساءلة قانونية بسبب مواد صحفية نشروها في الصحف التي يعملون بها، وهي نسبة مرتفعة تشير إلى تعدد القيود التي تتضمنها القوانين المنظمة للعمل الصحفي التي تؤدي إلى مساءلة كثير من الصحفيين بسبب مخالفتها، ولعل ارتفاع هذه النسبة ارتبط -بالطبع- بارتفاع نسبة الذين يرون أن احتمال تعرض الصحفي لمساءلة قانونية بسبب مادة صحفية نشرها (٨٠,٢٪) يدفعه إلى التريّث قبل نشر مادة صحفية من هذا القبيل، وتتفق في ذلك مع نتائج دراسة (**حنفي حيدر، ٢٠٠٢**) التي كشفت عن أن نسبة كبيرة من الصحفيين المصريين تعرضوا لمساءلة قانونية بسبب مواد نشروها في الصحف التي يعملون بها.

- فيما يتعلق برؤية المبحوثين لمدى تعرضهم لضغوط سياسية في أعمالهم أثرت على ممارستهم لوظيفتهم النقدية، كشفت النتائج أن تأكيد ٣٨,٥٪ منهم على أنهم تعرضوا لمثل هذه الضغوط، فضلاً عن أن ٤٩٪ منهم يرون أنهم تعرضوا إلى حدٍ ما، مقابل انخفاض نسبة الذين لم يتعرضوا لضغوط (١٢,٥٪)، ولعل هذه الأرقام تعد مؤشراً على المناخ العام الذي يعمل الصحفي الكويتي في إطاره خاصة في وجود قوانين تمثل في حد ذاتها قيوداً على أداء الصحفي لوظيفته النقدية، الأمر الذي يجعله عرضة للمساءلة أو التهديد باستخدام نصوص هذه القوانين ضده من قبل بعض السياسيين، وتتفق هذه النتائج في ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Paul & Lee، ١٩٩٩) التي استهدفت دراسة العوامل القانونية المؤثرة على ممارسة الصحفيين الأمريكيين، وكشفت نتائجها عن أن غالبية الصحفيين تغيرت خبراتهم وإدراكهم للقيود القانونية بعد اتهامهم في الدعاوي، وتمثل هذا التغيير في اتخاذ الطابع الدفاعي والتوفيقي قبل النشر، كما أن ثقافة الخوف التي تثيرها القوانين المنظمة للعمل الصحفي نتيجة مطاطية بعض المواد وغموض صياغتها قد تؤدي إلى انتشار ثقافة الرقابة الذاتية بين الصحفيين وحرصهم على إيثار السلامة، وهو ما كشفت عنه دراسة (**طه نجم، ٢٠٠٧**) التي أظهرت تصدر انتشار الرقابة الذاتية بين الصحفيين، وانتشار سياسة المهادنة في الوسط الصحفي، وتحول بعض الصحفيين إلى الصحافة الإلكترونية في صدارة تأثيرات أساليب نشر ثقافة الخوف على بيئة العمل الصحفي، وكذلك دراسة (**محمد قيراط، ٢٠٠٣**) التي خلصت إلى أن التعديل الأخير لقانون العقوبات الجزائري في مايو ٢٠٠١ أدى إلى تخويف الصحفيين الجزائريين وإجبارهم على ممارسة الرقابة الذاتية والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يورطهم في استجوابات وملاحقات قضائية.

- كشفت النتائج أن هناك عدة أشكال للضغوط السياسية التي يتعرض لها الصحفيون في الصحف الكويتية أثناء ممارستهم عملهم، هذه الأشكال جاءت على التتابع في: تدخل المصادر في فرض مضمون يخدم مصالحهم، الضغط للكشف عن مصدر الصحفي فيما ينشره، منع الصحفي من حضور الاجتماعات والجلسات المفتوحة، تقديم هبات أو إعانات أو مزايا من جهات محلية أو أجنبية، المساس بأمن الصحفي بسبب المعلومات التي ينشرها، ابتزاز الصحفي لنشر ما يتعارض مع ضميره المهني، تهديد الصحفي لنشر ما يتعارض مع ضميره المهني، حرمان الصحفي من الكتابة، تعليمات من وزارة الإعلام، ضغوط تتعلق بالأمن القومي، ضغوط تتعلق بالمسائل العسكرية.
- فيما يتعلق بالجهات التي تمارس ضغوطاً سياسية على الصحفيين، ودرجة تأثير كل منها، أظهرت النتائج أن المسؤولين بالجريدة هم أكثر جهة تمارس ضغوطاً سياسية على الصحفي، يليهم كل من المعلنين والقيادات السياسية على التوازي، وجاءت بقية الجهات بالترتيب على النحو الآتي: المسؤولون في القطاعات الحكومية، رجال الأعمال، المسؤولين في القطاعات الخاصة، منظمات تطوعية محلية، منظمات تطوعية أجنبية، كما أوضح المبحوثون التصرفات التي يسلكونها في حال التعرض لضغط سياسي يحول دون نشر موضوع معين، جاء في مقدمتها: مناقشة الأمر مع الرؤساء، تلتها محاولة النشر من خلال معالجة جزئية للموضوع، ثم التمسك بالنشر مع الكشف عن الضغط الذي تعرضوا له، ثم الاستجابة للضغط، وصرف النظر عن النشر، وأخيراً جاءت محاولة النشر في جريدة أخرى،.
- وفيما يتعلق برؤية الصحفيين لمدى قابلية المبادئ التي يتضمنها ميثاق الشرف الصحفي الكويتي للتطبيق، أظهرت النتائج أن احترام الأمانة الصحفية جاء على رأس هذه المبادئ من حيث القابلية للتطبيق بنسبة ٨٤,٤٪، تلاها

الحفاظ على سرية المصادر، ثم إخلاص الصحفي لعمله وقضايا وطنه، تلاه عدم نشر الحقائق مشوهة أو مبتورة بغرض تضليل الجمهور، إضافة إلى مجموعة من المبادئ الأخرى على التتابع، وهي: عدم المساس بأعراض الناس، عدم اختلاق أحداث أو وقائع غير حقيقية، الالتزام بحق الرد أو التصحيح، مراعاة حق المواطن في المعرفة، عدم الطعن في إيمان الآخرين، الفصل بين الإعلان والتحرير، عدم جلب الإعلانات.

- وفي المقابل أوضح المبحوثون أن هناك مجموعة من المبادئ التي يتضمنها ميثاق الشرف الصحفي الكويتي، ويصعب تطبيقها على أرض الواقع من قبل كثير من الصحفيين، وجاءت على التتابع فى: تحري الدقة في توثيق المعلومات، عدم نشر الأسماء والصور في قضايا الأحداث، الحفاظ على المصداقية، عدم التأثير على سير التحقيق والمحاكمة، عدم استغلال المهنة في الحصول على هبات وإعانات ومزايا، عدم النقد لتحقيق منافع شخصية، كما يرى الصحفيون أن الصحفي نفسه هو الأقدر على تطبيق أو تفعيل ميثاق الشرف الخاص بالمهنة، تأتي بعده الصحيفة أو المؤسسة الصحفية التي ينتمي إليها، ثم وزارة الإعلام، وأخيراً نقابة الصحافيين الكويتيين، ولعل هذه النتائج تبدو منطقية؛ لأن الصحفي هو نفسه الأقدر على تطبيق بنود الميثاق، خصوصاً أن هذا الميثاق غير ملزم، ولكن الغريب هو أن نقابة الصحافيين تأتي في مؤخرة الجهات الأقدر على تطبيق بنود الميثاق، وهو ما يعكس غياب دورها وتأثيرها في الصحفيين، ويؤكد هذه النتائج النتيجة الخاصة بموافقة غالبية المبحوثين (٨١,٢٪) على أن الرقابة الذاتية للصحفي تعد أخطر من رقابة الجهات الأخرى على ممارسة الصحافة لوظيفتها النقدية.

- وفيما يتعلق برؤية الصحفيين لمعوقات تطبيق ميثاق الشرف الصحفي الكويتي، أظهرت النتائج أن هذه المعوقات تمثلت في: عدم وجود آليات محددة

لمتابعة الالتزام بالميثاق، تلاه عدم قدرة جمعية الصحافيين على إلزام رؤساء تحرير الصحف بمحاسبة الصحفيين غير الملتزمين، وأخيراً عدم قيام جمعية الصحافيين بمتابعة الالتزام بالميثاق في كل الأحوال.

- كشفت النتائج أن ما يقارب ثلثي العينة (٦٣,٥٪) يرون أن التزام الصحفي بقيم المجتمع وعاداته يشكل عاملاً معوّقاً في ممارسة وظيفته النقدية بشكل فعال، بينما أكد ٣٦,٥٪ منهم أن قيم وعادات المجتمع لا تؤثر سلباً في ممارستهم لوظيفتهم النقدية، وتقترب هذه النتائج مما توصلت إليه دراسة (**Randal Beam**، ٢٠٠٨) حول الخصائص الاجتماعية لصحفيي الولايات المتحدة الأمريكية وعملهم الأفضل، وكان من أهم نتائجها أن العوامل الفردية لها صلة أقوى من أي عوامل أخرى في إنتاج الأخبار.
- كما أظهرت النتائج المتعلقة بكيفية الموازنة بين الحرية في ممارسة النقد والالتزام بالقيم والعادات من وجهة نظر الصحفيين، أن تجنب نشر ما يمسّ الآداب العامة ويخدش الحياء العام جاء في مقدمة الأساليب التي يمكن من خلالها إحداث هذه الموازنة، تلاها تجنب نشر ما يثير التفرقة بين الناس بسبب التوجه أو العقيدة، ثم تجنب نشر ما يهدد كيان الأسرة الكويتية، ثم تجنب ما يثير البلبلة الاجتماعية، تلاه تجنب ما يحبذ الانحلال الخلقي، ثم تجنب إيذاء شعور ذوي الاحتياجات الخاصة، وأخيراً تجنب الترويج للدجل والخرافة، ولعل هذه الموازنة تبدو ضرورية خصوصاً في ضوء ما أسفرت عنه إحدى الدراسات السابقة بشأن وجود بعض الممارسات غير الأخلاقية لبعض الصحفيين في عملهم المهني، وهي دراسة (**أحمد الجميعة**، ٢٠١٠) التي كشفت عن جملة من المؤشرات السلبية للممارسة المهنية في الصحف السعودية أهمها، التجاوزات الأخلاقية للمهنة، منها: نشر معلومات غير دقيقة، أو لم يأذن المصدر بنشرها، والنقل عن المواقع الإلكترونية دون الإشارة إليها،

وإلحاح الصحفي على مسؤولي التحرير لنشر المواد الصحفية التي تحقق مصالحه الخاصة، وتوظيف العمل الصحفي في البحث عن مصادر دخل إضافية، فضلاً عن دراسة (**ألفت أغا، ١٩٩١**) التي كشفت عن جوانب أخرى ربما تكون نتيجة طبيعية لتعدد العوامل المؤثرة في أداء الصحفيين لوظيفتهم، حيث كشفت عن أن المثل والمعايير السائدة حالياً في المجال الإعلامي هي الاهتمام بالعلاقات الشخصية، وإرضاء الرؤساء وطاعتهم، والنفاق والتملق والتحريف والخداع، والمواءمة السياسية، واللامبالاة.

- فيما يتعلق برؤية المبحوثين لمدى لجوء بعض الصحف إلى استخدام الامتيازات المادية والمعنوية كوسائل للضغط على الصحفي، كشفت النتائج أن غالبية الصحفيين (٨٢,٣٪) يؤكدون أن الصحف تلجأ إلى استخدام الامتيازات المادية والمعنوية كوسيلة ضغط على الصحفي للالتزام بسياستها التحريرية، وتأخذ هذه الامتيازات عدة أشكال رتبها الصحفيون على النحو الآتي: المكافآت التشجيعية، الوصول إلى مناصب قيادية داخل الجريدة، علاوات الامتياز، فرص السفر لمهام صحفية، مزيد من فرص النشر، تخصيص عمود صحفي ثابت، العضوية في مجلس الإدارة، فرص التدريب في الداخل والخارج، وفي المقابل أشار الصحفيون إلى مجموعة من الإجراءات العقابية التي تلجأ إليها إدارات الصحف من أجل الحدّ من أداء الصحفي لوظيفته النقدية تتمثل في: التحذير الشفهي، الفصل من الصحيفة، التحذير الكتابي، النقل إلى عمل صحفي آخر أقل أهمية، الحرمان من العلاوات والحوافز، الحرمان من الكتابة لفترة معينة، الحرمان من المهام الصحفية الخارجية، الحرمان من حضور الاجتماعات التحريرية، وتقترب هذه النتائج مما توصلت إليه دراسة (**Shomaker, et-al، ٢٠٠١**) التي استهدفت دراسة تأثير القوى التنظيمية على عملية حراسة البوابة في الصحف، وخلصت إلى أن القوى التنظيمية أكثر تأثيراً على الحكم على الأخبار من خصائص القائم بالاتصال الفردية.

- كشفت النتائج انخفاض نسبة المبحوثين الذين يرون أن هناك ضغوطاً تمارس عليهم فيما يتعلق بالموضوعات التي ينشرونها عن الحكومة، حيث بلغت نسبتهم ١٤,٦٪ من إجمالي عدد المبحوثين، إلّا أن هناك نسبة غير قليلة (٤٦,٩٪) من المبحوثين يرون أن هذه الضغوط ترتبط بطبيعة موضوع المواد المنشورة، في حين أكد ٣٨,٥٪ منهم عدم وجود ضغوط تمارس عليهم عندما ينشرون موضوعات تتعلق بالحكومة، ولعل ذلك يبدو منطقياً في ظل تأكيد غالبية المبحوثين (٩٣,٧٪) على أن السياسة التحريرية للصحف التي يعملون بها تشكل عاملاً معوّقاً لممارستهم لوظيفتهم النقدية، وأن هناك موضوعات ترفض الصحف نشرها، وهي: الموضوعات التي تتعلق بالنفوذ السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، الموضوعات التي تتعلق بعلاقة الدولة مع الدول الأخرى، الموضوعات التي تتعلق برجال الأعمال، الموضوعات التي تتعلق بالحياة الخاصة للشخصيات العامة، وتتفق هذه النتائج مع ما خلصت إليه دراسة (**منصور هيبة، ١٩٩٦**) التي أكدت أن إشكالية العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية تمثل محوراً رئيسياً في تحديد ملامح السياسة التحريرية للصحيفة إزاء معالجة القضايا، كما تتفق مع ما كشفت عنه دراسة (**السيد بخيت، ١٩٩٨**) أن السياسة التحريرية ثم الضغط من الرؤساء، والضغط من السلطة، من أبرز الضغوط التي تمارس على الصحفيين فيما يتعلق بالموضوعات التي ينشرونها، وكذلك دراسة (**عمر جمعة، ٢٠٠٧**) التي خلصت إلى أن السياسة التحريرية لمعظم الصحف تعتبر معوقاً في بعض الأحيان للممارسة المهنة، ومحدداً من محددات حرية الصحافة، وعدم الاستعداد لمخالفتها، حتى ولو كان لصالح السبق الصحفي.
- وفيما يتعلق برؤية الصحفيين للأساليب المناسبة من وجهة نظرهم في مواجهة الضغوط التي تمارسها السياسة التحريرية للصحف التي يعملون بها، كشفت

النتائج أن التركيز على الموضوعات التي لا تختلف مع السياسة التحريرية جاء على رأس هذه الأساليب، تلاه اللجوء إلى الرمز أوالتحايل وكتابة ما يريده الصحفي بين السطور، ثم صرف النظر عن الموضوعات التي تتعارض مع السياسة التحريرية، وأخيراً الاتجاه إلى صحف أخرى في الداخل أو الخارج.

- كشفت النتائج أن غالبية المبحوثين (٨٣,٣٪) يواجهون صعوبات في الحصول على المعلومات أثناء أدائهم لوظيفتهم النقدية، وتمثلت هذه الصعوبات في: حجب المعلومات بحجة سريتها، وصعوبة الحصول على الوثائق والمستندات التي تدعم المادة المنشورة، إضافة إلى قرارات حظر النشر في بعض القضايا، ومنع المسؤولين الصحفيين من حضور الاجتماعات والجلسات المفتوحة، وفي حال عدم تمكن الصحفيين من الحصول على أدلة ووثائق تثبت أو تدعم ما يتناولونه من معلومات في القضايا التي يعالجونها فإن أمامهم ثلاثة اختيارات: الأول هو النشر مع تجنب تحديد الجهات والشخصيات بنسبة ٤٣,٨٪، تلاه تأجيل النشر بنسبة ٤٠,٦٪، وأخيراً رفض النشر، وحصل هذا الاختيار على تأييد نسبة قليلة من المبحوثين (١٥,٦٪)، فمن الصعب على الصحفي عدم نشر موضوع استغرق منه وقتاً وجهداً في إعداده، وتتفق هذه النتائج مع دراسات أخرى سابقة بهذا الشأن، مثل دراسة (**عمر جمعة، ٢٠٠٧**) التي كشفت عن تأكيد معظم المبحوثين أنهم يواجهون صعوبات بالغة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الحكومية بسبب تعمد المسؤولين الحكوميين حجب هذه المعلومات عنهم، وكذلك دراسة (**محمود السيد، ٢٠٠٧**) التي كشفت عن أن الصحفيين يعانون من أزمة الحصول على المعلومات، كما تتفق مع دراسة (**نوال الصفتي، ٢٠٠١**) التي كشفت عن أن من أبرز المعوّقات التي تعترض تأدية المحرّر الصحفي لمهمته تبلورت في تمركز المعلومات في يد شخوص قليلة وخوف بعض المصادر من الإدلاء بمعلومات، إضافة إلى صعوبة الحصول على

المعلومات، فضلاً عن دراسة (**حاتم علاونة، ٢٠٠٧**) التي كشفت عن أن المسؤولين يتهربون ويختلقون المبررات غير المقنعة حتى لا يزودوا الصحفيين بالمعلومات نتيجة الخوف والحذر، وهو ما قد يدفع بعض الصحفيين للجوء إلى أساليب خاصة للحصول على هذه المعلومات مثل تقديم رشاوي، وهذا ما كشفت عنه دراسة (**Dzyaloinsky losif**، ١٩٩٦) من حيث لجوء بعض الصحفيين إلى تقديم رشاوي من أجل الحصول على المعلومات.

- فيما يتعلق بمدى تأثر الصحفيين في الصحف الكويتية بالضغوط التي تمارسها مصادرهم، أكد أكثر من نصفهم (٥٣,١٪) على أنهم يتأثرون دائماً وأحياناً بهذه الضغوط، بينما أوضح ٤٢,٧٪ منهم أنهم نادراً ما يتأثرون بهذه الضغوط، في حين انخفضت نسبة الذين لا يتأثرون بهذه الضغوط (٤,٢٪)، وقد ارتبط ذلك بارتفاع نسبة الذين يرون أن علاقة الصحفي بمصادره تشكل عاملاً معوّقاً لممارسته وظيفته النقدية، حيث بلغت نسبتهم ٨٨,٥٪ من إجمالي عدد الصحفيين عينة الدراسة، وتبدو هذه النتائج منطقية في ضوء اعتماد العمل الصحفي في الأساس على مصادر هي التي تمدّ الصحفيين بالمعلومات في القضايا المختلفة، ومن الطبيعي مع تطور العلاقة بين الطرفين احتمال تأثير هذه العلاقة -حسب طبيعتها- في أداء الصحفي لوظيفته النقدية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (**منصور هيبة، ٢٠٠٣**) التي كشفت عن مجموعة من الضغوط التي يتعرّض لها القائم بالاتصال منها ضغوط مصادر الأخبار خاصة الرسمية منها، وكذلك دراسة (**عبد الله زلطة، ١٩٩٧**) التي استهدفت الكشف عن طبيعة العلاقة بين القائم بالاتصال وبين المصادر الإخبارية التي يتعامل معها، وتوصّلت إلى أن هناك صعوبات وعقبات يواجهها غالبية الصحفيين في الحصول على الأخبار من المصادر الحكومية، إضافة إلى وجود ضغوط تمارسها هذه المصادر على الصحفيين.

- وأخيراً، أوضحت النتائج الخاصة بمقترحات الصحفيين في الصحف الكويتية والتي يرونها ضرورية من أجل تمكين الصحافة الكويتية من ممارسة وظيفتها النقدية، إلى تعدد وتنوع هذه المقترحات، وقد تمثلت أبرزها في: ضمان حرية الحصول على المعلومات من خلال إقرار قانون لحرية تداول المعلومات والحصول عليها، مع ضمان معاقبة أي مسؤول يحجب أو يمتنع عن تقديم معلومات للصحفي، والتزام الحياد وتحرّي المصداقية والموضوعية في تناول القضايا ومراعاة الأمانة الصحفية في النشر، فضلاً عن توفير الحرية والأمان للصحفي، وإعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر، وإلغاء العقوبات التي تقضي بحبس الصحفيين، إضافة إلى تفعيل دور جمعية الصحافيين الكويتيين تجاه الصحفيين، وتأسيس مركز تدريبي للشباب الصحفيين يأخذ على عاتقه التأهيل المهني للصحفيين بما يتواكب مع التطورات المتلاحقة في مجال العمل الصحفي، وكذلك ضمان الفصل بين السياسة التحريرية ومصادر التمويل، وعقد مؤتمر سنوي دوري يتناول المشكلات التي تواجه الصحفيين بحضور رؤساء التحرير والمسؤولين المختصين في الدولة.

# الهوامش

(١) محمد الفاضل (١٩٧٦م): حرية الصحافة: موقعها بين الحريات العامة، **مجلة الدراسات الإعلامية**، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية والسكانية، العدد ٦، أبريل، ص: ٣٧.

(٢) بدر سالم العنزي (٢٠١١): آثار قانون المطبوعات علي الصحافة الكويتية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام، ص: ٣٠.

(٣) حنفي حيدر أمين (٢٠٠٢): العوامل المؤثرة على ممارسة الصحافة المصرية لوظيفتها النقدية: دراسة مسحية على القائم بالاتصال في الصحف المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام، ص: ٣.

(٤) محمد بن سليمان الصبيحي (٢٠٠٨): العلاقة الوظيفية بين القائم بالاتصال والجمهور: دراسة وصفية في ضوء متغيرات البيئة الاتصالية الحديثة في المملكة العربية السعودية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، ص: ١٧٦.

(٥) محمد سعد إبراهيم (٢٠٠٠): الاتجاهات الحديثة في دراسات القائم بالاتصال، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد ٤، أكتوبر-ديسمبر، ص: ١٨١.

(٦) عواطف عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢): القائم بالاتصال في الصحافة المصرية، سلسلة دراسات صحفية (١)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة، ص.ص: ٥٠-٥٤.

(٧) نجوى الفوال (١٩٩٥): قراءة في دراسات القائم بالاتصال، **المجلة الاجتماعية القومية**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٣٢، العدد الثاني، سبتمبر، ص.ص: ٧٨-٧٩.

(٨) رغدة محمد عيسى (٢٠٠٥): العوامل المؤثرة على القيادات الإعلامية النسائية باتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري وانعكاساتها على التخطيط الإعلامي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص: ٥٠.

(٩) ألفت أغا (١٩٩١): القائمون بالاتصال الجماهيري وقضايا التنمية: دراسة ميدانية لعينة من القائمين بالاتصال في المجتمع المصري، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الآداب، ص: ٧١.

(١٠)Warren G. Bovee (1999), **Discovering Journalism:** Westport, CT: Greenwood Press, p: 22.

(١١) محمد بن سليمان الصبيحي (٢٠٠٨): مرجع سابق، ص: ١٨١.

(١٢) نفس المرجع السابق، ص: ١٨١.

(١٣) ابن منظور (د:ت): لسان العرب، مادة "نقد"، القاهرة، دار المعارف، ص: ٤٥١٧.

(١٤) محمد بن أبي بكر الرازي (١٩٨٩): مختار الصحاح، مادة "نقد"، بيروت، مكتبة لبنان، ص: ٥٩٤.

(١٥) عبد الرحمن جمال الدين حمزة (٢٠٠٤): الخصوصية وحرية الإعلام: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: ٢٩٢.

(١٦) محمد عبد الله (١٩٥١): في جرائم النشر: حرية الفكر- الأصول العامة في جرائم النشر، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية، ص: ٣١.

(١٧) عماد عبد الحميد النجار (١٩٧٧): النقد المباح: دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ص: ٦٥.

(١٨) رشيد شميشم (٢٠٠٧): النقد المباح، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، جامعة فارس يحي المدية، العدد الأول، نوفمبر، **متاح على الرابط الآتي**:
http://www:univ-medea:dz/revue/images/Volumes/volume1/t7:pdf

(١٩) محمد التويجري: دراسه حول قانون المطبوعات والنشر رقم (٢٠٠٦/٣)، **متاح على الرابط الآتي**:
http://waijri-com:iis1002:shared-servers:com

(٢٠) بدر سالم العنزي (٢٠١١): مرجع سابق، ص: ٢٧.

(٢١) حنفي حيدر أمين (٢٠٠٢): مرجع سابق، ص: ٧١.

(٢٢) محمد عبد الله (١٩٥١): مرجع سابق، ص.ص: ٣١٠-٣١١.

(٢٣) رشيد شميشم (٢٠٠٧): مرجع سابق.

(٢٤) نفس المرجع السابق.

(٢٥) خالد رمضان عبد العال (٢٠٠٢): المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة: دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص: ٦٨.

(٢٦) محمد عبد الله (١٩٥١): مرجع سابق، ص: ٣١٢.

(٢٧) محمد نجيب حسني (١٩٩٦): شرح قانون العقوبات- القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، ص.ص: ٢٩٣-٢٩٤.

(٢٨) أحمد فتحي سرور (١٩٩١): الوسيط في قانون العقوبات- القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، ص: ٧٥١.

(٢٩) محمد عبد الله (١٩٥١): مرجع سابق، ص.ص: ٣١٢-٣١٣.

(٣٠) نفس المرجع السابق: ص: ٣١٤.

(٣١) أحمد فتحي سرور (١٩٩١): مرجع سابق، ص: ٧٥١.

(٣٢) رشيد شميشم (٢٠٠٧): مرجع سابق.

(٣٣) فوزية عبد الستار (١٩٨٨): شرح قانون العقوبات- القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ص: ٥٨٦.

(٣٤) محمد عبد الله (١٩٥١): مرجع سابق، ص: ٣١٧.

(٣٥) خالد رمضان عبد العال (٢٠٠٢): مرجع سابق، ص.ص: ٧٠-٧١.

(٣٦) محمد عبد الله (١٩٥١): مرجع سابق، ص.ص: ٣٠٩-٣١٠.

(٣٧) آمال عثمان (١٩٦٨): جريمة القذف: دراسة في القانون المصري المقارن بالقانون الفرنسي والقانون الإيطالي، **مجلة القانون والاقتصاد**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، المجلد ٣٨، العدد الرابع، ص: ٨٣٧.

(٣٨) محمد عبد الله (١٩٥١): مرجع سابق، ص.ص: ٢٥٦-٢٥٧.

(٣٩) نفس المرجع السابق: ص: ٣٣٠.

(٤٠) إبراهيم عبد الخالق (٢٠٠٢): الوجيز في جرائم الصحافة والنشر،(القاهرة، دار الأستاذ للمطبوعات القانونية، ص: ٦٥.

(٤١) محمد سعد إبراهيم (٢٠٠٨): تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص: ١٠٩.

(٤٢) ليلي عبد المجيد (١٩٩٠): تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢-١٩٨١، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ص: ٧٥.

(٤٣) محمد سعد إبراهيم (١٩٩٦): حرية الصحافة: دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي، القاهرة، دار الكتب العلمية، ص: ٢٠٧.

(٤٤) محمد ناجي ياقوت (١٩٨٥): مسؤولية الصحفيين المدنية، القاهرة، مكتبة الجلاء الحديثة، الطبعة الأولى، ص: ٢٤.

(٤٥) إبراهيم الخصاونة (٢٠١١): حرية الصحافة الأردنية في ظل عودة الحياة النيابية بعصر العولمة ١٩٨٩-٢٠٠٨، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد ٨، العدد ١، ص.ص: ٣١٧-٣٦٨.

(٤٦) Fawaz Mohammad Alajmi (2011), The New Press Law: Kuwaiti Journalists and Newspapers Owners Knowledge and Attitude, ***Unpublished Thesis Master Of Science In Mass Communication (MS),*** Arkansas State University.

(٤٧) بدر سالم العنزي (٢٠١١): مرجع سابق.

(٤٨) أحمد بن محمد الجميعة (٢٠١٠): الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها «دراسة ميدانية على عينة من الصحف والصحفيين في المملكة العربية السعودية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام.

(٤٩)Marsha A. Ducey (2011), Newspaper Journalism in A Time Of Industry Change: An Evaluation of The Current State of The Watchdog Role of Print Journalists: ***Unpublished Dissertation Doctor of Philosophy (PHD),*** State University of New York, Department of Communication, September.

(٥٠) حسن محمد حسن منصور (٢٠١٠): حرية الصحافة والإعلام في اليمن في ضوء المعايير الدولية لمنظمتي اليونسكو وفريدوم هاوس: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين اليمنيين، **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، العدد السادس، نوفمبر، ص.ص: ١٧١-٢٢٢.

(٥١) إيمان متولي محمد عرفات (٢٠٠٩): حرية الصحافة في الكويت وتأثيرها على الممارسة الصحفية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

(٥٢) Jingrong Tong, & Colin Sparks (2009), "Investigative Journalism In China Today" ***Journalism Studies,*** Vol: 10, Issuse 3, June, Pp: 337-352.

(٥٣) محرز حسين غالي (٢٠٠٩): اتجاهات القراء نحو الوظيفة الرقابية للصحافة المصرية وعلاقتها بمدركاتهم نحو دورها في دعم التغيير والإصلاح في المجتمع، **المؤتمر العلمي الدولي الخامس عشر «الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات»**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٧-٩ يوليو، ص.ص: ٦١٥-٦٦٤.

(٥٤)Umer Abbas Mela (2009), Free Press: An Instrumental Weapon In The Fight Against Corruption? ***Unpublished Thesis Master of Public Policy,*** The School of Arts Sciences, Washington University, April.

(٥٥) Randal A Beam (2008), "The Socil Characteristics of US Journalists and their Best Work" ***Journalism Practice***, Vol: 2, issue 1, February, Pp: 1-14.

(٥٦) محمد بن سليمان الصبيحي (٢٠٠٨): مرجع سابق.

(٥٧) نرمين نبيل الأزرق (٢٠٠٨): حرية الصحافة في مصر: دراسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

(٥٨) أحلام باي (٢٠٠٧): معوقات حرية الصحافة في الجزائر: دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال.

(٥٩) أسماء الجيوشي مختار (٢٠٠٧): تأثير تجريم النشر في التشريعات العربية على حرية الصحافة في الوطن العربي: دراسة تطبيقية مقارنة في الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠٠٢، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام.

(٦٠) حاتم علاونة (٢٠٠٧): حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع «دراسة ميدانية تحليلية»، **أبحاث اليرموك «سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية»**، الأردن، جامعة اليرموك، المجلد ٢٣، العدد ٣، سبتمبر، ص.ص: ٩٨٣-١٠١٤.

(٦١) Dan Berkowitz, (2007), "Professional Views, Community News: Investigative reporting in Small US Dailies" ***Journalism***, Vol: 8 (5), Pp: 551-558.

(٦٢) عمر حسين جمعة (٢٠٠٧): تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

(٦٣) طه عبد العاطي نجم (٢٠٠٧): اتجاهات الصحفيين المصريين نحو أساليب نشر ثقافة الخوف وتأثيرها على الأداء المهني «دراسة ميدانية»، **مجلة البحوث الإعلامية**، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، العدد ٢٨، أكتوبر، ص.ص: ٣٧٩-٤٨٩.

(٦٤) محمود السيد محمد عفيفي (٢٠٠٧): اتجاهات الصحفيين المصريين نحو القوانين المنظمة للعمل الصحفي في مصر وتأثيرها على الأداء المهني «دراسة تطبيقية على عينة من الصحفيين المصريين»، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم الإعلام.

(٦٥) نجيب بن عباس الدريوشي (١٤٢٦هـ): الضغوط المهنية التي تواجه الصحفيين العاملين في

الصحافة الرياضية في المملكة العربية السعودية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم التربية البدنية وعلوم الحركة.

(٦٦) Cheng-Huan Chen, (2004), A Study of Press Freedom in Taiwan From 1949 to 2003: ***Unpublished Thesis Master of Science (MS)***, Major in Communication Studies and Journalism, South Dakota State University, March.

(٦٧) حسن محمد أبو حشيش (٢٠٠٤): بيئة العمل في الصحف الفلسطينية: دراسة لواقع الصحف والقائم بالاتصال، **دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

(٦٨) محمد السيد سعيد «محرر» (٢٠٠٤): **نتائج استطلاع رأي الصحفيين في أحوال الصحافة**، القاهرة، نقابة الصحفيين، فبراير.

(٦٩) Bettina Peters (2003), "The Media's Role: Covering or Covering up Corruption" ***Global Corruption Report***, **Retrieved from**: http://unpanl:un:org http:// unpanl: un:org.

(٧٠) محمد قيراط (٢٠٠٣): حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد ١٩، العدد (٣+٤)، ص.ص: ١٠٥-١٥٠.

(٧١) محمود منصور هيبة (٢٠٠٣): أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية: دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال في صحيفتي المساء والأهرام المسائي، **المؤتمر العلمي السنوى التاسع «أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق»**، الجزء الثالث، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو، ص.ص: ٩٩٩-١٠٤٠.

(٧٢) حنفي حيدر أمين (٢٠٠٢): مرجع سابق.

(٧٣) رفيق بوزانة (٢٠٠٢): حرية الإعلام في الوطن العربي: دراسة في النصوص والتشريعات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر- عنابة، جامعة باجي مختار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الإعلام والاتصال.

(٧٤) Pamela Shomaker, et-al (2001), "An Individual and Routine Forces in Gate Keeping" ***Journalism Quarterly*** 78, No: 2, Pp: 233-246.

(٧٥) نوال عبد العزيز الصفتي (٢٠٠١): إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة: دراسة تقويمية نقدية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد ١٢، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو-سبتمبر، ص.ص: ٧٧-١٠٤.

(٧٦)M: C Scott Hugh (2000), Organizational Impact on Journalistic Roles: A Changing Relationship ***Doctor Of Philosophy Dissertation***, Pennsylvania state university, in jucQ: Abstracts 1996-2006: ***Available at***: http://www:aeimc:orglabstracts/index:html (13-1-2012).

(٧٧) Voakes Paul, & Lessons Lee, (1999), "A Lawsuits Impact on Journalistic Behavior" ***Communication Law and Policy,*** Vol. 4, No, 1, winter, Pp: 59-86.

(٧٨) Anas Mohammed Al-Rasheed, (1998), Professional Values: A Survey of working Journalists in the Kuwaiti Press, ***Unpublished Dissertation Doctor of Philosophy (PHD),*** School of Journalism, Southern Illinois University at Carbondale.

(٧٩) السيد محمد بخيت (١٩٨٩): العمل الصحفي في مصر: دراسة سوسيولوجية للصحفيين المصريين، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

(٨٠) عبد الله محمد زلطة (١٩٩٧): الممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية: دراسة تطبيقية للصحف القومية والحزبية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، مصر-الزقازيق، جامعة الزقازيق، كلية الآداب.

(٨١) Dzyaloinsky losif (1996), "Russian Reporters between a Hammer and an Evil: ***Media Studies Journal,*** Fall, ***available at***: http//Ch,Mydocuments/ Dzyaloinsky:html.

(٨٢) محمود منصور هيبة (١٩٩٦): أثر المتغيرات السياسية والاجتماعية على سياسات تحرير الصحف المختلفة في معالجاتها للقضايا الإسلامية: دراسة تحليلية للصحف المصرية ١٩٥٢-١٩٨٢، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

(٨٣) عواطف عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢): مرجع سابق.

(٨٤) ألفت أغا (١٩٩١): مرجع سابق.

(٨٥) السيد سعيد (١٩٨٩): الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ص.ص: ٤-٢١.

(٨٦) محمد بن عبد العزيز الحيزان (١٤٢٥هـ): البحوث الإعلامية، الرياض، مطبعة سفير، الطبعة الثانية، ص: ١٠.

# المَصادِرُ وَالمَراجِع

## المراجع العربية:


١- إبراهيم الخصاونة (٢٠١١): حرية الصحافة الأردنية في ظل عودة الحياة النيابية بعصر العولمة ١٩٨٩-٢٠٠٨، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد ٨، العدد ١.

٢- إبراهيم عبد الخالق (٢٠٠٢): الوجيز في جرائم الصحافة والنشر، القاهرة، دار الأستاذ للمطبوعات القانونية.

٣- ابن منظور (د.ت): لسان العرب، مادة «نقد»، القاهرة، دار المعارف.

٤- أحلام باي (٢٠٠٧): معوقات حرية الصحافة في الجزائر: دراسة ميدانية بمؤسسات صحفية بمدينة قسنطينة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال.

٥- أحمد بن محمد الجميعة (٢٠١٠): الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها «دراسة ميدانية على عينة من الصحف والصحفيين في المملكة العربية السعودية»، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام.

٦- أحمد فتحي سرور (١٩٩١): الوسيط في قانون العقوبات- القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية.

٧- أسماء الجيوشي مختار (٢٠٠٧): تأثير تجريم النشر في التشريعات العربية على حرية الصحافة في الوطن العربي: دراسة تطبيقية مقارنة في الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٢، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الإعلام.

٨- السيد سعيد (١٩٨٩): الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد الأول، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

٩- السيد محمد بخيت (١٩٨٩): العمل الصحفي في مصر: دراسة سوسيولوجية للصحفيين المصريين، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

١٠- ألفت أغا (١٩٩١): القائمون بالاتصال الجماهيري وقضايا التنمية: دراسة ميدانية لعينة من

القائمين بالاتصال في المجتمع المصري، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الآداب.

١١- آمال عثمان (١٩٦٨): جريمة القذف: دراسة في القانون المصري المقارن بالقانون الفرنسي والقانون الإيطالي، **مجلة القانون والاقتصاد**، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، المجلد ٣٨، العدد الرابع.

١٢- إيمان متولي محمد عرفات (٢٠٠٩): حرية الصحافة في الكويت وتأثيرها على الممارسة الصحفية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

١٣- بدر سالم العنزي (٢٠١١): آثار قانون المطبوعات على الصحافة الكويتية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر الصحفيين الكويتيين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، كلية الإعلام.

١٤- حاتم علاونة (٢٠٠٧): حق الصحفيين الأردنيين في الحصول على المعلومات بين المنح والمنع «دراسة ميدانية تحليلية»، **أبحاث اليرموك «سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية»**، الأردن، جامعة اليرموك، المجلد ٢٣، العدد ٣، سبتمبر.

١٥- حسن محمد أبو حشيش (٢٠٠٤): بيئة العمل في الصحف الفلسطينية: دراسة لواقع الصحف والقائم بالاتصال، **دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

١٦- حسن محمد حسن منصور (٢٠١٠): حرية الصحافة والإعلام في اليمن في ضوء المعايير الدولية لمنظمتي اليونسكو وفريدوم هاوس: دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين اليمنيين، **المجلة العربية للإعلام والاتصال**، العدد السادس، نوفمبر.

١٧- حنفي حيدر أمين (٢٠٠٢): العوامل المؤثرة على ممارسة الصحافة المصرية لوظيفتها النقدية: دراسة مسحية على القائم بالاتصال في الصحف المصرية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام.

١٨- خالد رمضان عبد العال (٢٠٠٢): المسؤولية الجنائية عن جرائم الصحافة: دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى

١٩- رشيد شميشم (٢٠٠٧): النقد المباح، مجلة البحوث والدراسات العلمية، الجزائر، جامعة

فارس يحي المدية، العدد الأول، نوفمبر، **متاح على الرابط التالي**:

http://www:univ-medea:dz/revue/images/Volumes/volume1/t7:pdf

٢٠- رغدة محمد عيسى (٢٠٠٥): العوامل المؤثرة على القيادات الإعلامية النسائية باتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري وانعكاساتها على التخطيط الإعلامي، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

٢١- رفيق بوزانة (٢٠٠٢): حرية الإعلام في الوطن العربي: دراسة في النصوص والتشريعات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجزائر- عنابة، جامعة باجي مختار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الإعلام والاتصال.

٢٢- عبد الرحمن جمال الدين حمزة (٢٠٠٤): الخصوصية وحرية الإعلام: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٣- عبد الله محمد زلطة (١٩٩٧): الممارسة الإخبارية للقائم بالاتصال في الصحافة المصرية: دراسة تطبيقية للصحف القومية والحزبية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، مصر-الزقازيق، جامعة الزقازيق، كلية الآداب.

٢٤- عماد عبد الحميد النجار (١٩٧٧): النقد المباح: دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية.

٢٥- عمر حسين جمعة (٢٠٠٧): تأثير حرية الصحافة في مصر على الممارسة المهنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

٢٦- عواطف عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢): القائم بالاتصال في الصحافة المصرية، سلسلة دراسات صحفية (١)، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة.

٢٧- فوزية عبد الستار (١٩٨٨): شرح قانون العقوبات- القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية.

٢٨- ليلى عبد المجيد (١٩٩٠): تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢-١٩٨١، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع.

٢٩- محرز حسين غالي (٢٠٠٩): اتجاهات القراء نحو الوظيفة الرقابية للصحافة المصرية وعلاقتها بمدركاتهم نحو دورها في دعم التغيير والإصلاح في المجتمع، **المؤتمر العلمي**

**الدولي الخامس عشر «الإعلام والإصلاح: الواقع والتحديات»**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ٧-٩ يوليو.

٣٠- محمد الفاضل (١٩٧٦م): حرية الصحافة: موقعها بين الحريات العامة، **مجلة الدراسات الإعلامية**، القاهرة، المركز العربي للدراسات الإعلامية والسكانية، العدد ٦، إبريل.

٣١- محمد التويجري: دراسه حول قانون المطبوعات والنشر رقم (٢٠٠٦/٣)، **متاح على الرابط التالي**:

http://twaijri-com:iis1002:shared-servers:com

٣٢- محمد السيد سعيد «محرر» (٢٠٠٤): **نتائج استطلاع رأي الصحفيين في أحوال الصحافة**، القاهرة، نقابة الصحفيين، فبراير.

٣٣- محمد بن أبي بكر الرازي (١٩٨٩): مختار الصحاح، مادة «نقد»، بيروت، مكتبة لبنان.

٣٤- محمد بن سليمان الصبيحي (٢٠٠٨): العلاقة الوظيفية بين القائم بالاتصال والجمهور: دراسة وصفية في ضوء متغيرات البيئة الاتصالية الحديثة في المملكة العربية السعودية، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام.

٣٥- محمد بن عبد العزيز الحيزان (١٤٢٥هـ): البحوث الإعلامية، الرياض، مطبعة سفير، الطبعة الثانية.

٣٦- محمد سعد إبراهيم (٢٠٠٨): تشريعات الإعلام في إطار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات، القاهرة، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

٣٧- محمد سعد إبراهيم (٢٠٠٠): الاتجاهات الحديثة في دراسات القائم بالاتصال، **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد ٤، أكتوبر- ديسمبر.

٣٨- محمد سعد إبراهيم (١٩٩٦): حرية الصحافة: دراسة في السياسة التشريعية وعلاقتها بالتطور الديمقراطي، القاهرة، دار الكتب العلمية.

٣٩- محمد عبد الله (١٩٥١): في جرائم النشر: حرية الفكر- الأصول العامة في جرائم النشر، القاهرة، دار النشر للجامعات المصرية.

٤٠- محمد قيراط (٢٠٠٣): حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد ١٩، العدد (٣+٤).

٤١- محمد ناجي ياقوت (١٩٨٥): مسؤولية الصحفيين المدنية، القاهرة، مكتبة الجلاء الحديثة، الطبعة الأولى.

٤٢- محمد نجيب حسني (١٩٩٦): شرح قانون العقوبات- القسم الخاص، القاهرة، دار النهضة العربية.

٤٣- محمود السيد محمد عفيفي (٢٠٠٧): اتجاهات الصحفيين المصريين نحو القوانين المنظمة للعمل الصحفي في مصر وتأثيرها على الأداء المهني «دراسة تطبيقية على عينة من الصحفيين المصريين»، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم الإعلام.

٤٤- محمود منصور هيبة (٢٠٠٣): أخلاقيات الممارسة الصحفية في الصحف المسائية: دراسة ميدانية مقارنة للقائمين بالاتصال في صحيفتي المساء والأهرام المسائي، **المؤتمر العلمي السنوي التاسع "أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق"**، الجزء الثالث، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مايو.

٤٥- محمود منصور هيبة (١٩٩٦): أثر المتغيرات السياسية والاجتماعية على سياسات تحرير الصحف المختلفة في معالجاتها للقضايا الإسلامية: دراسة تحليلية للصحف المصرية ١٩٥٢-١٩٨٢، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

٤٦- نجوى الفوال (١٩٩٥): قراءة في دراسات القائم بالاتصال، **المجلة الاجتماعية القومية**، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلد ٣٢، العدد الثاني، سبتمبر.

٤٧- نجيب بن عباس الدريوشي (١٤٢٦هـ): الضغوط المهنية التي تواجه الصحفيين العاملين في الصحافة الرياضية في المملكة العربية السعودية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الملك سعود، كلية التربية، قسم التربية البدنية وعلوم الحركة.

٤٨- نرمين نبيل الأزرق (٢٠٠٨): حرية الصحافة في مصر: دراسة العلاقة بين سياسات السلطة وممارسات الصحف المصرية في الفترة من ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥، **رسالة دكتوراه غير منشورة**،

جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

٤٩- نوال عبد العزيز الصفتي (٢٠٠١): إعداد القائم بالاتصال في الصحف المصرية في ظل تكنولوجيا الاتصال الحديثة: دراسة تقويمية نقدية، **المجلة المصرية لبحوث الإعلام**، العدد ١٢، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، يوليو-سبتمبر.

## المراجع الأجنبية:

1- Anas Mohammed Al-Rasheed, (1998), Professional Values: A Survey of Working Journalists in the Kuwaiti Press, ***Unpublished Dissertation Doctor of Philosophy (PHD),*** School of Journalism, Southern Illinois University at Carbondale.

2- Bettina Peters (2003), "The Media's Role: Covering or Covering up Corruption" ***Global Corruption Report***, ***Retrieved from***: http://unpan-l:un:org http://unpanl.un.org.

3- Cheng-Huan Chen, (2004), A Study of Press Freedom in Taiwan From 1949 to 2003: ***Unpublished Thesis Master of Science (MS)***, Major in Communication Studies and Journalism, South Dakota State University, March.

4- Dan Berkowitz, (2007), "Professional Views, Community News: Investigative Reporting in Small US Dailies" ***Journalism***, Vol: 8.

5- Dzyaloinsky losif (1996), "Russian Reporters between a Hammer and an Evil" ***Media Studies Journal,*** Fall, ***available at***: http//Ch,Mydocuments/Dzyaloinsky:html.

6- Fawaz Mohammad Alajmi (2011), The New Press Law: Kuwaiti Journalists and Newspapers Owners Knowledge and Attitude, ***Unpublished Thesis Master Of Science In Mass Communication (MS),*** Arkansas State University.

7- Jingrong Tong, & Colin Sparks (2009), "Investigative Journalism In

China Today" ***Journalism Studies,*** Vol: 10, http://www.informaworld.-com/smpp/title~db = all~content = t713393939~tab = issueslist~-branches = 10 Issue 3, June.

8- Marsha A. Ducey (2011), Newspaper Journalism in A Time Of Industry Change: An Evaluation of The Current State of The Watchdog Role of Print Journalists: ***Unpublished Dissertation Doctor of Philosophy (PHD),*** State University of New York, Department of Communication, September.

9- M:C Scott Hugh (2000), Organizational Impact on Journalistic Roles: A Changing Relationship: ***Doctor Of Philosophy Dissertation***, Pennsylvania state university, in jucQ: Abstracts 1996-2006: ***Available at***: http:// www:aeimc:orglabstracts/index:html < http://www.aeimc.orglabstracts/index.html (13-1-2012).

10- Pamela Shomaker, et-al (2001), "An individual and Routine Forces in Gate keeping" ***journalism Quarterly*** 78.

11- Randal A Beam (2008), "The Social Characteristics of U.S Journalists and their Best Work" ***Journalism Practice***, Vol: 2, issue 1, February.

12- Umer Abbas Mela (2009), Free Press: An Instrumental Weapon In the Fight Against Corruption? ***Unpublished Thesis Master of Public Policy,*** The School of Arts & Sciences, Washington University, April.

13- Voakes Paul, & Lessons Lee, (1999), "A lawsuits Impact on Journalistic Behavior" ***Communication Law and Policy,*** Vol. 4, No, 1, winter.

14- Warren G. Bovee (1999), **Discovering Journalism**: Westport, CT: Greenwood Press.



# The Influencing Factors on practicing the Critical Function of the Kuwaiti Press:
# A Kuwaiti News Paper-based Survey on the Communicator


## Abstract

This study aims describing the reality of practicing the critical function of Kuwaiti press function and the limits of this practice, through observing the Kuwaiti newspapers' communicator's conception of the critical function of the press, and observing their vision for the legal, political, moral and social factors and organizational, administrative and professional stressors, which affect the communicator's practice to his/her critical function. The researcher depends on a questionnaire to be applied on a subject of 96 items of journalists who work in a variety editing sections in the Kuwaiti newspapers. Results have revealed some indicators related to work environment in Kuwait, the most remarkable of these indicators are discussed below.

The Kuwaiti press journalists think that there are some determiners for the effectiveness of the critical function of the Kuwaiti press, such as: the political editing of the newspaper, after that the journalists awareness of his/her task related to the critical function, then the organizing legislative atmosphere of press work. Finally, the society general atmosphere.

The most important forms of the critical function in Kuwaiti newspapers are represented in detecting problems and issues of public concern, revealing the imbalances and deficiencies of the political life, and follow up to the role of regulatory agencies in society. Most of the respondents agree that the Kuwaiti newspapers have contributed to revealing some corruption charges in the Kuwaiti society, after that it allowed a margin opinion and the other opinion, then addresstng the practices of senior officials, then addressing corruption issues overlooking the political considerations, then focusing on the perversity of junior officials.

Results have revealed that the characteristics of the newspaper audience and its affiliations have come at the forefront of the factors that influence the act of critical function of the Kuwaiti press, after that values, customs and traditions of the society, the publishing laws within the criminal law, then the affiliations of the editorial members and their values, then press laws, the economic interests of the newspaper and its sources of funding, then the social responsibilities considerations, Followed by the social interests of the newspaper and the social power which it represents, then the newspaper ownership pattern. Finally, the keenness on commitment to the press charter of honor.

## The Author :

Dr. Menawer Bayan Alrajehi

- Associate professor of Journalism in the Department of Mass Communication, Kuwait University..
- Ph.D in Journalism, . Department of Mass Communication - University of Southern Mississippi, USA, August 2003..

## Publications :

- "Foundations of Formulation of Investigative Journalism in the Kuwaiti Press: An Empirical Study on Newspapers (AI-Qabas and Alwatan and Alrai) in the Period from January 2006 until December 2009", **Journal of Media Research**, Issue Thirty Five, January to June 2010, the Faculty of Media, University of Cairo, Egypt.
- "Evaluation of News Coverage of the Parliamentary Interpellations in the Kuwaiti Newspapers (Alrai, Alsyasa, Al-Qabas, Alwatan, Alanba): A Comparative Analysis from January 2000 until December 2009", **Journal of Public Opinion Research**, Volume, 9, July to December 2009, the Faculty of Media, Public Opinion Research Center; University of Carro; Egypt.
- "Problems of Training Departments of Media in Arabic Colleges and Universities, An Evaluation Study, **Journal of the Alzarga for the Humanities**, Volume 2, December 2011, the University of AlZarga, Jordan.
- "The Amman Message: Arab Diplomacy in the Dialogue of Civilizations", Jamal Al Shalabi & Menawer Alrajehi, **Journal of US-China Public Administration**. Volume 8, Number 12, December 2011, David Publishing Company .
- "Articles in the Kuwaiti Daily Newspapers: An Analytical Study of Newspaper Articles published in the Kuwaiti Daily Newspapers (AI-Watan, Alsyasa, Alrai, AIQabas, Alanba) in 2006, **"The Arab Journal of Human Sciences**, No.119 Summer 2012, Council of Scientific Publications, Kuwait University, Kuwait
- "Job Satisfaction of Employees of Jordan' and Television Field Study", Muhammad Qudah & Menawer Al-Rajehi & Zuhair Al-Tahat, **International Journal of Humanities and Social Science**, Volume 3, Number 12, June 2013 .

Monogragh 433

# The Influencing Factors on Practicing the Critical Function of the Kuwaiti Press:

## A Kuwaiti Newspaper-based Survey on the Communicator

Dr. Menawer Bayan Alrajehi
Department of Mass Communication - Faculty of Arts
University of Kuwait

* This Researdh is Supported by University of Kuwait, Rosearch Administion (Grant No. AM 01/12).